الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

الاتحاد الأوروبي بين التبعية والاستقلال في النظام الدولي 2018-2025

رسالة أعدت لنيل شهادة الماستر البحثي في العلوم السياسية والإدارية

اختصاص العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد:

اسماعيل جودت الشامي

الدكتور علي حسين يونس	الأستاذ المشرف	رئيسا
الدكتورة نعمت عبدالله مكي	أستاذ مساعد	قارئا
الدكتور رودريك ايليا ابي خليل	أستاذ مساعد	عضوا

2026

إخلاء مسؤولية الجامعة

"الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن وجهة نظر صاحبها فقط".

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى الراحلون إلى السماء روح جدتي (أم عزت) وأبي العزيز وارجو لهم الرحمة والمغفرة عند عزيز مقتدر.

الى زوجتي الحبيبة هبة التي دعمتني ووقفت إلى جانبي لإنجاز هذا العمل.

إلى أبنائي غزل وباسل وياسمين.

الى كل اخ وعزيز

شكر وتقدير

يسعدني التقدم بالشكر الجزيل الى كل من:

الجامعة اللبنانية رئاسة وعمادة، التي بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، والحروب المدمرة مازالت هذه المؤسسة تناضل من أجل البقاء وتقديم أرقى المستويات العلمية على صعيد الوطني.

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي وقدوتي الدكتور علي حسين يونس، لتفضله بالإشراف على رسالتي ، ودعمه الدائم طيلة مراحل بحثي. والشكر له على ما كسبته منه من معلومات قيّمة في التاريخ والتحليل السياسي حيث لم يبخل علي بالنصيحة والتوجيه ورفع مستوى رسالتي وجعلها جديرة بالقراءة والاستفادة منها.

ملخص الرسالة

تسلط الرسالة الضوء على تجربة الاتحاد الأوروبي كنموذج تكاملي فريد يواجه تحديات مؤسسية من تعقيد اليات صناعة القرار، والبيروقراطية المفرطة التي تعيق الانتاجية ، فضلا عن صعود اليمين المتطرف في الانتخابات المحلية والاوروبية ، وتضارب بين المصالح الوطنية والاوروبية .

تتناول الرسالة مدى قدرة الاتحاد الاوروبي على ان يكون فاعل مستقل في النظام الدولي، في ظل التطورات الجيوسياسية المتسارعة التي فرضتها الحرب الروسية الاوكرانية. وركزت الرسالة على مبادرة الاستقلال الاستراتيجي وعلى عدد من النقاط التالية:

- **العلاقة مع واشنطن :**تذبذب العلاقة الأطلسية في ظل سياسات "أمريكا أولاً" التي ينتهجها الرئيس ترامب، وتحول أوروبا من شريك أمني إلى ساحة للمصالح الاقتصادية الأمريكية.
- **تداعيات الحرب الأوكرانية :**كشفت الحرب هشاقة الدفاع الأوروبي والتبعية الطاقوية لروسيا، مما دفع الاتحاد نحو مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي" وتقوية القدرات العسكرية الصلبة.
- **الصراع الدولي :**سعي واشنطن لاستنزاف روسيا والاتحاد الأوروبي معاً للحفاظ على قيادتها، في مقابل صعود قطب صيني قوي ورغبة روسية في استعادة النفوذ.
- **العوائق :**يواجه مشروع الاستقلال الأوروبي عقبات تتمثل في غياب السيادة المركزية، وتشرذم الرؤى الأمنية بين دول الشرق (المتمسكة بالمظلة الأمريكية) ودول الغرب مثل فرنسا وألمانيا

ملخص الرسالة باللغة الانكليزية

The text analyzes the evolution of the international order from European colonial dominance to American hegemony post-WWII and the Cold War. It examines the European Union as a unique model of integration that currently struggles with internal crises, including bureaucratic paralysis, the rise of right-wing populism, and conflicting national agendas.

Key Highlights:

- **Transatlantic Tensions:** Under the "America First" doctrine, the U.S. has shifted its view of Europe from a strategic partner to a platform for economic leverage, demanding increased defense spending and pressuring allies over China and Iran.
- **The Ukrainian Catalyst:** The Russian-Ukrainian war acted as a "geopolitical earthquake," exposing Europe’s military fragility and its costly energy dependence. This has accelerated the push for "Strategic Autonomy."
- **Global Competition:** Washington aims to maintain its lead by weakening both Russia and the EU, while China emerges as a formidable challenger to the rules-based order.
- **Obstacles to Unity:** institutional weaknesses, financial debt, and a divide between Eastern European nations (who rely on the U.S. nuclear umbrella) and the Franco-German push for autonomous defense hinder European strategic independence.

ملخص الرسالة باللغة الفرنسية

Ce texte examine les mutations de l'ordre mondial, marquant le passage de la domination coloniale européenne à l'hégémonie américaine. Il analyse l'Union européenne comme une expérience d'intégration unique, aujourd'hui fragilisée par des défis internes tels que la montée du populisme, la bureaucratie et les divergences d'intérêts nationaux.

Points Clés :

- **Défis Transatlantiques:** Sous la doctrine "America First", les États-Unis traitent désormais l'Europe davantage comme un terrain de négociation économique que comme un allié stratégique, exigeant un partage accru du fardeau de la défense.
- **L'Impact de la Guerre en Ukraine :** Ce conflit a révélé la vulnérabilité militaire de l'Europe et sa dépendance énergétique, forçant l'UE à repenser sa "puissance normative" pour s'orienter vers une "puissance géopolitique" et l'autonomie stratégique.
- **Géopolitique Mondiale:** Tandis que les États-Unis tentent de freiner l'émergence d'un nouvel ordre mondial en affaiblissant la Russie et l'UE, la Chine s'impose comme un concurrent technologique et économique majeur.
- **Obstacles à l'Autonomie:** Le projet d'une défense européenne indépendante se heurte à l'absence d'une souveraineté centrale et à la méfiance des pays d'Europe de l'Est, qui préfèrent rester sous le parapluie sécuritaire de l'OTAN et de Washington.

المقدمة

ظلت دول أوروبا الغربية محور العلاقات الدولية وتربعت على عرش القوى العظمى لقرون طويلة، وقد أنهت الحرب العالمية الثانية ما تبقى من أدوات القوة التي طالما تمتعت بها أوروبا الكولونيالية ونقلت مركز الثقل العالمي من أوروبا إلى الضفة الأخرى من الأطلسي، وانقسم العالم إلى معسكرين شرقي يقوده الاتحاد السوفياتي بعقيدته الشيوعية وغربي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بعقيدتها الرأسمالية. وانتهت الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو وإلى صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادة النظام الدولي. وشكل التحالف عبر الأطلسي بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية حجر الزاوية لأمن القارة الأوروبية والتعاون الاقتصادي قرابة ثمانية عقود.

يمثل الاتحاد الأوروبي تجربة فريدة في العلاقات الدولية فهو ليس قوة عظمى تقليدية، لكنه يمثل أنموذجا ناجحا للتكامل التجاري والنقدي حيث يمتلك قوة صناعية وإنتاجية، ونفوذ سياسي ودبلوماسي. بدأ مشروع الوحدة الأوروبية في عام 1952 بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي شكلت نواة السوق الأوروبية المشتركة. ويتكون الاتحاد الأوروبي من مجموعة دول متماسكة يجمعها تاريخ مشترك، وحدود ثابتة واقتصاديات متوازية، وتشابه في الأنظمة السياسية والاجتماعية. يعتمد الاتحاد الأوروبي على قوة معيارية تخوله التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين بهدف نشر مبادئه القائمة على حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، وتعزيز الاعتماد المتبادل. كذلك يعبر عن إرادات ونفوذ فواعل متعددة الأحجام لذلك يبذل جهود مضنية لتنظيم تلك التعددية في إطار فوق قومي حيث يعمل على تنظيم الخلافات الداخلية حين تتعارض مصالح وتطلعات الدول الوطنية مع المصالح الأوروبية الاتحادية.

يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات عديدة برزت مع توسع عضويته السريع في شرق وجنوب القارة والتي شكل الدافع الاقتصادي الحافز الرئيسي للانضمام بغية الاستفادة من السوق الأوروبية المشتركة. يطمح الاتحاد الأوروبي إلى أن يكون قطب سياسي واقتصادي عالمي قادر على مواجهة التحديات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية لكن تعترضه تحديات داخلية أبرزها:

1. تعقيد الية صناعة القرار داخل المؤسسات الاوروبية والحاجة إلى الإجماع في القضايا الكبرى.
2. تفاقم البيروقراطية التي تقلص الإنتاجية وتكبل روح المبادرة.
3. الانقسامات الأوروبية حول قضايا داخلية عديدة مثل: الهجرة غير الشرعية ومعضلة توزيع عبئ المهاجرين بين مختلف الدول الاوروبية.
4. تعارض الأجندات المحلية مع سياسات بروكسل وهذا ظهر جليا في مقاربة الحرب الروسية – الأوكرانية، حيث رفضت بعض العواصم الالتزام بالعقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا لا سيما الحظر الكامل لاستيراد منتجات الطاقة الروسية.
5. تنامي شعبية الأحزاب اليمينية في الدول الأوروبية الكبرى الساعية إلى الوصول للسلطة لتعديل الاتفاقيات الاوروبية وارجاع بعض الصلاحيات إلى عواصمها المحلية.

استندت الولايات المتحدة في قيادتها النظام الدولي على تفوقها العسكري، وقدراتها الاقتصادية الهائلة، وتقدمها التكنولوجي كذلك هيمنت على قرارات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وقيادة حلف الأطلسي. وعملت واشنطن على عزل روسيا وتطويقها عبر توسيع حلف الأطلسي إلى حدودها وإجهاض أي محاولة للتقارب مع محيطها الأوروبي. كذلك فرضت هيمنتها على القارة

الأوروبية سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا وإعاقت الجهود الفرنسية لبناء قوات أوروبية تكون مستقلة عن مظلة حلف الناتو.

في ظل مشهد جيوسياسي عالمي معقد وسريع التبدل، شكل الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط 2022 زلزالا جيوسياسيا عنيفا أطاح المسلمات الامنية والاقتصادية التي قام عليها الهيكل الأوروبي. حيث كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن هشاشة القدرات الأوروبية في مواجهة النزاعات الطويلة ذات الكلفة العالية وضآلة القدرات العسكرية للجيوش الأوروبية وعمقت الحاجة إلى التواجد العسكري الأمريكي لردع التهديدات الروسية لدول أوروبا الغربية. كذلك بينت الأزمة عن ضعف هيكلي في الصناعات الأوروبية بسبب اعتمادها المفرط على أنابيب الطاقة الروسية المنخفضة التكلفة والتي عملت المفوضية الأوروبية على استبدالها بالغاز المسال الأمريكي المرتفع التكلفة مما أدى الى تراجع تنافسية تلك الصناعات في الاسواق العالمية.

كذلك فرضت تداعيات الحرب هندسة لأدوات القوة الأوروبية في عدة مسارات استراتيجية، أبرزها التركيز على بناء القدرات العسكرية وضمان الردع لمواجهة التهديدات ألى جانب تعزيز القوة الناعمة والمعيارية. كذلك وجدت الدول الأوروبية نفسها مضطرة لإعادة النظر في سياساتها الاستراتيجية وتقليل اعتمادها على واشنطن وإعادة تعريف العلاقة عبر الأطلسي عبر إيجاد توازن بين حاجتها الى الاستقلال مع ابقاء ابواب التعاون مفتوحة مع واشنطن.

يشهد النظام الدولي حاليا تراجع الولايات المتحدة ببطء عن موقعها القيادي في التوزيع العالمي للقوة في ظل الصعود الصيني السريع في قطاعات الاقتصاد والتكنولوجيا والبنية الرقمية بالإضافة الى رغبة موسكو في إعادة أمجادها السوفياتية. تسعى واشنطن جاهدة إلى تأخير ولادة نظام دولي جديد بالمقابل تعمل موسكو وبكين إلى قيام نظام دولي متعدد الأقطاب يزيل هيمنة القيم الغربية ويكون أكثر تقبلا للتكتلات الإقليمية ومناطق النفوذ.

تمثلت استراتيجية واشنطن في إدارتها للأزمة الأوكرانية في إضعاف واستنزاف روسيا والاتحاد الأوروبي معا تمهيدا لإخراجهما من قيادة النظام الدولي. حيث تعمل واشنطن على استعمال الناتو لردع وتطويق موسكو عن محيطها الأوروبي وشل الطموحات الأوروبية على تأدية دور مستقل وفاعل. لقد تنبأت كوري شايك (Kori Schake) في كتابها الممر الامن أن التهديد الصيني للنظام الدولي القائم على القواعد والقوانين سيكون مغايرا للانتقال السلس للهيمنة البريطانية الى الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن العشرين[1].

نجح الاتحاد الأوروبي في تقديم أنموذج للتكامل في المجالات التجارية والاقتصادية والنقدية لكنه عجز عن التحول إلى قطب مستقل وفاعل في النظام الدولي بسبب فشله في صياغة سياسة خارجية وأمنية موحدة واعتماده على حلف الناتو بقيادة واشنطن لضمان الأمن الأوروبي و تبعية تكنولوجية مقلقة تتمثل بسيطرة الشركات الأمريكية على البنية الرقمية الأوروبية والسيطرة الصينية على المعادن الأرضية النادرة الضرورية للصناعات المتقدمة.

شكلت أوروبا تاريخيا قلب التحالف الغربي واحتلت صدارة الأولويات في استراتيجيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة. تختلف الادارة الامريكية الحالية عن سابقاتها في تبنيها القومية الاقتصادية القائمة على الحمائية عبر فرض التعريفات الجمركية على الحلفاء والخصوم معا لتقليص العجز التجاري الأمريكي ومحاولة إعادة بعض الصناعات الاستراتيجية الى داخل الأراضي الأمريكية من أجل كبح النمو الصيني. كذلك يتبنى الرئيس دونالد ترامب عقيدة سياسية قائمة على شعار "اميركا اولا" والتي تشير الى تحول استراتيجي في نظرة واشنطن تجاه أوروبا من شريك في الأمن المشترك

[1] Kori Schake, Safe passage: The transition from British to American hegemony, Harvard University Press, 2017.

إلى ساحة تفاوض ومصالح. منذ عودته إلى البيت الأبيض بدت مقاربة الرئيس الامريكي للعلاقة مع أوروبا أقرب إلى إدارة خلاف منها إلى تحالف مستقر، حيث قدمت واشنطن مصالحها الاقتصادية على حساب الاعتبارات والتحالفات التاريخية عبر ربط التزاماتها الأمنية داخل أوروبا بتقاسم الأعباء عبر زيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي إلى حدود 5% من ناتجها المحلي مما يعني مزيد من صفقات الأسلحة للشركات الأمريكية. ورغم تجاوز الطرفين للعديد من الأزمات المتعلقة بالتعريفات الجمركية، وتمويل فاتورة السلاح الأوكراني، وأزمة غرينلاند. كشفت الحرب الامريكية على ايران عن تصدعات عميقة داخل التحالف الأطلسي، عززتها تفرد واشنطن بقرار الحرب ومطالبتها أوروبا بتسهيلات عسكرية في استخدام القواعد داخل أوروبا والمساهمة العسكرية المباشرة في تشكيل تحالف دولي تأمين حرية الملاحة في مضيق هرمز في وقت تتحمل فيه أوروبا التداعيات الاقتصادية من ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد.

تدرك واشنطن مدى ضعف القدرات الأوروبية وعمق تبعيتها لها مما يجعلها قادرة على ممارسة الضغط سياسيا لتحصيل تنازلات في شتى المجالات. حيث عكست أزمة جرينلاند محدودية القدرات الأوروبية أمام الضغوط الأمريكية عندما هدد ترامب باستعمال القوة من أجل السيطرة على الجزيرة معتبرا إياها هدفا استراتيجيا لبلاده لوقف التمدد الصيني في القطب الشمالي. واستخدم أسلوب التصريحات الحادة، والاهانات الشخصية، والتهديدات السياسية والاقتصادية من أجل التوصل إلى اتفاق تجاري مع المفوضية الأوروبية جوهره محاصرة الصعود الصيني.

اقترنت الحرب الروسية الأوكرانية بتحولات جيوسياسية عميقة ودفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى وضع الخطط للتحول من قوة معيارية إلى قوة جيوسياسية عبر إضافة نفوذ وتأثير سياسي دولي على قوته التجارية. برزت مبادرة الاستقلال الاستراتيجي التي تقدمت بها باريس وهدفت إلى تعزيز

الاستقلال السياسي الأوروبي وحماية مصالح بروكسل بمعزل عن القوى الخارجية، ورفع ميزانيات الإنفاق الدفاعي من أجل تفعيل دورة دفاع أوروبية كاملة عبر إطلاق برامج إعادة التسلح وتعزيز القدرات العسكرية والأمنية وامتلاك منظومات ردع تقليدية وتأمين سلاسل التوريد العسكرية ورفع جاهزية العسكرية خاصة مع تراجع الثقة بالتزامات الأمريكية في ظل سياسات الرئيس ترامب ومهاجمته سياسات الاتحاد الأوروبي الداخلية المتعلقة بالهجرة ودعوته إلى التحالف مع الأحزاب اليمينية في أوروبا.

يواجه مشروع الاستقلال الأوروبي عوائق عديدة أبرزها: ضعف البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي التي تعاني من غياب السيادة المركزية، وتشرذم آليات اتخاذ القرار، وضعف التمويل بسبب المديونية العالية للدول الأوروبية الكبرى، وغياب الرؤية الجيوسياسية الموحدة نتيجة تشرذم مواقف الدول الأوروبية وفق مصالحها. فالدول الأوروبية الواقعة على البحر المتوسط لديها أولوية مكافحة الإرهاب والحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين القادمين من شمال أفريقيا وسوريا. بينما دول البلطيق وبعض دول شرق أوروبا خاصة بولندا الذين هم على تماس جغرافي مباشر مع روسيا يتمسكون بالمظلة الأمنية والعسكرية الامريكية ويرفضون استبدالها بمظلة اوروبية غير مكتملة حيث تتذرع تلك الدول بامتلاك واشنطن المظلة النووية وقوات على الأرض والتزام صارم بتفعيل المادة الخامسة من ميثاق الأطلسي لذلك تتجنب تلك الدول إثارة أي حساسيات مع سياسات واشنطن. بالمقابل تدعو فرنسا وألمانيا إلى توحيد الصفوف وتنسيق المواقف لاتخاذ قرارات جماعية لتطوير القدرات الدفاعية الأوروبية المستقلة. كذلك عملت ألمانيا على تغيير عقيدتها الأمنية وأعلنت عن خطة تقضي لزيادة إنفاقها العسكري بشكل كبير مما يجعلها في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الإنفاق العسكري.

يعاني الاتحاد الأوروبي حاليا من تراجع دوره ونفوذه تدريجيا وهذا يتجلى في الضعف الاقتصادي

مقارنة بالقوى الصاعدة كالهند والصين، وغياب المشاريع الأوروبية الكبرى التي تعزز التقارب والاندماج بين الأعضاء على غرار مبادرة الطريق والحرير الصينية، والتحديات الجيوسياسية المتسارعة. لذلك تبرز الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في هيكلية المؤسسات الأوروبية، وآليات اتخاذ القرار، وإعادة صياغة علاقات بروكسل الخارجية في التحالف مع واشنطن والتنافس مع بكين، والاستجابة السريعة لتعزيز قدرات الدفاع الأوروبية في ظل تراجع الضمانات الأمريكية.

I. عنوان وأهمية الرسالة

"الاتحاد الأوروبي بين التبعية والاستقلال في النظام الدولي في الفترة الممتدة بين 2018-2025".

تكمن أهمية الرسالة في محاولتها دراسة التجربة الأوروبية في التكامل والاندماج والتحديات التي واجهها الاتحاد الأوروبي في مسيرته والتي تنوعت بين مؤسسية وتنظيمية، حيث تناولت الرسالة التحديات التي يفرضها صعود اليمين الشعوبي وتأثيره على مؤسسات الاوروبية، كما تناولت اشكالية التداخل بين القرار الوطني والقرار الأوروبي على مستوى السيادة الوطنية أو على مستوى القرار والتشريع الوطني من ناحية وبين القرار والتشريع الأوروبي من ناحية أخرى. فضلا عن التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي والشراكة الأوروبية مع حلف شمال الأطلسي ومعوقات الاستقلال الاستراتيجي الذي تنشده الدول الأوروبية الكبرى.

II. الإطار الزمني والمكاني للرسالة:

يمتد الإطار الزمني للرسالة من الفترة الممتدة من عام 2018 حتى 2025. تبدأ هذه المرحلة مع الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي (BREXIT) وتداعيات الخروج على فكرة الوحدة الأوروبية، مرورا بتداعيات وباء كورونا على التكاتف الاوروبي وصولا الى تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022 وما يفرضه من تحديات أمنية واقتصادية على الساحة الأوروبية.

III. الإشكالية

تصطدم الرغبة الأوروبية بالاستقلال الاستراتيجي بواقع جيو سياسي واقتصادي شديد التعقيد في ظل علاقات متشابكة ومصالح متناقضة تجمع الاتحاد الأوروبي مع الصين والولايات المتحدة. يجد الاتحاد الأوروبي نفسه مضطرا للمناورة في مساحة ضيقة، فمن جهة تمثل الصين شريكا تجاريا لا يمكن الاستغناء ومن جهة أخرى تمثل واشنطن الحليف الاستراتيجي والظهير الأمني للقارة العجوز. تحولت الصين إلى فاعل استراتيجي عالمي ينافس في التجارة والتكنولوجيا وتسعى عبر إطلاق مبادرات استراتيجية مثل مبادرة الحزام والطريق إلى إعادة تشكيل النظام دولي يقوم على التعددية القطبية، بالمقابل تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على هيمنتها العالمية وتعطيل المبادرة الصينية عبر إطلاقها الممر الهندي الاقتصادي وتعميق هيمنتها العسكرية والتكنولوجية على أوروبا التي تنظر إليها كتابع وتحد من هامش مناوراتها الاستقلالية. لذلك يتطلب نجاح مشروعه بالاستقلال الاستراتيجي على قدرته على التغلب على التحديات وتطوير استراتيجيات موحدة لتجاوز المصالح الوطنية الضيقة.

هدفت الرسالة إلى معالجة الإشكالية المحورية: "مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على توظيف ثقله الاقتصادي وقدراته التجارية لانتزاع مكانة الفاعل الدولي المستقل في ظل التجاذبات الجيوسياسية والتبعية الأمنية والعسكرية للتحالفات التقليدية".

يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة أسئلة فرعية:

- هل تشكل آلية الإجماع في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة عائقا أمام الاتحاد ليتحول إلى فاعل جيوسياسي سريع الاستجابة؟
- كيف تؤثر ظاهرة صعود الأحزاب اليمينية والتحديات الديمغرافية وفوارق مستويات التنمية بين دول الاتحاد على تماسك وقوة الاتحاد كفاعل دولي؟

- ما هي حدود السيادة الأوروبية في ظل الاعتماد العسكري والأمني على حلف شمال الأطلسي والمظلة الأمريكية؟
- هل يمتلك الاتحاد الأوروبي المقومات اللازمة للتحول من قوة معيارية تضع القوانين الناظمة إلى قوة قطبية تفرض التوازن في النظام الدولي؟

IV. الفرضيات

تستند معالجة الإشكالية إلى فرضيتين أساسيتين:

الفرضية 1: على الرغم من امتلاكه قوة اقتصادية ودبلوماسية وتجارية، لكن تبقى إمكانية بروز الاتحاد الأوروبي كقطب مستقل وفاعل في النظام الدولي الجديد محدودة بسبب تشتت القرار الأوروبي بفعل تضارب المصالح القومية للدول الأعضاء وارتباطها بعضها عضويا بسياسات واشنطن فضلا على الاعتماد العسكري على حلف الناتو مما يؤدي إلى تحول الاتحاد لشريك تابع في الصراعات الدولية.

الفرضية 2: من الممكن أن تدفع التحديات الجيوسياسية الخارجية وسياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحمائية وضغطه لزيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي إلى حدود 5% دول الاتحاد نحو تعزيز استقلاليته الاستراتيجية في مجالات الدفاع والطاقة والتكنولوجيا وصولا الى رسم سياسة أوروبية مستقلة مما يؤهلها التحول إلى قطب دولي ثالث.

V. منهج الدراسة

جرى الاعتماد على ثلاثة مناهج علمية لمعالجة الاشكالية المطروحة وهم والمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

يقوم المنهج التاريخي على دراسة الظواهر والأحداث في تسلسلها الزمني بهدف فهم تطورها وأسبابها ونتائجها، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ ما سيحصل في المستقبل. جرى استخدام المنهج التاريخي في دراسة نشأة الاتحاد الأوروبي وتطور هيكليته المؤسسية في ضوء المعاهدات الاوروبية من ماستريخت في عام 1992 حتى لشبونة في عام 2007، ورصد التحولات في علاقة الاتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة وحلف الناتو وإثبات أن مشروع الاستقلال الاستراتيجي ليس وليد صدفة بل استجابة لتراكم تاريخي.

يقوم المنهج الوصفي على التحليل المركز المستند إلى معلومات دقيقة وكافية وتقديم وصف شامل لها للوصول الى تقييمات ذات معنى وهدف. جرى استخدام هذا المنهج من خلال دراسة مبادرة الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في أبعاده الدفاعية، والتكنولوجية، والطاقوية. وتحليل محتويات تقريري ماريو دراغي وانريكي لاتي حول تطوير الواقع الأوروبي لتخفيف التبعية الأوروبية.

يقوم المنهج التحليلي على تفكيك الظاهرة الى عناصرها الأساسية ودراستها بشكل منفصل ثم إعادة تركيب العناصر لفهم العلاقات بينهم. جرى استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة شرح ترابط وتناقض المصالح بين الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية. وتقييم واقعية تحول الاتحاد الى قطب جيوسياسي يسعى لامتلاك القوة الصلبة الى جانب قوته المعيارية.

VI. الصعوبات التي واجهت الرسالة:

تمثلت أهم الصعوبات في إيجاد القدر الكافي من المصادر والمراجع الحديثة في الفترة بين 2018-2025 والتي تستوفي معايير البحث العلمي لناحية حداثة النشر والموضوعية. كذلك تسارع الاحداث العالمية من صدور استراتيجية الامن القومي الامريكي في كانون الأول 2025 وتفجر

أزمة غرينلاند في كانون الثاني 2026 وتفجر الحرب في إيران في 28 شباط 2026.

VII. كتب ودراسات سابقة:

1. "**European strategic autonomy and small states' security: In the shadow of power. Taylor & Francis, 2022**".

يقدم الكاتبان Giedrius Česnakas and Justinas Juozaitis تحليلا معمقا حول السياسة الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الدول الأعضاء ذات الحجم المحدود. ويحاول الإجابة على سؤال إذا كان مشروع الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي يمثل تحديا أو فرصة للدول الصغرى في الاتحاد للدفاع عن مصالحها الأمنية.

2. "**The three images of EU strategic autonomy: perspectives on wedging, binding and hedging".**

يقدم الكاتب Daniel Fiott في دراسته الصادرة في أيلول 2025 إطارا نظريا للدوافع الدول الأوروبية خلف مشروع الاستقلال الاستراتيجي ويحلل علاقة الاتحاد الأوروبي بالقوى العظمى وبالتحديد الصين والولايات المتحدة.

3. **European Union strategic autonomy: concepts, context and costs**

دراسة صادرة عن مركز أبحاث البرلمان الأوروبي (EPRS: European Parliamentary Research Service) وتناولت الدراسة للكاتبة Beatrix Immenkamp تحليلا شاملا لتحول مفهوم الاستقلال الاستراتيجي من مجرد فكرة دفاعية إلى استراتيجية شاملة.

4. دراسة أكاديمية بعنوان "**إعادة تقييم الشراكة عبر الأطلسية: المعضلة الاستراتيجية لأوروبا في نظام عالمي متطور**". للكاتبان Jeremy Shapiro and Jana Puglierin . تحلل الدراسة العوامل الهيكلية والمؤسسية والفكرية التي تشكل التبعية الاستراتيجية لأوروبا وتؤكد أن التحدي الذي يواجه أوروبا لا يكمن في الاختيار الحتمي بين التحالف المطلق أو الاستقلال التام بل في إعادة تعريف العلاقة عبر الأطلسية من خلال الاستقلالية المسؤولة.

5. **الاستيقاظ الاستراتيجي لأوروبا: مسار الاستقلال الدفاعي** وتحدياته دراسة صادرة عن مكتب ترينديرTrendier في ألمانيا في 21 آذار 2025 وقدمت بالتفصيل التحولات الجذرية في العقيدة الامنية الأوروبية خاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022.

ملخص تلخيص الرسالة

الفصل الأول: تحديات التكامل والتماسك الداخلي وتأثيرها على استقلالية الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: الهيكلية المؤسسة للاتحاد الأوروبي وصعوبة اتخاذ القرار

المطلب الثاني: الوظيفة الجديدة الاوروبية من التكامل إلى معضلة اتخاذ القرار

الفصل الثاني: المكانة الدولية في الصراع الدولي: دراسة آليات التوازن وتحقيق الاستقلال الاستراتيجي

المبحث الأول: السياسة الأوروبية بين إعادة صياغة التحالف مع واشنطن وإدارة التنافس مع بكين

المبحث الثاني: جدلية التبعية والسيادة: تشخيص الفجوات الاستراتيجية ومسارات الإصلاح المقترحة

.

الفصل الأول: تحديات التكامل والتماسك الداخلي وتأثيرها على استقلالية الاتحاد الأوروبي

نجح الأوروبيون في تحويل محنة الحرب العالمية الثانية إلى فرصة للوحدة من خلال إنشاء الاتحاد الأوروبي عبر تخطي الحدود القومية ودمج مجموعة من الدول المتشابهة تحت مظلة واحدة مع احتفاظ كل دولة بهويتها الخاصة حيث وضعت معاهدة ماستريخت [1]اساسا له.

واجه الاتحاد منذ تأسيسه العديد من الأزمات نذكر منها انخراط عدد من أعضائه بالحرب على الإرهاب، واستفحال أزمة الديون السيادية الأوروبية عام 2009، ومعضلة الهجرة غير الشرعية التي نتجت عن التحولات السياسية في المنطقة العربية، وصولا إلى والبريكست*، وأزمة وباء كورونا، والحرب الروسية – الأوكرانية.

يكافح الاتحاد الأوروبي للحفاظ على تماسكه الداخلي من خلال مواجهة التحديات التي تهدد مكانته الدولية وتضعف وحدته السياسية والاقتصادية. تتلخص هذه التحديات: بتضارب مصالح الأعضاء مع سياسات الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعصف ببعض دوله وفي مقدمتهم فرنسا وألمانيا اللتان تعتبران قاطرة الاتحاد، وضعف النمو تقلب أسعار الطاقة والغذاء نتيجة تداعيات الأزمة الأوكرانية والتي تسببت بضغوطات كبيرة على الميزانيات الأوروبية بالتوازي مع صعود أحزاب اليمين الأوروبي الساعي إلى للوصول للسلطة.

سنحاول معالجة تحديات التكامل والتماسك الداخلي الأوروبي من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الهيكلية المؤسسية للاتحاد الأوروبي وصعوبة اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: تأثير صعود التيارات اليمينية على وحدة القرار الأوروبي.

---

[1] أمينة مصطفى دله، الاتحاد الأوروبي فاعلا أمنيا؟، مجلة سياسات عربية، العدد 46, ايلول 2020

* Brexit: withdrawal of the United Kingdom from the European Union.

المبحث الأول: الهيكلية المؤسسية للاتحاد الأوروبي وصعوبة اتخاذ القرارات

يشكل الاتحاد الأوروبي أنموذجا فريدا من التكتلات الإقليمية الدولية التي نجحت في احتواء الصراع بين اعضائها من خلال بناء اتحاد سياسي، واقتصادي، وتجاري بأهداف فوق قومية وتعزيز التعاون والاندماج الإقليميين. تأسس الاتحاد بموجب اتفاقية ماستريخت* عام 1992 ويبلغ عدد أعضائه حاليا 27 دولة وله مصرف مركزي يصدر عملة اليورو منذ عام 1999 والمعتمدة في 20 دولة أوروبية وتمثل 20% من الاحتياطات العالمية في البنوك المركزية[1].

تعد تجربة الاتحاد الاوروبي أحد أبرز نماذج التكتلات الإقليمية في العالم. حيث يمتلك شخصية دولية مستقلة عن الدول المكونة له، وتتلخص أهدافه في تحقيق: مصلحة المجتمعات الأوروبية، وتوثيق التعاون بين أعضائه، ومنع تجدد الحروب، وزيادة النشاط التجاري، وتعزيز التجارة الداخلية والتنمية المستدامة بما يتماشى مع القيم الأوروبية المشتركة. أدت جهود الاتحاد في تعزيز السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الانسان في أوروبا إلى حصوله على جائزة نوبل للسلام عام 2012.[2]

سنعالج متطلبات هذا المبحث من خلال مطلبين يتناولان:

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي بين التكامل الاقتصادي والضعف الأمني.

المطلب الثاني: الوظيفية الجديدة الأوروبية من التكامل إلى معضلة صناعة القرار.

---

*نسبة إلى مدينة ماستريخت الهولندية، وقعت الاتفاقية 12 دولة أوروبية في 25 آذار 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1 تشرين الثاني 1993.

[1] مايك دولان، اليورو لا يحتاج إلى خلع الدولار لجذب فيضان الاحتياطيات، الموقع: https://www.aleqt.com ، تاريخ الزيارة 13-نيسان-2026

[2] الاتحاد الأوروبي يتسلم نوبل للسلام، الموقع : https://www.bbc.com ،تاريخ الدخول: 25-02-2026

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي بين التكامل الاقتصادي والضعف الأمني

تبلور مشروع الوحدة الأوروبية في أذهان فلاسفة ومفكري أوروبا قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تبنته الحكومات الأوروبية. برزت أفكار الفيلسوف الإنجليزي وليم بن [1]الذي عبر عن دعوته للسلام الأوروبي عبر إنشاء برلمان أوربي موحد كذلك كتابات الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط الداعية إلى السلام من خلال تدشين نظام جديد للتعايش المشترك في أوروبا [2].

سنعالج هذا المطلب من خلال فرعين يتناولان:

الفرع الاول: فلسفة النشأة ومنظومة القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: معضلة الدفاع الأوروبي: بين الاعتماد المزمن على الناتو وطموح الاستقلال الاستراتيجي.

الفرع الاول: فلسفة النشأة ومنظومة القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

نتج عن الحرب العالمية الثانية مستجدان بنيويان كان لهما الأثر البالغ في النظام الدولي الجديد. تمثل المستجد الأول بتشكيل الأحلاف العسكرية فتشكل حلف الناتو* في عام 1949 والذي قابله إنشاء الاتحاد السوفياتي حلف وارسو* في عام 1955. وفي ميثاق تأسيسه يعرف حلف شمالي الأطلسي نفسه بأنه تحالف دفاعي جماعي يربط بين ضفتي الأطلسي أوروبا الغربية ودول أميركا الشمالية، حيث تولت واشنطن قيادة الحلف وضمان الأمن الأوروبي ضد التهديدات السوفياتية. فيما تمثل المستجد الثاني بإنشاء الاتحاد الأوروبي حيث اهتدت دول أوروبا الغربية إلى القوة الأخلاقية للانطلاق لمقاربة جديدة للنظام الأوروبي مع بروز أفكار الفرنسي روبير شومان*،

---

[1] William Penn, An essay towards the present and future peace of Europe. American Peace Society, 1912.

[2] Emmanuel Kant, Essai philosophique sur la Paix perpétuelle. G. Fischbacher, 1880

* NATO: North Atlantic Treaty Organization

* معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة، وتم حل الحلف رسميا في 1 تموز 1991.

* سياسي فرنسي شغل منصب رئيس وزراء فرنسا مرتين، لعب دور أساسي في إنشاء الاتحاد الأوروبي.

الألماني كونراد أديناور*، والايطالي الساید دي غاسبيري* والتي دعت إلى التغلب على الانقسامات التاريخية الأوروبية. كذلك برز تصريح رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في ايلول 1949 في جامعة زوريخ حول ضرورة بناء الولايات المتحدة الأوروبية، تلتها أفكار وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان[1] وجان مونيه* حول ضرورة إنهاء العداء التاريخي بين فرنسا وألمانيا عبر دمج عناصر أساسية من قوتهما الاقتصادية مما شكل اللبنة الأولى للنهوض بأوروبا كقوة عالمية.

بدأت مسيرة التكامل الأوروبي بتأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1952 التي ضمت كل من: فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ. وهدفت إلى خلق حالة من الانسجام بين اقتصاديات تلك الدول وإنشاء سوق مشتركة في هاتين السلعتين باعتبارهما أساس الصناعة الحربية عبر وضعهما تحت رقابة أوروبية مشتركة[2] . ثم تبعها تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957 (European Economic Community) ثم الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (European Atomic Energy Community) بموجب معاهدة روما وتأسيس الاتحاد الجمركي عام 1968 لتبدأ تجربة التكامل الأوروبي القائمة على المنهج الوظيفي بهدف بناء وحدة سياسية على مراحل[3].

شكل سقوط الاتحاد السوفياتي وتوحيد شطري ألمانيا نقطة تحول تاريخية، حيث عملت أوروبا على

---

*أول مستشار في ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، 1949–1963

* سياسي إيطالي تولى رئاسة الحكومة الايطالية من 1945–1953

[1] Schumann Declaration of 9 May 1950, Robert Schumann Foundation, https://www.robert-schuman.eu/en/doc/questions-d-europe/qe-204-en.pdf , P1

* جان مونيه (1888–1979) دبلوماسي ورجل دولة فرنسي لعب دورا محوريا في تأسيس الجماعة الأوروبية.

[2] محمد المقداد و صايل السرحان، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 2013

[3] سنية محمود الفقي، التأثيرات الدولية لليورو على الصعيد العالمي، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، 2002، مجلد، 38 العدد 148، ص 179

توسيع تجربتها التكاملية أفقيا عبر ضم دول أوروبا الشرقية الأعضاء السابقين في حلف وارسو وعامورديا بتوسيع القطاعات المندرجة في العملية التكاملية ومحاولة السعي الى تبني سياسة خارجية أوروبية موحدة. جهدت دول شرق ووسط أوروبا على تحقيق شروط العضوية وفق معايير كوبنهاجن عبر تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات تتوافق مع قوى السوق وتشجيع قيام أنظمة ديمقراطية تعددية واحترام حقوق الأقليات وتعديل القوانين المحلية لتتناسب مع التشريعات الأوروبية[1]. تترافق ذلك مع بروز قضايا جديدة تتعلق بالحدود، والأمن، وحقوق الأقليات، والهجرة غير الشرعية.

هيمنت واشنطن على النظام العالمي بعد سقوط الثنائية القطبية، فتم إعادة صياغة دور جديد لحلف شمالي الأطلسي الذي تحول الى ذراع أمني تستخدمه الولايات المتحدة لإحكام قبضتها على النظام الدولي بعيدا عن مجلس الأمن والشرعية الدولية[2]. اما أوروبا التي حولت تجربتها التكاملية إلى قوة اقتصادية فقد توهمت بأن بإمكانها لعب دور الشريك الموثوق لواشنطن عبر التصاقها بالسياسة الأمريكية والانغماس معها في القضايا الدولية.

يقدم الاتحاد الأوروبي نفسه كقوة ليبرالية ومعيارية Normative power[3] ويعتمد على جاذبية نموذجه الديمقراطي، وقوته الناعمة التي تشدد على أهمية المبادئ، والتعددية، بوصفهما ركيزتين للتأثير على سلوك دول وأطراف آخرين. تقوم سياسة الاتحاد الخارجية على المشروطية السياسية التي تقوم على ضرورة احترام مجموعة معايير حقوق وسلوكيات معينة[4] ،حيث تعول بروكسل على

---

[1] John Pinder and Usher wood Simon, The European Union: A very short introduction. OUP Oxford, 2007.

[2] باسل الحجار، جيوبوليتيك الانظمة الاقليمية: بين محدودية المشروعية وسطوة القوة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1 ، بيروت، 2025

[3] محمد المقداد وصايل السرحان، مرجع سابق.

[4] Ode Jacquemin, "La conditionnalité démocratique de union europèenne. Une voie pour l'universalisation des droits de l'homme. Mise en œuvre, critiques et bilan," CRIDHO, 2006, p. 4

قدرتها على التأثير والإقناع دون الحاجة الى استعمال القوة. يلعب الاتحاد الاوروبي دور أساسي في تمويل مشاريع التنمية العالمية، وتقديم المساعدات الى الدول الفقيرة من أجل مساعدتها على حل أزمة تدفقاتها المالية بالمقابل تحض تلك الدول على احترام الحرية، والعدالة، والديمقراطية، والليبرالية وإجراء الانتخابات الدورية، واحترام الأقليات وحقوق الإنسان.[1] لكن تبقى قدرة بروكسل في التأثير في القضايا السياسية والاقتصادية المعقدة محدودة نظرا لافتقارها إلى الإرادة السياسية والقوة لتنفيذ قراراتها.

وضعت اتفاقية ماستريخت التي جرى إبرامها في هولندا في 25 آذار 1992 حجر الأساس لصياغة سياسة خارجية الاتحاد الأوروبي، ورسمت شكل أوروبا الجديدة في ظل انتفاء التهديدات العسكرية للأمن الأوروبي حيث جرى الانتقال من مرحلة التعاون التي مثلته المجموعة الأوروبية إلى مرحلة الاندماج والوحدة عبر تشكيل مؤسسات الاتحاد الأوروبي [2]. سارع الاتحاد الأوروبي إلى صياغة هوية أوروبية مستقلة قائمة على الوحدة الاقتصادية والنقدية واعتماد اليورو كعملة موحدة في أغلب الدول الأعضاء كذلك جرى إقرار آليات لحل الخلافات سلميا بين الأعضاء فضلا عن العمل على صياغة سياسة خارجية وأمنية موحدة بالإضافة إلى تأسيس سوق موحدة تسمح بحرية حركة العمالة والسلع ورأس المال بين دول الأعضاء وإقرار المواطنة الأوروبية كذلك دخلت اتفاقية شنغن* حيز التنفيذ في عام 1995.

يتميز الاتحاد الأوروبي بمؤسسات متعددة حيث يوجد سلطة تنفيذية ممثلة بالمجلس والمفوضية،

---

[1] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ص 40-39

[2] صلاح جانبين ، واقع الاتحاد الأوروبي والأزمات المتلاحقة، مجلة الدفاع الوطني، العدد 612 ،تموز 2024

* *اتفاقية جرى توقيعها في مدينة شنغن في لوكسمبورغ، وهدفت إلى حرية الحركة، والعمل، والعيش داخل دول الاتحاد الأوروبي.

وسلطة تشريعية ممثلة بالبرلمان، وسلطة قضائية ممثلة محكمة العدل الأوروبية.

1. المجلس الأوروبي: يمثل أعلى مؤسسة في الاتحاد، ويحدد مبادئ السياسة العامة للاتحاد الأوروبي[1]. ويتمثل باجتماعات رؤساء وحكومات الدول الأعضاء بالإضافة إلى رئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية.
2. مجلس الاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء): يمثل حكومات الدول على مستوى الوزراء حسب المجالات المتعددة (الدفاعية، الخارجية والاقتصادية والمالية). يشارك في وضع الميزانية مع البرلمان. وينسق مواقف الدول فيما يتعلق بالسياسات الخارجية والأمنية المشتركة في مكافحة الإرهاب والتعاون القضائي[2].
3. المفوضية الأوروبية: تمثل الجسم التنفيذي للاتحاد الأوروبي في القضايا المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. تتألف من 27 مفوض يمثلون الدول الأعضاء ويتم اختيار رئيسها من قبل الحكومات الأوروبية. وتمتلك حق المبادرة التشريعية، وتنفيذ سياسات الاتحاد، وإصدار القوانين المشتركة في مجالات عديدة، وحل النزاعات القانونية بين الدول الأعضاء.
4. البرلمان الأوروبي: يتألف من 720 عضوا موزعين على الدول بنسبة عدد السكان حيث يتراوح الحد الأدنى لتمثيل دولة 6 نواب والحد الأقصى لتمثيل دولة كبرى 96 نائب. يعتبر البرلمان الجهاز الرقابي والاستشاري ويعكس عمله التكامل الأوروبي ويسهم في وضع تشريعات تتعلق بالطاقة، والهجرة، والبيئة، وإقرار الميزانية الأوروبية والتدقيق في صرف الأموال. يشكل النواب تكتلات لها برامج

[1] John Pinder and Simon Usher wood, Op.cit

[2] محمد مصطفى كمال, فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية–الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012 ، ص 43

سياسية متشابهة بعيدا عن بلدانهم التي ينتمون إليها.

5. محكمة العدل الأوروبية: تعنى بتفسير قانون الاتحاد الأوروبي، وتسوية النزاعات القانونية بين الحكومات الوطنية والمؤسسات الأوروبية.

يتمتع الاتحاد الاوروبي باستقلال مالي ولديه أختصاصات حصرية فيما يخص الاتحاد الجمركي وقواعد المنافسة للسوق الداخلية بالإضافة إلى اختصاصات مشتركة في المجال البيئي والاختصاصات الداعمة في قطاعات السياحة والثقافة[1]

يبلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي 450 مليون نسمة[2] أي ما يعادل 12% من سكان العالم يتوزعون على مساحة جغرافية تقدر 4 ملايين كيلومتر مربع أي ما يعادل 42% من مساحة القارة الأوروبية[3]. ويوفر هذا الاتساع الجغرافي والمناخ المعتدل الموارد المائية لتحفيز القطاع الزراعي وهذا يحقق نسبة معقولة من الأمن الغذائي الأوروبي بالمقابل تعاني دول الاتحاد من نقص في الموارد المعدنية ومصادر الطاقة حيث تبلغ وارداتها من الطاقة نسبة 75% من إجمالي احتياجاتها[4] . لذلك تعتبر تبعية أوروبا الكبيرة في مجال الطاقة ورقة ضغط يمكن استخدامها للتأثير على مواقفها في الأزمات الدولية.

مثلت تجربة التكامل الأوروبي مثال الجدلية القائمة بين السيادة القومية والعولمة الإقليمية في ظل تنامي العولمة والاعتماد المتبادل المرتكز على فكرة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي حيث

---

[1] باسل الحجار، مرجع سابق.

[2] دول الاتحاد الأوروبي حسب عدد السكان، الموقع: https://www.worldometers.info، تاريخ الدخول 21-نيسان -2026.

[3] سمير الظاهر، مستقبل الحلف الأطلسي بعد توسيع الاتحاد الأوروبي، مجلة الدراسات الدولية، العدد: 66 ، جامعة بغداد، 2004، ص 31

[4] George zatchman, overcoming the European energy, international monetary fund, journal of finance and development, Dec 2022

أضحت السيادة أكثر مرونة وقابلة للتجزئة[1] . لعل أهم معالم التكامل الأوروبي هو قيامها على دول قومية مكتملة العناصر لها خصوصيتها الثقافية لذلك يعتبر عامل الانسجام بين الشعوب عنصر أساسي في تحديد وزن وقوة الاتحاد على الساحة الدولية. يبرز التنوع الهوياتي كمحدد جيوسياسي للدول الأعضاء وكذلك يبرز التنوع اللغوي حيث يوجد 24 لغة رسمية داخل الاتحاد الأوروبي وتنوع ديني حيث يشكل المسيحيون نحو 77% من سكانه مقابل 6%من المسلمين[2]. يبلغ الناتج المحلي الأوروبي 19.42 تريليون دولار أمريكي عام 2024[3] أي ما يعادل 22.6% من مجمل الاقتصاد العالمي بينما يبلغ الناتج المحلي الأمريكي 28.780 تريليون دولار أي ما يعادل 26.3% من الاقتصاد العالمي أما الناتج المحلي الصيني يبلغ 18.530 تريليون دولار أي ما يوازي 16.9% من مجمل الاقتصاد العالمي. تبلغ الصادرات الأوروبية 2.58 تريليون دولار أمريكي [4]وتأتي في المركز الثاني عالميا بعد الصين. بينما تبلغ واردات الاتحاد الأوروبي 2.43 تريليون دولار أمريكي. يتحكم الاتحاد الأوروبي ب 16.5% من مجموع المبادلات التجارية العالمية و42% باحتساب التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء. وينافس الدول الصناعية الكبرى في إنتاج الصناعات عالية التكنولوجيا كالصناعة الفضائية وصناعة الطائرات. من الملاحظ أن القوة الاقتصادية الأوروبية قريبة من الولايات المتحدة الأمريكية لكن واشنطن تمتلك أضعاف ما تمتلكه بروكسل في النفوذ السياسي والعسكري وهذا يدل على أن الطريق امام الاتحاد الأوروبي ما يزال طويلا للعب دور أكثر فعالية في النظام الدولي.

تبقى مشكلة الدستور الأوروبي من أهم العوائق التي تحد من التكامل السياسي الأوروبي وتعيق

---

[1] أحمد مولانا، تأثير الاتحاد الأوروبي على تقاليد الدولة القومية، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، الموقع: https://capitalforum.net، تاريخ الدخول: 10-نيسان-2026

[2] Brigitte Dumortier, Atlas des religions, Paris, autrement, 2004, p. 10-11.

[3] الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي، الموقع :www.tradingeconomics.com, تاريخ الزيارة 2-10-2025

[4] صادرات الاتحاد الاوروبي، الموقع:http://www.tradingeconomics.com، تاريخ الدخول 20-2-2025

تسهيل عمل المؤسسات الأوروبية. تضمنت معاهدة الدستور الأوروبي* في 29 تشرين الأول 2004 استحداث منصبي رئيس المجلس الأوروبي، ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي ونظام للدفاع الجماعي. لم يتم إقرار المعاهدة بسبب الرفض الفرنسي والهولندي له بموجب الاستفتاء الشعبي الذي أجري عام 2005[1]. عندئذ قرر الأوروبيون استبدال الدستور بمعاهدة الإصلاح المؤسسي (معاهدة لشبونة) في كانون الأول 2009 التي عملت على إصلاح البنية المؤسسية للاتحاد وعززت الديمقراطية عبر إقرار انتخاب رئيس للمجلس الأوروبي كل سنتين وإعطاء صلاحيات أوسع للمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي[2] وتعزيز المشاركة الشعبية من خلال مبادرة المواطنين الأوروبيين[3]

يبرز تفوق الأفكار الهوياتية على الاعتبارات الاقتصـــادية التي تميز بها مشـــروع التكامل الأوروبي[4] ، ويتجلى ذلك في رفض الشـــعب النرويجي مرتين بالانضـــمام لعضـــوية الاتحاد الأوروبي وتصويت البريطانيين في عام 2016 لصالح مغادرة بلادهم الاتحاد الأوروبي.

*وقعت المعاهدة في روما من قبل 25 دولة أوروبية وتم طرحها للتصويت داخل كل دولة للموافقة عليه وفقاً لصيغة التصويت التي تعتمدها كل دولة.

[1] مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن 2012

[2] ستار جابر الجابري، الدستور الأوروبي بين الرفض والقبول، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 18 2006

[3] حسن جوني ,25 دولة أوروبية وقعت دستور الاتحاد الأوروبي، مجلة الجيش، العدد 234، كانون أول 2004

[4] Ben Welling's. "Brexit, nationalism and disintegration in the European Union and the United Kingdom", Journal of Contemporary European Studies, (April, 2020), p:5

الفرع الثاني: معضلة الدفاع الأوروبي: بين الاعتماد المزمن على الناتو وطموح الاستقلال الاستراتيجي

بدأ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالأمن الأوروبي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث انضمت الى حلف الناتو في نيسان 1949 لصد التهديدات السوفياتية. ويجسد الحلف القوة الصلبة العسكرية التي تعتمد على الردع، والتدخل، والتحالفات العسكرية. كذلك أطلقت الإدارة الامريكية "مبدأ ترومان" الداعي إلى التدخل العسكري في أي بقعة في العالم تحت حجة حماية أمنها القومي، "ومشروع مارشال" لمواجهة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا الغربية واحتواء الحركات الراديكالية الساعية إلى إقامة حكومات اشتراكية متعاطفة مع موسكو. أسهم مشروع مارشال في ربط أوروبا الغربية بالاقتصاد الأمريكي ومهد الطريق أمام تغلغل الشركات الأمريكية في الاقتصاد والأسواق الأوروبية. عمقت واشنطن هيمنتها العسكرية على أوروبا عبر شملها في مظلتها النووية حيث يشكل الوجود العسكري الأمريكي عامل ضبط واستقرار في التوازنات الأوروبية. وهكذا أصبحت العلاقة بينهما أقرب إلى علاقة تبعية عسكرية واقتصادية أكثر من كونها شراكة فعلية

طالما شكلت القوة العسكرية المكون الأساسي والحاسم في تحديد قوة ومكانة الدولة، لكن نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي تشعبت مكونات القوة مما دفع رأي كلاين Ray Cline* على صياغة معادلة جديدة تجمع بين العناصر الملموسة وغير الملموسة للقوة وتحويلها إلى مؤشرات يمكن قياسها كميا لمعرفة مدى قوة الدولة الحديثة[1]

القوة الشاملة= (الكتلة الحيوية +القدرة الاقتصادية +القدرة العسكرية) x (الهدف الاستراتيجي +

*نائب مدير المخابرات المركزية الأمريكية بين 1962-1966

[1] Struye De Swielande, Les États-Unis face aux puissances émergentes: Quelles strategies à disposition des protagonists**?** Université catholique de Louvain, Note d'Analyse 6, 2009, p.10

الإرادة الوطنية)

كذلك عرف كلاين الكتلة الحيوية = الارض+ السكان

لم تسعى الدول الأوروبية إلى بناء قدرات عسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة. فتقلص الإنفاق الدفاعي الأوروبي بسبب انتفاء الخطر المباشر بسقوط الاتحاد السوفياتي. وعملت العواصم الأوروبية على تحويل جزء أساسي من مواردها المالية إلى مجالات أكثر إنتاجية وشعبية مثل الرعاية الصحية والرفاهية الاجتماعية .كذلك تشابكت المصالح الأمريكية والأوروبية إلى درجة كبيرة في ظل وجود 23 دولة تشترك في عضوية حلف الناتو والاتحاد الأوروبي إلى درجة تصورت فيه العديد من الدول الأوروبية أن بإمكانها الاعتماد على الناتو في سياستها الدفاعية الدولي بعيدا عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن[1] وأدى ذلك إلى تبعية عسكرية اوروبية للناتو التي تقوده واشنطن وضعف التعاون العسكري بين الدول الأوروبية الكبرى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

تجمع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو شراكة في سبع مجالات استراتيجية وهي مكافحة التهديدات الهجينة، والتعاون في المجال البحري، وقضايا الأمن، والدفاع السيبرانية، والقدرات الدفاعية، والتمارين العسكرية.

عجزت الدول الأوروبية في تنسيق سياساتها الدفاعية بمعزل عن واشنطن وحلف الناتو وهذا ما أعاق قدرتها على صياغة سياسة خارجية مستقلة رغم التزامها بموجب معاهدة أمستردام عام 1999 على تعميق تكاملها الاقتصادي كنقطة بداية في بناء القدرة العسكرية الأوروبية ورسم سياسة أمنية ودفاعية مشتركة[2] .اشارة الى ان المعاهدة نصت على إنشاء لجنة عسكرية وهيئة أركان مشتركة لتنفيذ مهمات حفظ السلام خارج الاتحاد الأوروبي. كذلك نصت اتفاقية لشبونة

[1] حسن نافعة، المرجع سابق.

[2] Karen E. Smith. "A European Union global strategy for a changing world?" International Politics, issue 54, year: 2017, p: 503.

الموقعة في عام 2007 على مبدأ الأمن الجماعي الأوروبي المشترك.

فشل الاتحاد الأوروبي في بناء جيش أوروبي موحد بسبب الخلافات حول من سيقود الجيش في ظل طبيعة الاتحاد المكون من دول قومية لكل منها سياستها الخارجية الخاصة، حيث تعمل كل دولة على زيادة قوتها العسكرية الذاتية بهدف امتلاك حيز اكبر في قرارات حلف الناتو ومشاركة أكبر في المناقشات الدائرة حول استخدام عامل الردع الأمريكي[1].

يواجه الاتحاد الأوروبي حاليا تغيرات كبرى تطال دوره وموقعه على مستوى الساحة الدولية في ظل زيادة خطر المواجهة مع روسيا بعد عقود من السلام، والتغيير في الاستراتيجية الأمريكية حيث لم تعد أوروبا تتصدر سلم الأولويات الأمريكية والتي تحولت إلى التركيز على احتواء ومحاصرة النفوذ الصيني المتصاعد في المحيط الهادئ الباسفيك[2].

انقسمت الآراء بشأن طبيعة دور الاتحاد الأوروبي بين من يراه كقوة مدنية[3] عليها التركيز على تخفيض النفقات العسكرية وزيادة التقديمات الاجتماعية وتطوير مؤسساتها العابرة للقومية من أجل تحقيق غايات دولية. بينما دافع آخرون عن أوروبا كقوة عسكرية[4] وعلى فكرة الاكتفاء الذاتي في مجالات الأمن والدفاع وتنسيق السياسات الخارجية والامنية وان يكون لها القدرة على متابعة الأهداف الاستراتيجية والتدخل السريع عند الضرورة. لذلك تفضل بروكسل على استخدام

---

[1] هنري كيسنجر, النظام العالمي : تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخي، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2016

[2] رونالد تيرسكي، وجون فان اود ينارت، ترجمة طلعت الشايب، السياسة الخارجية الأميركية هل ما زالت أوروبا مهمة؟ المركز القومي للترجمة، القاهرة ، 2016 ص 34

[3] Hedley bull, civilian power Europe: a contradiction in terms? Journal of common market studies, vol 21 no 2 December 1982 pp 149-170

[4] Francois Duchene, "Europe's role in world peace", Richard Mayne, Europe tomorrow: sixteen European looks ahead p32-47

الأدوات المدنية لضمان أمن واستقرار الأقاليم المضطربة لذلك يتصف الانخراط الأوروبي بالوقائي بينما الانخراط الأمريكي يكون أكثر ميلا للعمل العسكري [1] .

تعاني الدول الأوروبية من ضغوط أمريكية متصاعدة حيث مارست إدارة الرئيس دونالد ترامب في ولايته الأولى الضغط على أعضاء الحلف لزيادة إنفاقهم الدفاعي إلى حدود 2% من ناتجهم المحلي . أما في ولايته الثانية فقد طالبهم بزيادة إنفاقهم الدفاعي إلى 5% تحت طائلة وقف الحماية الأمريكية لهم.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على عرقلة كل الجهود الأوروبية الرامية إلى بناء سياسة دفاع أوروبية مشتركة وعملت على تعميق تبعية أوروبا العسكرية لها وعدم السماح لها ببناء قدرات اوروبية تكون مستقلة عن قدرات الناتو[2] وابقاء المشروع الأمني الأوروبي مكملا وتحت قيادة الناتو وليس منافسا له[3]

تتبع قوة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والسياسية من قوة اعضائه وفي طليعتهم ألمانيا الاتحادية، وفرنسا ، وإيطاليا. تفرض التغيرات الجيوسياسية المتسارعة ضرورة القيام بإصلاحات أوروبية عاجلة عبر عنها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في خطبه امام جامعة السوربون [4]في عام 2017 حيث دعا إلى إصلاح الواقع الأوروبي وجعله أقل بيروقراطية وأكثر فعالية عبر تشكيل قوة قادرة على مواجهة التحديات.

في الجانب الاقتصادي تبرز ألمانيا صاحبة أقوى اقتصاد في منطقة اليورو حيث يبلغ الناتج

---

[1] Helene Sjursen the European as a normative power, journal of European public policy, vol 13, no 2 , 2006, p238

[2] جيريمي شابيرو، نحو أوروبا ما بعد الحقبة الأمريكية,الموقع: https://www.al-jazirah.com , تاريخ الدخول 12-1-2026

[3] مالك عوني, السياسة الخارجية والأمنية المشتركة : آفاق التكامل الأوروبي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 142 ، تشرين الأول2000

[4] خطاب ماكرون عرض رؤيته للاتحاد الاوروبي، الموقع: www.i24news.tv ، تاريخ الدخول 6-10-2025 الساعة 10:00

القومي الألماني 4.7 تريليون دولار[1] ، وتتميز بامتلاكها قاعدة صناعية متطورة وقطاع تصدير متقدم يشمل السيارات و الآلات والكيماويات. تقوم الاستراتيجية الألمانية على عدم استعمال القوة وتركز على الاندماج والتكامل مع الحلفاء والحفاظ على أفضل العلاقات مع واشنطن في ظل تمتعها بالحماية الأمريكية واحتضان أراضيها أكبر القواعد الامريكية في اوروبا. راهنت ألمانيا على الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع روسيا والذي يشكل كابحا تلقائيا للصراع ويؤمن الاستقرار. شكل الغزو الروسي لأوكرانيا صدمة مزدوجة لبرلين تمثلت بفقدان الطاقة الروسية الرخيصة عصب صناعاتها التنافسية والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وزعزعة المظلة الامنية الامريكية كضمانة للبقاء مما الزم برلين على انتهاج استراتيجية دفاعية أكثر جرأة وطموحً تتمثل بزيادة إنفاقها الدفاعي وإعلانها عن خطط لاعادة تحديث جيشها في محاولة لردم الفجوة الهائلة بين قدراتها الاقتصادية وقدراتها الدفاعية المتآكلة.

أما إيطاليا التي تمثل ثالث أكبر اقتصاد أوروبي رابع قوة عسكرية في الاتحاد الأوروبي فإن سياستها تقوم على تثبيت موقعها على الساحتين الأوروبية والدولية ومناكفة السياسات الألمانية المتعلقة بالهجرة وتدفق اللاجئين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي .

[1] لناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، الموقع: https://ar.tradingeconomics.com، تاريخ الدخول 1نيسان 2026

المطلب الثاني: الوظيفية الجديدة الأوروبية من التكامل الى معضلة صناعة القرار

أصبحت نظريات الاندماج والتكامل من المواضيع الاساسية في العلاقات الدولية في ظل سعي الدول لإيجاد بدائل عن استخدام قوتها الصلبة في إدارة علاقاتها الدولية ورغبتها في تحقيق رفاهية شعوبها واحترام الأمن والسلم الدوليين. فقد شكلت التجربة الأوروبية أنموذجا لباقي نماذج التكامل الإقليمي في العالم والتي تسعى إلى محاكاة التجربة الأوروبية الناجحة مثل تجربة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي . ارتبط تطور نظرية الاندماج الإقليمي بمسار تطور الوحدة الأوروبية المشتركة المتدرجة. والتي تبدأ بالحد الأدنى من التنسيق والتعاون ليترك المجال أمام عملية التعاون نفسها لكي تحدد الخطوات التالية [1] .تعمل نظرية الاندماج على تفسير عمليات الاندماج بين الدول من حيث الواقع والقوى المحركة والآليات مع التنبؤ بمستقبل هذه العملية [2] .

سنحاول معالجة هذا المطلب من خلال فرعين يتناولان:

الفرع الاول: النظرية الوظيفية الجديدة: الأسس والمفاهيم وتطبيقها على التكامل الأوروبي.

الفرع الثاني: تعقيدات صنع القرار الأوروبي بين اشكالية الإجماع وتحدي الفيتو.

الفرع الاول: النظرية الوظيفية الجديدة: الأسس والمفاهيم وتطبيقها على التكامل الأوروبي.

قام المشروع التكامل الأوروبي على تقارب التاريخ، والثقافة ، والرؤية السياسية كإطار ديناميكي يتحرك من خلالها، حيث تم الاعتماد على الأبعاد الثقافية والسياسية والاستراتيجية لتشكيل قوة دفع تساعد على إنجاز التكامل الوظيفي والمؤسسي [3]

اولا: تعتبر المقاربة الوظيفية التي أرسى افكارها دافيد ميتراني(David mitrany) إحدى الأطر النظرية لدراسة موضوع نشوء المؤسسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. قدم ميتراني نظريته عام 1943 تحت عنوان (A working peace system). حيث دعا ميتراني لقيام نظام دولي يبتعد عن الصراعات والحروب وتشجيع التعاون بين الشعوب وتخطي حاجز السلطة الوطنية. أمن

---

[1] جمال عبد الجواد وآخرين،" الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2001، ص 7

[2] محمد مصطفى وكمال فؤاد نهرا، مرجع سابق

[3] عمرو الشوبكي، أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة الوحدة، الموقع www.acpss.ahram.org.eg ، تاريخ الزيارة 2-11-2025

ميتراني بالتغيير التدريجي للأنظمة الفرعية ومراكمة مجالات التعاون من مجال إلى آخر. وينطلق التعاون الدولي من قضايا السياسة الدنيا أي القضايا الاقتصادية والتقنية والتي يتم فصلها عن قضايا السياسة العليا كالدفاع والأمن الوطني. كذلك اقترح ميتراني إنشاء تنظيمات وظيفية دولية حيث تقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية بالمقابل تحتفظ بسيادتها في الشؤون السياسية .

تعتمد المقاربة الوظيفية على مجموعة من الافتراضات الأساسية:

1. الحرب والعنف يسببهما الخلل الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن وضعية المجتمع الدولي القائم على تقسيمات سياسية.
2. ترى الوظيفية أن القطرية الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام لذلك يجب العمل على إقامة المؤسسات الدولية التي تسعى الى تحقيق رفاهية البشر[1].
3. يفضي التكامل الدولي بالمنهج الوظيفي إلى تلافي النزاعات الدولية وتطوير النشاطات المشتركة والمصالح وتحقيق السلام[2] مما يعزز فكرة الحكومة العالمية[3].
4. يؤدي تحقيق السلام العالمي إلى تقليص السيادة الفعلية للدول فالسلام يتحقق بشكل مجزأ[4].

يمكن مقارنة أسس النظرية مع نشأة التجربة الأوروبية عام 1951 التي تمثلت بتأسيس الجماعة

---

[1] جون بيندر وسايمون أشر وود، مرجع سابق

[2] سكوت بورتشويل وآخرين، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014

[3] مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، النظام الإقليمي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة دراسات، المجلد 2، العدد 7 ،2001

[4] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية،دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2010

.

الأوروبية للفحم والصلب حين نلمس وجود الإرادة السياسية بين صناع القرار في فرنسا وألمانيا الذين تجاوزوا حدود الواقعية الى الوظيفية الجديدة.

ثانيا: تنطلق الوظيفية الجديدة (Neo functionalism) من ذات المنطلقات الفكرية للوظيفة الكلاسيكية، فكلاهما درس جزئيات الظاهرة للوصول إلى كليتها، وعلى التكامل بين الأطراف المشتركة على المستوين الداخلي والخارجي . تقوم الوظيفية الجديدة على أن الاندماج في قطاع اقتصادي يولد آثار تدفع إلى الاندماج في قطاعات أخرى. تؤمن الوظيفية الجديدة أن المؤسسات فوق القومية بمثابة قاطرة للاندماج وأشارت إلى أن الفاعلين دون الدول من جماعات الضغط تعمل مع المؤسسات فوق القومية (المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي) من أجل إيجاد حلول إقليمية لمشاكل كانت تعالج على مستوى الدولة.

كذلك قدم جوزيف ناي جملة من الشروط لضمان تحقيق نتائج في النظرية الوظيفية الجديدة[1]:

1. يبدأ المسار التكاملي من القطاعات الحيوية في اقتصاديات الدول الاعضاء.
2. تكافؤ بين الوحدات الداخلة في عملية التكامل.
3. يكون التكامل في الإطار الإقليمي بدلا من التكامل في الإطار الدولي.
4. الحرص على مشاركة جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في العملية التكاملية.
5. يتنازل الأعضاء عن جزء من سلطاتهم الوطنية الى مؤسسات الإقليمية فوق القومية و ينقل عنصر الولاء القومي الى هذه المؤسسات.

يعتبر ارنست هاس (Ernst Haas) أحد أهم منظري الوظيفية الجديدة وقد اجرى تعديلات على نظرية ميتراني وخلص إلى أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية مسألة غير قائمة لأن

[1] توفيق صالح الحفار،الوظيفية الجديدة وتجربة التكامل الأوروبي: الآفاق والمضامين والقدرات التفسيرية، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي، العدد 33، أيار 2017

القرار السياسي يتحكم بالأمور الفنية. واستفاض هاس في شرح مفهوم الانتشار (spill over)حيث يرى أن الاندماج في القطاعات الفنية الوظيفية سوف يؤدي إلى عملية اندماج تدريجي في المجال السياسي[1]. وينظر هاس إلى التكامل على أنه العملية التي تقتنع من خلالها الفواعل السياسية بتحويل ولاءاتهم(loyalties) وآمالهم (expectations) ونشاطاتهم السياسية تجاه مركز جديد أوسع[2] كذلك .وجهت لهذه النظرية انتقادات عديدة أبرزها تصوير حتمية التكامل السياسي وهو ما يخالف واقع العلاقات الدولية الذي لا يخلو من منافسات وصراعات وخلافات. يشيد أرنست هاس بالإمكانيات الكبيرة للاتحاد الأوروبي لتحقيق التكامل الإقليمي نظرا لتماثل مجتمعاته في القيم والثقافة والجوار الجغرافي الذي يسهل عملية التفاهم والتنسيق بينها وهي عوامل رئيسية تفتقر إليها المنظمات الاقليمية والعالمية الاخرى[3] .

اعتمدت التجربة الأوروبية على النهج الوظيفي كمدخل لتحقيق الوحدة التي لم تكن خيارا بقدر ما كان حتمية املاها تاريخ أوروبي مليء بالصراعات القومية والعرقية[4]. كذلك وفرت استقرار الأوضاع الأمنية في أوروبا[5] البيئة المناسبة لعملية التكامل الأوروبي الذي تدرج من الجماعة الأوروبية مرورا بالسوق المشتركة انتهاء بالوحدة السياسية بمراحلها المتعاقبة مع توسيع نطاق العضوية.[6]

---

[1] محمد مصطفى كمال، مرجع سابق

[2] Reginald J. Harrison, Europe in Question: Theories of Regional International Integration 1st ed,1974

[3] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، ط 1، لبنان، 198، ص 2

[4] عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين: أوروبا والبحث عن دور، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،2019

[5] حسن نافعة، مرجع سابق

[6] أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2001، ص 60-61

ثالثا: ذهبت بعض الطروحات حول التكامل الأوروبي إلى تعظيم دور وسائل الاتصالات ورفع الحواجز بأشكالها المختلفة مما يؤدي إلى زيادة التكامل بين الوحدات الأوروبية. كذلك تحدثت النظرية الاتصالية عن تعزيز دور الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للحدود وتعزيز الاعتماد المتبادل في مختلف القطاعات التي يدور حوله عملية التكامل.

رابعا: يشرح باري بوزان[1] مفهوم الأمن الإقليمي الذي ينشا عبر ترابط الهواجس الأمنية لمجموعة من الدول الإقليمية ، وتنتقل التهديدات الأمنية بين الدول المتقاربة من الدول المتباعدة .تطرح النظرية تساؤلات عديدة عن اهمية الاستقلال الامني والعسكري الأوروبي عبر الدعوة إلى تحقيق جملة من الأهداف تبدأ بالدفاع عن الوحدات الإقليمية ، ومواجهة الأخطار المختلفة ، وتطوير موارد الإقليم كمقدمة لتحقيق التكامل وهذا ما ظهر في سعي الدول الأوروبية الى بناء سياسة مشتركة للأمن انطلاقا من التحديات المشتركة التي تواجهها.

الفرع الثاني: تعقيدات صنع القرار الأوروبي بين اشكالية الإجماع وتحدي الفيتو.

يعمل الاتحاد الأوروبي على التوفيق بين سمتين متعارضتين: السيادة حيث تتعامل الدول الصغيرة على قدم المساواة مع الدول الكبرى بالنسبة للقضايا الحيوية التي تمس مصالحها الوطنية الكبرى. كذلك قبول الدول بمبدأ التناسب بين الأوزان التصويتية وأوزانها الطبيعية وهذا يعني قبولها بعدم المساواة في صناعة السياسات المشتركة حيث تحتفظ الدول الكبرى فرنسا وألمانيا صاحبتا الحجم الاقتصادي والسياسي والديمغرافي الأكبر بقدرتهم على تشكيل سياسات الاتحاد وعلى التمتع بمزايا ومراكز قانونية تتناسب مع إمكاناتهم الحقيقية[2] .

[1] Barry Buzan and ole weaver, region and power : the security Cambridge studies in international relations, Cambridge university, press 2003,Page 42

[2] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق.

أصبح للاتحاد الأوروبي محددات لسياسته الخارجية قد تتوافق أو تتعارض مع سياسات الدول الأعضاء. وهذا يتوافق مع رؤية كينيث والتز Kenneth waltz أن الغايات التي تسعى ورائها كل دولة أيا كان نظامها تعزى الى عاملين هما البقاء ومد النفوذ[1]. لذلك يعمل الاتحاد الأوروبي على تدعيم مفهوم استقلاليته الاستراتيجية عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات العولمة وكيفية الاستفادة منها.

سعت اتفاقية لشبونة الى إيجاد توازن دقيق بين مصالح الدول الأعضاء[2] حيث تقود الدول الأوروبية الكبرى فرنسا وألمانيا وإيطاليا عملية صنع القرار الأوروبي التي هي نتاج توافق أوروبي بيني يتكون عبر عملية معقدة وطويلة الأمد. ويلاحظ العلاقة الوطيدة بين اهتمامات القوى الفاعلة في الاتحاد ودوره العالمي، فكلما انكفأت دول الاتحاد الرئيسة الى الداخل كلما تراجع نفوذ الاتحاد وهذا يؤكد بأن الثقل الدولي للاتحاد مرهون بتوجهات القوى الفاعلة فيه.

تتم عملية صناعة القرار الأوروبي عبر نظام مؤسساتي فريد ومعقد يجمع بين العناصر فوق الوطنية (Supranational) والحكومية الدولية (Intergovernmental)، حيث تتشارك المفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، ومجلس الاتحاد الأوروبي في العملية التشريعية، وتؤثر هذه الآلية بشكل مباشر على الدور العالمي للاتحاد الأوروبي وقدرته على العمل كلاعب موحد وفعال على الساحة الدولية. لذلك لا يجوز مقارنة آلية صناعة القرار الأوروبية بتلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا الاتحادية. حيث تحتاج القرارات الأوروبية الى توافق ل 27 دولة عضو أما قرارات القوى الأخرى فتتخذ بشكل فردي وسريع[3] .

---

[1] فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر الأمريكي، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، العدد 10، السنة 2000، ص 19

[2] يسرا الشرقاوي، معاهدة لشبونة الدستور الأوروبي سابقا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 2011 ,

[3] برد رتيبة، "صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي: دراسة الأطر الهيكلية والمؤسساتية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، السنة 2021، ص 319-334.

يختلف الاتحاد الأوروبي عن غيره من الفواعل الإقليميين والدوليين لأنه يعبر عن جملة من الارادات السياسية، كما أنه يفتقر إلى القوة العسكرية وما تدخله العسكري في أزمة البلقان إلا بعد تدخل حلف الناتو. ولكي يستقل الاتحاد الأوروبي كقطب عالمي فاعل وحتى تجوز مقارنته بغيره من القوى الأخرى يجب عليه العمل على صياغة سياسة خارجية وأمنية موحدة تجعله يتكلم بصوت واحد.

تتطلب بعض قرارات الاتحاد الأوروبي الإجماع حيث تحتفظ الدولة بسيادتها الكاملة في القضايا المتعلقة بالتشريع، وقبول أعضاء جدد، والسياسة الأمنية والخارجية، وفرض العقوبات الخارجية. يهدف تحقيق الإجماع إلى تأكيد السيادة الوطنية وضمان التزام الأعضاء بتنفيذ تلك القرارات.

تشكل عملية صنع القرار عائق كبير لفعالية الاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي، حيث يفتقر إلى الصوت الواحد وقد يتعدد ممثليه في الاجتماعات الاقتصادية الدولية حين يحضر رئيس المفوضية الأوروبية، ورئيس المجلس الذي يتولى الرئاسة الدورية للاتحاد وممثلي عن القوى الاقتصادية الأقوى فيه. داخليا تعاني عملية صنع القرار الأوروبي من بطئ شديد سببه الزيادة الكبيرة في عدد الأعضاء والذي يؤدي إلى اختلال التوازن على مستوى المصالح، و يصعب من امكانية التوصل الى التوافق والوصول إلى حل وسط مما يؤدي إلى شلل الاتحاد ويقلل فاعلية قراراته ويحد من استجابته السريعة في الأزمات الطارئة فضلا عن إنتاج سياسات ضعيفة وغير فعالة في مواجهة التحديات المزدوجة المتمثلة في التكام والعولمة[1]. وهذا يؤدي إلى ضعف مصداقية بروكسل كشريك عالمي موحد ويؤدي تبني الاتحاد مواقف خارجية أقل جرأة أو غير واضحة.[2] لذلك يظهر الاتحاد كشريك جذاب لكنه غير فعال ومنقسم داخليا ويعطي مثال حول

[1] Stefano Micossi and Daniel Gros, confronting crisis in the European Union: a fresh start, center for European policy studies No. 117 December 2006 p 14

[2] Andrew Duff, Vote versus veto: the case for more Council democracy, website :

كيف يمكن لسياسة داخلية أن تشل قرارات استراتيجية للاتحاد بكامله .

عملت معاهدة لشبونة على تبسيط عملية صنع القرار من خلال استخدام الأغلبية المؤهلة في مجلس الاتحاد الأوروبي حيث أصبحت القرارات تقر بالأغلبية الموصوفة التي تتطلب أغلبية 55% من الدول الأعضاء التي تمثل 65% من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي. وتشمل قضايا الزراعة، والصيد، والبيئة، والعمل، والشؤون الداخلية، والنقل. تتخذ القرارات بشكل سريع وفعال وفقا للأوزان تصويتية للدول الأعضاء، وتتراوح هذه الأوزان بين 10 بالمئة للدول الكبرى واثنين للدول الصغرى. كذلك جرى اقتراح خيار الامتناع البناء وهي آلية تسمح للدول بالامتناع عن التصويت دون عرقلة صدور القرار دون التزامها بتنفيذ القرار المتخذ[1] .

يصبح تحقيق الإجماع متعذرا في القضايا الكبرى كالسياسة الخارجية والامنية في ظل العدد الكبير للأعضاء، ولا يقتصر صعوبة الاجماع على التعطيل الداخلي[2] ، بل يمتد تأثيرها إلى السماح لطرف ثالث غير أوروبي بالتأثير على الاتحاد الأوروبي في تبني مواقف مشتركة عن طريق استغلال التبعات الاقتصادية أو السياسية. هذا الضعف الهيكلي يعكس حقيقة أن الدول الأعضاء تضع السيادة الداخلية وحقها في استخدام الفيتو فوقالمصلحة الاوروبية المشتركة مما يعرقل تحول الاتحاد إلى قوة فاعلة.

ترى الدول الأوروبية الكبرى ضرورة لإجراء تعديل جذري في هياكل المؤسسات الأوروبية وآليات صناعة القرار بحيث يكون أكثر دعما لمواقفها ويحد من حق الفيتو التي تمارسه الدول

https://www.friendsofeurope.org last accessed: 12-april-2026

[1] Qualified majority voting in common foreign and security policy, European parliament, https://www.europarl.europa.eu , last accessed: 12-april-2026

[2] Annegret Bendiek, Majority Voting on Foreign Policy Decisions: A transitional approach needs parliamentary oversight, German institute for international and security affairs, website: https://www.swp-berlin.org , last accessed 24-2-2026

الصغيرة[1]. لذلك أقترحت ألمانيا بآلية للتصويت بحسب القوة السكانية للدول الأعضاء مما يمنحها هيمنة على القرارات الأوروبية. كذلك انتقدت كل من فرنسا وألمانيا التمثيل المبالغ به للدول الصغيرة في المجلس الوزاري والمفوضية الأوروبية والبرلمان ودعت إلى الانتقال إلى نظام الأغلبية المؤهلة لاتخاذ القرارات الأوروبية حين يتعلق الأمر بتبني عقوبات واتفاقيات مع دول أخرى خارج أوروبا.

تبنت المجر موقف متميز عن باقي الدول الأوروبية تجاه قضية أوكرانيا[2] وهذا ما يفسر سعي المجر المتكرر إلى عرقلة صدور قرارات أوروبية تتعلق بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا ومعارضة حزم مساعدات عسكرية أوروبية لأوكرانيا بقيمة 50 مليار يورو ومعارضة مرور أسلحة هجومية فتاكة عبر أراضيها إلى أوكرانيا.

تقوم سياسة فيكتور أوربان تعزيز موقع بلاده الجيوسياسي بصفتها قوة أوروبية وسيطة قادرة على إيجاد قواسم مشتركة بين الاتحاد الأوروبي من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى. تتلاقى مصالح بودابست مع موسكو كشريكين ذات مصالح مشتركة و رؤى متقاطعة بحكم اعتماد المجر على الغاز الروسي في صناعاتها المحلية بنسبة 80-85% [3]فضلا على تطلع أوربان لقيادة اليمين القومي الأوروبي وينبع تهديد المجر المستمر باستخدام حق النقض لإفشال صدور القرارات الأوروبية إلى الضغط على الاتحاد الأوروبي لفك الحجز عن 20 مليار يورو،

---

[1] نبيه الاصفهاني، معاهدة ماستريخت بين الواقع والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، مجلد 29 العدد 111,مركز الأهرام ,القاهرة 1993 ص 110-112

[2] المجر: أوربان أمام اختبار انتخابي حاسم هل يسقط حليف بوتين داخل أوروبا؟ الموقع: https://www.france24.com ، تاريخ الدخول 13-نيسان 2026

[3] المجر تتمسك بالنفط والغاز الروسيين رغم الضغوط الأوروبية والأميركية، الموقع: https://www.alaraby.co.uk ، تاريخ الدخول 13-نيسان -2026

خصصتها بروكسل للمجر وجمدتها بحجة بحجة انتهاكها للقوانين الأوروبية [1].

بالمقابل تخشى بروكسل أن يتسبب الموقف المجري باضعاف الجبهة الأوروبية المعادية لروسيا ويصور الموقف المجري بأنه شوكة في خاصرة أوروبا وأن أوربان يتعامل بمنطق الصفقات وليس أيديولوجيا على الاطلاق. حيث ينظر إلى المجر كحصان طروادة للصين في اشارة الى توقيعها اتفاقية شراكة استراتيجية مع الصين عام 2024 واستقبال استثمارات ضخمة في مصانع البطاريات للسيارات الكهربائية. كذلك هدد الاتحاد الأوروبي المجر في تفعيل المادة 7 من معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تسمح للدول بخسارة بعض الحقوق إذا استمرت في انتهاك المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي.

عملت بولندا على الضغط على الاتحاد الأوروبي للحصول على معاملة التفضيلية بشأن واردات الحبوب الأوكرانية. كذلك أستخدمت قبرص الفيتو لمنع فرض عقوبات على بيلاروسيا من أجل الحصول على موقف اوروبي في مسألة النزاع مع تركيا. أما النمسا فاستخدمت حق النقض لمنع انضمام رومانيا وبلغاريا إلى منطقة الشنغن رغم استيفائهم كل الشروط المطلوبة من المفوضية مبررة ذلك بمخاوف تتعلق بالهجرة غير شرعية.

يشكل المحور الفرنسي– والالماني قاطرة لتطوير لعمل الاتحاد الأوروبي لما تتمتع به هاتان الدولتان من قوة اقتصادية وثقل سياسي يمكنهم من رسم سياسة أوروبية مستقلة وممارسة التأثير ضمن دائرة أوسع والذي يمكنهم من استكمال المقومات القطبية على مستوياتها الثلاث الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية . يواجه حاليا دول هذا المحور تحديات عديدة تعيق استقرارها الاقتصادي والسياسي وتهدد مكانة الاتحاد بشكل مباشر وعميق.

[1] حرمان المجر رسميا من أموال أوروبية الموقع: https://www.independentarabia.com تاريخ الخول 13–نيسان–2026

دخلت فرنسا دخلت في مرحلة من التخبط السياسي وعدم الاستقرار الحكومي منذ لجوء الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون إلى حل الجمعية الفرنسية نتيجة فوز حزب الجبهة الوطنية الفرنسية اليميني بالانتخابات الأوروبية في تموز 2024[1] مما أدى إلى تنظيم انتخابات تشريعية جديدة افرزت صعود نزعات الشعبوية واليمينية واليسارية المناهضة لليبرالية وحصدها ما يزيد عن 50%من الاصوات [2] ، مما أدى الى تشكيل برلمان مشتت تحكمه أقليات متعارضة غير قادرة على الاتفاق السياسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية فتشكلت ثلاث حكومات في عام واحد حيث افتقرت جميعها إلى الأغلبية البرلمانية. تعاني فرنسا حاليا من مشكلة مالية واقتصادية عميقة نتيجة تراكم الدين الخارجي الذي بلغ 4 تريليونات يورو وزيادة كلفة ديونها التي بلغت 80 مليار يورو سنويا[3]. حيث بلغ العجز العام نسبة 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك وصل الدين العام الى 115% من الناتج المحلي الإجمالي.

أدت الخلافات داخل الحكومة الألمانية حول الميزانية العامة إلى تفكك الائتلاف اليساري الحاكم بقيادة المستشار اولف شولتز وتوجهت البلاد نحو انتخابات برلمانية مبكرة في شباط 2025 أعادت المحافظين إلى السلطة وأظهرت تقدم كبير لحزب البديل اليميني المتطرف الذي نال 20% من المقاعد[4]. تعاني ألمانيا من أزمة اقتصادية خانقة وتباطؤ في النمو الذي لم يتجاوز

---

[1] فرنسا: حل الجمعية الوطنية... رهان محفوف بالمخاطر، الموقع: https://www.france24.com، تاريخ الدخول: 10-نيسان-2026

[1] الانتخابات الفرنسية التشريعية: النتائج والتداعيات، الموقع: https://www.bayancenter.org، تاريخ الدخول:10- نيسان-2026

[3] الانهيار المالي في فرنسا يثير الرعب في أوروبا بأكملها، الموقع: https://econ-pedia.com ، تاريخ الزيارة: 10-نيسان-2026

[4] تحول لافت في الخريطة السياسية الألمانية، الموقع: https://arabi21.com ، تاريخ الدخول: 13 نيسان 2026

0.1% خلال العامين الماضيين بسبب توقف إمدادات الغاز الروسي عصب الصناعات الألمانية والبيروقراطية وتقادم البنى التحتية.

المبحث الثاني: تأثير صعود التيارات اليمينية على وحدة القرار الأوروبيي

تحظى ظاهرة صعود اليمين المتطرف اهتماما كبير عالميا مترافقة مع إعادة انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة ورفعه شعار "اميركا اولا"، فيما تسلط الأضواء أوروبيا على استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (BREXIT)، وتفاقم أزمة اللاجئين غير الشرعيين إلى أوروبا والأزمات الاقتصادية الاوروبية والتقدم السريع لأحزاب اليمين في الانتخابات المحلية والاوروبية.

تحمل أحزاب اليمين أفكار تتعارض مع قيم وأهداف الاتحاد الأوروبي مما يشكل تهديدا لنموذج التكامل الأوروبي القائم على التعددية وقبول الآخر واحترام حقوق الإنسان. وساهمت عوامل عديدة في صعود السريع خطاب اليمين المتطرف في أوروبا من تزايد أعداد المهاجرين الغير شرعيين الذي ولد مخاوف من تهديد الهوية القومية لأوروبا وعززتها العمليات الإرهابية التي استهدفت بعض الدول الأوروبية.

سنعالج في هذا المبحث الأبعاد السياسية والاجتماعية صعود اليمين المتطرف الاوروبي وانعكاس

ذلك على وحدة القرار الأوروبي وذلك في مطلبين يتناولان:

المطلب الأول: تحولات السياسة الأوروبية بين الخوف من الهجرة وصعود الشعبوية.

المطلب الثاني: ديناميات المرونة الأوروبية: بين تحدي البريكست وجائحة كورونا

المطلب الأول: تحولات السياسة الأوروبية بين الخوف من الهجرة وصعود الشعبوية

تأثرت منطقة اليورو بالأزمة المالية العالمية في عام 2008 التي نتج عنها تفاقم أزمة الديون السيادية الحكومية في عام 2010 حيث لجأت معظم الحكومات الى التقشف مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي مما شكل أرضية خصبة للخطاب اليميني التعبوي المناهض للسياسات الحكومية والمعادي للمهاجرين. أدى فشل الحكومات الأوروبية المختلفة في ابتداع الحلول للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة وصولا إلى الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الأمنية والاقتصادية خاصة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء إلى تقدم كبير للخطاب اليميني الذي ينادي بتعزيز دور الدول الوطنية على حساب المؤسسات الأوروبية . كذلك شكلت المتغيرات الاجتماعية والتطور السريع للاتصالات فرصة لليمين المتطرف في نشر معتقداته وأفكاره.

سنحاول معالجة هذا المطلب من خلال فرعين:

الفرع الاول: اليمين الأوروبي: بين صيانة الهوية وطموحات الحكم.

الفرع الثاني: اشكالية الهجرة غير الشرعية وصراع الهوية في الوجدان الأوروبي .

الفرع الاول: اليمين الأوروبي بين صيانة الهوية وطموحات الحكم.

تشترك الأحزاب اليمينية الأوروبية في العديد من السماة والأهداف أبرزها:

I. تضمر الأحزاب اليمينية العداء لعملية التكامل الأوروبي (Euroscepticism) وتندد بانتهاك القوانين الأوروبية للسيادة الوطنية عبر حرية الحركة وإلغاء الحدود الوطنية. تعمل تلك الأحزاب على مناهضة سياسات حكوماتها في مجالات اللجوء والهجرة[1] . تختلف الأحزاب اليمينية في آليات تنفيذ أفكارها لذلك نجد حزب التجمع الوطني الفرنسي وحزب البديل في ألمانيا يدعوان للمحافظة على السوق الأوروبية المشتركة في حين يسعى البعض الآخر إلى الخروج من منطقة اليورو والسعي إلى تحويل الاتحاد الأوروبي إلى ائتلاف فضفاض من الدول ذات سيادة بدلا من الاتحاد المتكامل سياسيا

II. التعصب القومي Nativism[2] عبر المغالاة في إبراز الهوية الفرعية وتأجيج المشاعر العرقية والقومية. تؤكد أحزاب اليمين الأوروبي على حق السكان الأصليين وتشهر عدائها للغرباء سواء كانوا لاجئين أو مهاجرين الذين يشكلون خطرا على الهوية الثقافية الأوروبية. تعمل تلك الأحزاب على حشد التأييد الشعبي للوصول إلى السلطة لإلغاء اتفاقية شينغن التي يعتبروها سببا مباشرا في تسرب الإرهابيين إلى أوروبا.

III. الشعبوية (populism) عبر تبني سياسات متطرفة مناقضة للتوجهات الليبرالية الأوروبية واستخدام الوسائل المتطرفة للوصول للسلطة. تسلط تلك الأحزاب الضوء على فشل السياسات الحكومية و استخدام الأزمات الاقتصادية والاجتماعية كوسيلة لإقناع

---

[1] أكرم السيد علي، اليمين المتطرف في أوروبا: صعود وتداعيات، دورية مرصد شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات ، 2022 ، ص 20

[2] رابح زغواني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية، المستقبل العربي، آذار 2014، ص 122

السكان بأن زيادة معدلات البطالة وتراجع التقديمات الاجتماعية يرجع إلى وجود المهاجرين[1]الذين يستولون على الوظائف وقوت الشعب الأوروبي.

IV. معارضة العولمة: وترى فيها تهديد لسيادة الدولة القومية عبر نقل السلطة من القوى الاقتصادية والسياسية للدول إلى المؤسسات والشركات المتعددة الجنسية. يحاجج اليمين بأن العولمة ساهمت في انخفاض مستوى الأجور والتفاوت في الدخل وزيادة المهاجرين مما يهدد الهوية القومية الأوروبية [2]. كذلك تسعى الحكومات التي تقودها أحزاب اليمين المتطرف إلى تقويض عمل المؤسسات الديمقراطية في بلدانها مما يؤدي إلى إضعاف الثقة المتبادلة بين دول الاتحاد الأوروبي ببعضهم عبر تحويل آليات حماية قيم الاتحاد الأوروبي الى أداة للصراع السياسي واستخدام المتبادل لحق النقض[3].

كذلك تتوزع اتجاهات الأحزاب اليمينية في أوروبا كما يلي:

يبرز حزب الجبهة الوطنية الفرنسي ذو العقيدة اليمينية والذي ازدادت شعبيته بشكل متواصل منذ عام 2007 حيث يتطور بخطابه من معاداة السامية ونفيه وجود المحرقة اليهودية مع مؤسسة جان ماري لوبان الى استهداف الإسلام والمهاجرين في خطاباته بما يتلاءم مع التغيرات الثقافية في المجتمع الفرنسي. فقد علقت ماريان لوبان عضوية والدها في الحزب عام 2015 وانتقل الحزب من تأييد الليبرالية الاقتصادية إلى المناداة الحمائية الاقتصادية ومناهضة العولمة و تبني أجندة انفصالية عن الاتحاد الأوروبي ورفض المهاجرين باعتبارهم عامل تفكك للهوية الفرنسية

---

[1] يمنى عاطف محمد ، تأثير الازمة المالية على صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة حالة فرنسا في الفترة بين 1984-2017 الموقع : , https://democraticac.de

[2] Hans George Betz, the new politics of resentment: radical right wing populist parties in western Europe, comparative politics, university of new York p 413,

[3] جون ماركو، اليمين المتطرف يغزو الديمقراطية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، مجلد 38 ، العدد 149، تموز 2002

والدعوة إلى استعادة فرنسا من الأجانب. وصفت ماريان لوبان الاتحاد الأوروبي بأنه عدو للحرية ومعاد لسيادة الأمم وللديمقراطية[1]. حل حزب التجمع الوطني الفرنسي في المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية الأوروبية التي جرت عام 2024 وحصل على 31.5% من الأصوات أي ما يوازي ضعف الأصوات التي نالها حزب النهضة الذي يتزعمه ماكرون مما دفع الرئيس الفرنسي إلى حل الجمعية الوطنية الفرنسية والدعوة إلى انتخابات مبكرة أدخلت فرنسا في عدم استقرار سياسي ما زالت تعاني منه.

وفي ألمانيا تأسس حزب البديل من أجل ألمانيا في عام 2013 كأول حزب يميني راديكالي بعد الحرب العالمية الثانية. وينادي بخروج ألمانيا من الاتحاد الأوروبي وإلغاء التعامل باليورو ورفض المهاجرين كذلك تعليق الإجراءات المتعلقة بحماية المناخ. يصف حزب البديل الاتحاد الأوروبي بأنه كيان غير ديمقراطي ويدعو إلى عودة الاتحاد إلى اتحاد اقتصادي فقط. عمل حزب البديل على الاستفادة من الغضب الشعبي على قرارت المستشارة السابقة أنجيلا ميركل المتعلق بفتح الحدود الذي أدى إلى وصول مليون مهاجر إلى ألمانيا[2] واستطاع الحصول على المرتبة الثانية في الانتخابات البرلمانية الألمانية عام 2025 متفوقا على الأحزاب الليبرالية والخضراء واليسارية. كذلك يبرز حزب الحرية الهولندي الذي يستند في ثقافته إلى التراث المسيحي في أوروبا ويرفض انضمام تركيا الدولة المسلمة إلى الاتحاد الأوروبي .أما في إيطاليا يعتبر صعود جورجيا ميلوني رئيسة حزب إخوة إيطاليا وريثة الحركة الاجتماعية صعودًا الفاشية الجديدة في أوروبا[3].

---

[1] Adina-Elena Cincu, Far Right Populist Challenge in Europe: Alternative for Germany and the National Front, Euro-polity, P. 34.

[2] Anna-Sophie Heinze, Dealing with the populist radical right in parliament: mainstream party responses toward the Alternative for Germany, European Political Science Review, Vol. 14, 2022, P. 334.

[3] جورجيا ميلوني من الفاشية إلى البراغماتية الشعبوية، الموقع: https://albaboor.com تاريخ الدخول 13- نيسان 2026

يبرز رئيس الوزراء المجري السابق فيكتور أوربان بأفكاره القومية المتشددة المعادية للمهاجرين[1] المهددين للقيم المسيحية الأوروبية ويعمل أوربان على استدعاء التاريخ عبر بالتذكير بالاحتلال العثماني لبلاده في القرن السادس عشر. ويرى في تدفق المهاجرين إلى أوروبا بمثابة غزو إسلامي جديد لذلك يدعو إلى تقييد الحريات لضبط الأجانب الموجودين في بلاده.

جرت الانتخابات الأوروبية في تموز 2024 وشهدت تقدم كبير لأحزاب اليمين الأوروبي[2] اللذين سيطروا على 184 مقعدا من اصل 720، حيث فقدت الأحزاب السياسية التقليدية حضورها لصالح أحزاب اليمين بسبب عجزها على صياغة حلول تعالج الأزمات المالية والاقتصادية ووقف تدهور مستويات المعيشة وزيادة مستويات البطالة.

تعطي أحزاب اليمين الأولوية للقضايا الداخلية لذلك تميل بعض الدول إلى الانعزال والتعارض الكلي مع القوى التي تطلب بالتفاعل مع القضايا الإقليمية والدولية. وتطالب بإصدار قوانين صارمة تتعلق بالهجرة الغير شرعية ورفض توزيع المهاجرين بين الدول الأوروبية لتخفيف الضغط عن إيطاليا واليونان كذلك المطالبة بتعزيز السلطات المحلية لدرء خطر صعود الإرهاب المتنامي[3]. كل هذا البرنامج يثير جو من عدم الثقة بين الحكومات الأوروبية وهو ما قد يؤثر على استمرار التعاون الأوروبي.

يعتبر جورج فريدمان[4] أن عام 2018 كانت مفصلية بالنسبة للاتحاد الأوروبي لأن أهدافه الرئيسية

---

[1] اوربان يقترح تعديل دستوري يحظر توطين اللاجئين, موقع الجزيرة www.aljazeera.net, تاريخ الدخول 2-11-2025

[2] انتخابات الاتحاد الأوروبي: أبرز الفائزين، الموقع: www.euronews.com , تاريخ الدخول 2-11-2025

[3] Eric Jones, from the end of history to the retreat of liberalism, survival ,vol 59 ,no 6 ,December 2017, p 100

[4] George Friedman, Flashpoints: The emerging crisis in Europe. Anchor, 2016.

المتعلقة بالأمن والرفاه أصيبوا بضرر بالغ ثم شككت قضية اللاجئين من فائدة الحدود المشتركة وبذلك أصيب المشروع الأوروبي في مقتل وزاد التصويت البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي ذخيرة إضافية لدعاة التخلي عن الاتحاد الأوروبي لأنه لم يفي بوعوده حول الرفاه والاستقرار.

الفرع الثاني : اشكالية الهجرة غير الشرعية وصراع الهوية في الوجدان الأوروبي

عرفت المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية على أنها كل دخول إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة: وثائق مزورة، او بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول بطريقة قانونية عبر الحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة دون موافقة السلطات، كذلك طالبي اللجوء الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون داخل البلاد[1].

يمكن تصنيف المهاجرين الى فئتين وذلك تبعا للأسباب التي دفعتهم الى الهجرة، الأولى طالب اللجوء (asylum seeker) والثانية المهاجر الاقتصادي (economic migrant). فطالب اللجوء لديه حقوق تمنحه إياها اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين* وهي تطبق على كل شخص يمكن أن يتعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته بسبب انتمائه إلى فئة اجتماعية أو بسبب آرائه السياسية. أما المهاجر الاقتصادي هو الذي يترك بلدة بهدف تحسين مستوى معيشته او بهدف التحصيل العلمي ولا يوجد خطر على حياته.

بلغ عدد المهاجرين عالميا في العام 2020 حوالي 281 مليون مهاجر أي ما يشكل 3.6 %

---

[1]محمد زهير عبد الكريم، سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه قضية الهجرة غير الشرعية، جامعة تكريت، مجلة العلوم السياسية، العدد 14، 2020، ص 55-86

*هي اتفاقية متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة صدرت عام 1951، تُعرّف لفظة « لاجئ »، وتحدّد حقوق الأفراد الذين يُمنحون حق اللجوء، بالإضافة إلى مسؤوليات الدول التي تستقبل اللاجئين.

من سكان العالم[1]. وتركزت الهجرة باتجاه دول الشمال الغنية بحثا عن عمل وهربا من القمع والحروب. تتصدر قارة اوقيانيا نسبة المهاجرين إليها وتبلغ 22% من عدد السكان فيما لا تتجاوز نسبة المهاجرين الي أوروبا حاجز 11.6% من سكان القارة [2].

يتواجد في فرنسا 5.7 مليون مهاجر ويشكلون 11% من السكان[3] وفقا لاحصائات عام 2025فيما يبلغ المهاجرين في ألمانيا 16.1 مليون مهاجر ويشكلون 19.6% من السكان بحسب إحصاءات عام 2025[4] ، اما بريطانيا يوجد فيها 9.5 مليون مهاجر يشكلون 14.4% من السكان[5] .

تشكل قضية الهجرة في أوروبا قضية استقطاب في النقاش السياسي بسبب أثرهم الكبير على الاقتصاد حيث يجري تصويرهم على أنهم السبب الرئيسي للبطالة، والجريمة، وتدهور الأمن الاجتماعي مستغلين التقديمات الاجتماعية والصحية التي توفرها الدولة.

يتضمن نهج الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الهجرة بشقيها الشرعي والغير شرعي قضيتين: انخفاض عدد مواطني الاتحاد الأوروبي فتعبير القارة العجوز اصبح حقيقة احصائية دامغة حيث تواجه أوروبا نزفا ديمغرافيا تتمثل بخسارة 11% من السكان بحلول 2050 بحسب الإحصائيات[6] مما يتطلب الاعتماد على المهاجرين ذوي المهارات والكفاءات العلمية لسد الفجوة

---

[1] Benjamin Elsner and Jeff Concannon, Immigration and Redistribution, discussion paper, institute of labor economics, Dublin ,September 2020

[2] Migration and asylum in Europe, www.ec.europa.eu , accessed : 14-april-2026

[3] الهجرة في فرنسا: السكان، بلدان المنشأ، العمل... آخر الأرقام من معهد الإحصاء INSEE في 2025 الموقع: https://www.alheejra.com تاريخ الدخول 14-نيسان 2026

[4] زيادة جديدة.. ربع سكان ألمانيا من أصول مهاجرة الموقع: https://www.alarabiya.net تاريخ الدخول 14 نيسان 2026

[5] ما هي نسبة المهاجرين في بريطانيا؟ الموقع: https://www.misbar.com تاريخ الدخول 14 نيسان 2026

[6] Eurostat, L'Europe en chiffre, annuaire Eurostat 2005, office des publications officielles des communautés européennes, 2005, p 80-84.

في الفترة الممتدة ما بين (2050–2004). تعاني دول الاتحاد من نسبة خصوبة منخفضة وشيخوخة عالية وتناقص في طبقة الأشخاص في سن العمل. بالمقابل تعمل الدول الأوروبية على الاستفادة من الهجرة الشرعية لمواجهة التحديات الديمغرافية وردم الفجوة الكبيرة في الهرم العمري للمقيمين وغالبا ما تكون هذه الهجرة مدروسة بحيث لا تشكل تهديدا لهوية البلد المستقبل.

برزت الهجرة غير الشرعية بعد التحولات السياسية التي شهدتها الدول العربية جراء الربيع العربي فازدادت أعداد طالبي اللجوء بشكل هائل وغير مسبوق ووصلت الى 1.8 مليون مهاجر عام 2015[1] .

ضرب تسونامي المهاجرين السواحل البحرية والحدود البرية الأوروبية وسبب تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة مهددا التماسك الداخلي الأوروبي مع بروز خلافات في مواقف دول أوروبا الشرقية ودول أوروبا الغربية في كيفية التعامل مع هذا الملف في ظل تنامي المخاوف أن تؤدي موجات المهاجرين إلى صعود اليمين المتطرف وكراهية الأجانب[2]

تتمثل الأخطار السياسية في رفض بعض دول الاتحاد للخضوع لقانون الهجرة الجديد (الكوتا) القائم على تقاسم الأعباء عبر نقل اللاجئين من إيطاليا واليونان إلى دول أخرى مما سبب جدل بين دول الاتحاد وعلى المستوى الوطني[3]. كذلك فرضت الهجرة الغير شرعية أعباء اضافية على ميزانيات الدول الأوروبية نتيجة تكاليف استقبال وإيواء وترحيل المهاجرين والمصاريف اللاحقة

---

[1] محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 37، العدد 431،2015

[2] علي احمد علي محمد صقر, واقع وتداعيات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، المجلد 1، العدد 1 ، تموز 2023

[3] John McCormick, Jonathan Olsen. "The European Union: politics and policies", London, Routledge, 2018, p: 255-256.

جراء دمجهم في سوق العمل والمساعدات الشهرية وتتراوح التكلفة الإجمالية خلال السنة الأولى مابين 8–و12 ألف يورو لكل طالب لجوء[1].

من جانب اخر ربط الأوربيين بين المهاجرين غير شرعيين والعمليات الارهابية التي ضربت العمق الأوروبي أبرزها تفجير قطارات مدريد في آذار 2004، وأحداث باريس في كانون الثاني 2015 والهجوم على صحيفة تشارلي ابدو وهجوم نيس 2016 والهجوم على قطارات الأنفاق في بريطانيا في العام 2005 وكل تلك الأحداث جرى ربطها بالقاعدة والجماعات المتطرفة الإسلامية[2]. تجدر الاشارة إلى أن من قام بالعمليات الارهابية داخل أوروبا ليسوا مهاجرين غير شرعيين إنما هم مواطنون أوروبيون ومعظمهم من الأجيال المتعاقبة للمهاجرين الذين لم يستطيعوا الاندماج في المجتمعات الأوروبية وجرى تجنيدهم لتنفيذ أعمال إرهابية . فالمشكلة ليست في تسلل الإرهابيين مع المهاجرين غير الشرعيين إنما في عملية دمج المواطنين الأوروبيين المتحدرين من مهاجرين في المجتمعات الأوروبية.

تعتبر الأحزاب اليمينية المهاجرين بمثابة قنبلة موقوتة قادرة على تغيير وجه أوروبا الديمغرافي كذلك يبرز تحدي استيعاب هؤلاء المهاجرين المتحدرين من أجزاء أقل تطورا في العالم ومن خلفيات ثقافية مختلفة تناقض معايير الثقافة الأوروبية[3] .

في دراسة أعدتها الباحثة karoly lorant[4] حول تأثير الهجرة غير الشرعية على ديمغرافية

---

[1] Migration policy debate report, how will the refugee surge affect the European economy? Migration Policy Debates, OECD n°8 November 2015, p: 2

[2] داعش . قراءة استشرافية في البنية والتهديدات، من المركز إلى الأطراف، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ،الموقع: https://www.europarabct.com، تاريخ الدخول: 14–نيسان–2026

[3] Eric Jones, populism in Europe what scholarship tells us, survival, vol 6, July 2019, p15

[4] Karoly lorant, the demographic challenge in Europe, April 2005, website: https://www.europarl.europa.eu p 3-5

أوروبا وتحديدا أعداد المسلمين يتبين التالي: يبلغ معدل الخصوبة* للأوروبيين المسيحيين 1.55 بالمقابل يبلغ معدل الخصوبة لدى المسلمين المقيمين في أوروبا والمهاجرين غير الشرعيين 2.7. أن بقاء معدل الخصوبة لدى الشعوب الأوروبية على ما هو عليه حاليا سيؤدي بحلول 2050 الى انخفض عدد المسيحيين بواقع 71 مليونا وازدياد عدد المسلمون بواقع 75 مليونا ويرتفع نسبة المسلمين في أوروبا إلى 20 % مقابل 6% حاليا[1].

نجحت المفوضية الأوروبية في فرض إصلاحات شاملة لقوانين الهجرة واللجوء في أيار 2024 على أن تدخل حيز التنفيذ في العام 2026. إقرت التشريعات بأغلبية 55% من الدول الأعضاء التي تشكل 65% من سكان الاتحاد الأوروبي. وتوفر الإطار القانوني لتعزيز إدارة الاتحاد الفعالة لحدوده الخارجية عبر تفعيل عمل وكالة فرونتكس * وإقامة مراكز مغلقة بالقرب من الحدود لإعادة الذين ترفض طلبات لجوئهم بسرعة[2] ، وإرساء تضامن إلزامي بين دول الاتحاد الأوروبي عبر إلزام كل دول الاتحاد باستقبال أعداد معينة من طالبي اللجوء من خلال سياسة إعادة التوطين. وتنسيق سياسات الهجرة واللجوء بين الدول الأعضاء وجعل قرار العودة الصادر عن دولة عضو ملزمًا للدول الأعضاء الأخرى.

كما طرحت المفوضية الأوروبية تعليق جزء من الحماية التي يتمتع بها المهاجرون عند وصولهم للبر الأوروبي وتعزيز نهج الترحيل القسري إلى خارج القارة وطرحت مفهوم البلد الثالث الامن بما

---

*رقم يدل على عدد الأولاد التي تنجبهم امراة واحدة بغية تجدد سكان دولة ما دون تزايد أو نقصان يجب ان يكون الرقم بحدود 2,1

[1] David Masci, "An uncertain road: Muslims and the future of Europe." Insight Turkey (2004): 49-69.

* Frontex : the European boarder and coast guard agency وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية

[2] البرلمان الأوروبي يوافق على إنشاء "مراكز العودة" لإرسال المهاجرين غير النظاميين إلى خارج الاتحاد، الموقع: https://www.france24.com، تاريخ الدخول: 14-نيسان 2026

يمكن الدول الأوروبية من التفاوض على صفقات مع دول ثالثة بشأن ما يسمى "مراكز العودة" في ظل ظروف معينة [1]. وقد انخفضت أعداد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين الى أوروبا بحسب المفوضية الأوروبية للشؤون الداخلية والهجرة بنسبة 21% خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2025[2] حيث بلغت 112.375 شخصا بمقابل 239.000 في عام 2024 بانخفاض 38% عن عام 2023. كذلك طلب من 123,905 مهاجرا غير شرعيا مغادرة دول الاتحاد الأوروبي في العام 2025 بزيادة 18.4%عن العدد في سنة 2024 والذي بلغ 103,515مهاجرا.

[1] اللجوء والهجرة مراقبة الحدود وعمليات إرجاع اللاجئين الوضع القانوني, الموقع: www.europarabct.com

[2] فرونتكس :عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي تراجع: الموقع:, https://www.frontex.europa.eu

المطلب الثاني: ديناميات المرونة الأوروبية: بين تحدي البريكست وجائحة كورونا

بدأت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 نتيجة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت سريعا إلى أوروبا كاشفة عن نقاط ضعف هيكلية في النظام المالي والاقتصادي الأوروبي. بدأت أزمة الديون السيادية مع انهيار النظام المصرفي في أيسلندا، ثم انتشرت بشكل رئيسي إلى البرتغال وإيطاليا وإيرلندا واليونان وإسبانيا في عام 2009 وقد أدى ذلك إلى فقدان الثقة في الأعمال التجارية والاقتصادات الأوروبية. وبلغت الأزمة ذروتها بين عامي 2010 و2012 لكن تمت السيطرة عليها بفضل الضمانات المالية التي قدمتها الدول الأوروبية التي كانت تخشى انهيار اليورو وانتشار العدوى المالية في باقي دول الاتحاد.

سنحاول معالجة هذا المطلب من خلال فرعين:
الفرع الاول: البريكست قراءة في كلف الانفصال ومكاسب السيادة.
الفرع الثاني: تأثير جائحة كورونا على التماسك الأوروبي: صراع بين الأنانية والمصير المشترك

الفرع الاول: البريكست قراءة في كلف الانفصال ومكاسب السيادة.

دعا رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إلى إجراء استفتاء شعبي في 23 حزيران 2016 في المملكة المتحدة وجبل طارق للتصويت على عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي. جاءت نسبة المشاركة 72% من المسجلين حيث صوت 51.9% لصالح الخروج تبعها مفاوضات طويلة انتهت بمغادرة بريطانيا رسميا في 31 كانون الثاني 2020 بعد 47 عاما على عضويته.

أثارت نتائج الاستفتاء حالة من الذعر في الأوساط السياسية الاوروبية والعالمية ومثلت تحديا مباشرا لعملية الاندماج والتكامل الأوروبي . أراد مؤيدو البريكست التعبير عن إحباطهم من سياسات

الحكومة بسبب تدني معدل النمو الاقتصادي وازدياد البطالة وترجمة تخوفهم بشأن قضية الهجرة وان جزء من ضرائبهم التي تذهب إلى بروكسل تعيد استخدامها لصالح دول أخرى [1].

يعد تاريخ العلاقات البريطانية الأوروبية ملئ بالصراعات والتناقضات بين دولة تقدس السيادة والهوية الوطنية وبين مجموعة من الدول تطمح الى ارساء نظام يسير نحو الوحدة والاندماج[2] لذلك تأخر الانضمام البريطاني للاتحاد الأوروبي حتى 1973 حيث رفضت فرنسا بقيادة ديغول مرتين انضمام بريطانيا إلى الاتحاد.

يتنازع الاتحاد الأوروبي محورين منذ إنشاؤه: المحور الأول تقوده فرنسا وألمانيا يريد تعميق الاندماج الأوروبي عن طريق نقل صلاحيات وطنية جديدة إلى المركز وتعزيز المراقبة المالية والعمل على مزيد من دمقرطة مؤسسات الاتحاد الأوروبية عن طريق انتخاب أعضاء المفوضية الأوروبية بالاقتراع المباشر. ومحور آخر تقوده بريطانيا التي لم تؤمن بفكرة الاندماج الكامل الأوروبي وفكرة أنشاء الجيش الأوروبي الموحد وعارضت نقل المزيد من الصلاحيات إلى بروكسل. لذلك انصب هدف بريطانيا منذ انضمامها الى الاتحاد على جني الفوائد الاقتصادية من العضوية وكسوق للاستثمار ولبيع لمنتجاتها[3].

تتركز النظرة الأوروبية تجاه المملكة المتحدة على انها أطلسية الهوى، تفضل البحار المفتوحة وهي بمثابة حصان طروادة لدى الولايات المتحدة الأمريكية ولها كره متجذر للكيانات الأوروبية

[1] Richard Haas, A world in disarray: American foreign policy and the crisis of the old order, Penguin, 2018.

[2] سماح محسن صبري عبد الفتاح، البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبي، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، العدد الأول، السنة الثالثة، أبريل 2023

[3] Derek E. Mix, The United Kingdom: Background, Brexit, and Relations with the United States, Congressional Research Service, APRIL 2020

[1]. تتميز السياسة البريطانية ببراغماتية واضحة فهي تهدف الى المصالح القومية وتفضل المكاسب النسبية التي تحققها من خلال ارتباطها مع الولايات المتحدة والاستفادة منها كونها حليفه الدائم على حساب المصالح المطلقة التي يمكن تحقيقها في إطار التعاون الأوروبي[2].

لذلك فضلت لندن تاريخيا علاقاتها مع واشنطن ويرجع ذلك إلى عمق الصلات بينهما القائمة على وحدة اللغة والقيم والروابط الثقافية وتماثل النظام الاقتصادي والقوانين المعمول بها. وقد ظهر الأمر جليا في حرب العراق عام 2003 حين أيدت بريطانيا الولايات المتحدة رغم معارضة كل من فرنسا وألمانيا وروسيا الحرب لأسباب تتعلق بمصالحها في المنطقة[3].

قامت الاستراتيجية البريطانية على المزج بين مبدأين متعارضين: الانتماء الأوروبي والاستثناء البريطاني، تعاملت بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي كوسيلة لتحقيق غاية فلم تكن غايتها العمل على تقوية أواصر الوحدة في الاتحاد بقدر ما كان تحسين قوة اقتصادها في العالم كذلك أصرت على رفض إنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن المظلة الامريكية وحلف الناتو. اما الاستثناء البريطاني يظهر في رفض لندن الانضمام إلى نظام تأشيرات الدخول الشنجن ، ورفضها التخلي عن عملتها الوطنية حيث حافظت على سلطة بنك إنكلترا بالتحكم بالسياسة النقدية متذرعة بمبدأ التمييز الذاتي الذي يمنح الحق لأي طرف بأن يلتحق بسياسة أوروبية ساعة يشاء على ألا يعرقل تبنيها.[4]

---

[1] عبد الحكيم الذهبي واسماعيل دبش، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11 ،العدد 2، أيلول 2020 ص 608-623

[2] أسامة فاروق. مخيمر "أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: النظرية والواقع." *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، مجلد 21, العدد 1،(2020): 99-132.

[3] شفيق المصري، النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت 1992 ص 89

[4] هيبة غربي ورياض حمدوش ، تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الامنية في الاتحاد الأوروبي، ط 1 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 2017.

شكلت قضايا الهجرة واللجوء وفرص العمل فضلا عن صعود قوى اليمين عوامل رئيسية في دفع البريطانيين الى التصويت لمصلحة العزلة والانكفاء، حيث برزت أصوات داخلية دعت الحكومة الى استعادة سيادتها وحماية اقتصادها عبر اغلاق حدودها أمام سيل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مناطق الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى الهجرة الأوروبية البينية الكثيفة لأسباب اقتصادية من بلدان أوروبا الشرقية التي انضمت عقب الانهيار السوفياتي والتي لطالما شكلت عبئا اقتصاديا وقلصت فرص عمل البريطانيين. برز استخدام زعيم حزب استقلال المملكة المتحدة (UK independence party) نايجل فاراج* وهو حزب سياسي شعبوي يميني مناهض لأوروبا الموحدة صورة فوتوغرافية التقطت في تشرين الاول 2015 لمئات اللاجئين أثناء عبورهم الحدود التي تفصل كرواتيا وسلوفينيا ملصق دعائي في حملة تنادي بالتصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، مع استخدام عبارة نقطة الانهيار. وأعلن فاراج إن الاتحاد الأوروبي يهدد أمن الجميع وان معظم المهاجرين لا يعتبرون لاجئين استنادا إلى تعريف اتفاقية جنيف[1].كذلك رأى اخرون ان استمرار عضوية بريطانيا يعني ترك الابواب مفتوحة امام الهجمات الارهابية.[2]

تشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في بريطانيا تخطى 1.2 مليون

*سياسي وبرلماني بريطاني، كان عضوا في حزب المحافظين وأسس عام 1993 حزب استقلال المملكة المتحدة، أيد الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

[1] Heather Stewart and Rowena mason, Nigel farages anti migrant poster reported to police , the guardian, website: https://www.theguardian.com

[2] Rowena mason , UK crisis Paris style attacks by staying in the EU, the guardian ,website: https://www.theguardian.com

شخص[1] 60% منهم يعيشون في لندن .وتظهر البيانات الحكومية أن 28076 مهاجر[2] عبور القنال الإنجليزي إلى بريطانيا في عام 2025، بزيادة 46 بالمئة عن عام 2024، وهو رقم قياسي يزيد من الضغوط على رئيس الوزراء كير ستارمر بشأن طريقة تعامله مع ملف الهجرة. رأت لندن أن قوانين الاتحاد الأوروبي المتمثلة بتطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية لهم الى بلدانهم هي السبب في تدفق المهاجرين إليها كذلك يؤثر هؤلاء المهاجرين على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي والتقديمات الاجتماعية في قطاعات الصحة والتعليم.

عمقت الازمة المالية العالمية الشعور لدى البريطانيين أن ارتباط اقتصاد بلادهم بمنطقة اليورو وخضوعه للقوانين الأوروبية يحد من قدرته التنافسية مقارنة مع الأقطاب الاقتصادية العالمية. وأن انضمام بلادهم للاتحاد الاوروبي أفقدها دورها الدولي الكبير وان تأثيرهم داخل الاتحاد كان ضعيفا في ظل هيمنة دول منطقة اليورو 19 على مجريات اتخاذ القرارات الأوروبية. وأن بلادهم بعد الانفصال ستتمكن من التصرف بحرية والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية كانت قد خسرتها بانضمامها الى الاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية. حيث ستعود بريطانيا الى المطالبة بحقها للعودة الى مياهها الإقليمية فيما يتعلق بالصيد ومكافحة الهجرة غير شرعية كذلك تحرير نفسها من التزامات الأوروبية المتعلقة بالطاقة المتجددة ومن إقامة علاقات اقتصادية متوازنة مع الاتحاد الأوروبي دون الخضوع لقوانينه ومن عمل اتفاقيات تجارية مع الصين والهند والولايات المتحدة[3].

---

[1] Are there 1.2 million ‘illegal immigrants’ in the UK? , www.fullfact.org , 5-11-2025

[2] UK records biggest increase in asylum claims in Europe, www.telegraph.co.uk ,5-11-2025

[3] Rhian Coekin and Nicola Marsh, What do people want from Brexit? Joseph Rowntree foundation, July 2019, p15

تسبب الخروج البريطاني بخسارة الاتحاد الأوروبي 12.5 % من سكانه و15% من حجم الاقتصاد (ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد) و19.4% من صادراته كذلك فقد الاتحاد أكبر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي فضلا عن خسارته لأحد أكبر المساهمين في الميزانية الأوروبية بنسبة 12% وأفقد الاتحاد قوة عسكرية ونووية عالمية وركيزة اساسية في مجال الأمن والدفاع الأوروبي. بالمقابل عزز البريكست من نفوذ المحور الفرنسي –الألماني الذي استطاع الإمساك بالقرار السياسي للاتحاد الأوروبي لكنه من الناحية الاستراتيجية فإنه زاد الضغط عليهما لزيادة إنفاقهم العسكري لتطوير قدراتهم العسكرية وامكانية استكمال مسار بناء السياسة الأوروبية المشتركة للدفاع والأمن.

أدى الانفصال إلى تداعيات سياسية واقتصادية على كل من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وطرح العديد من الأسئلة حول قابلية الحياة لمشروع التكامل الأوروبي وقدرته على المحافظة على المكتسبات الموجودة منذ إنشاء السوق الموحدة. وطرح تساؤلات حول قيمة العضوية وتجميع السيادة وحول فوائد المشروع وتكاليفه وتوزيعها.

يعد البريكست مثال حي على قدرة أحزاب اليمين المتطرف والخطاب الشعبوي في التأثير على الاجندة السياسية للدول فقد تغيرت السياسة البريطانية بشكل أساسي وأصبح الناخبين أكثر تقلبا وتأثر بالأفكار الشعبوية[1] . شكل الخروج البريطاني قوة دفع لليمين الأوروبي في فرنسا وايطاليا والنمسا والمجر وألمانيا وهولندا وهذا ما ظهر جليا في نتائج الانتخابات الأوروبية والوطنية وارتفاع الأصوات الداعية للخروج من الاتحاد الأوروبي.

[1] Geoffrey Evans and Anamed Menon, Brexit and British politics, John Wiley & Sons, 2017.

الفرع الثاني: تأثير جائحة كورونا على التماسك الأوروبي: صراع بين الأنانية والمصير المشترك

شكل الانتشار السريع لجائحة كورونا (SARS COVID) صدمة كبيرة للدول الأوروبية وخلف انعكاسات كبيرة على أنظمتها السياسية والاقتصادية والصحية. انطلقت الجائحة من الصين أواخر عام 2019 ثم تحولت القارة الأوروبية إلى بؤرة عالمية للفيروس في نيسان 2020 مع تسجيل ايطاليا لأعلى نسبة من الإصابات عالميا نسبة إلى عدد سكانها. يعتبر القطاع الصحي من ضمن المجالات التي تقع ضمن صلاحيات وسلطة الدول الأعضاء لذلك لا توجد سياسات صحية مشتركة أوروبية. بلغ عدد الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا في الاتحاد الأوروبي 30 مليون اصابة فيما تجاوزت الوفيات 400 ألف شخص بحسب بيانات المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض والسيطرة عليها[1]. تسببت جائحة كورونا بانكماش الاقتصاد الأوروبي بمعدل 6.8% عام 2020[2] نتيجة فرض الحجر الصحي على السكان وإغلاق الحدود الدولية وفرض قيود صارمة على السفر والتنقل وإيقاف الصناعات العالمية الحساسة.[3]

فشل الاتحاد الأوروبي في التصرف كمنظمة موحدة اقليمية حيث برزت الانقسامات بين دول الاتحاد وتنامت روح الأنانية الوطنية التي تجلت انكفاء الدول إلى داخل حدودها وقيامها بالتحرك بشكل منفرد دون تنسيق بين بعضها البعض لمواجهة تداعيات الجائحة. مما أدى الى تغليب مصلحة الدولة الفردية على المصلحة الأوروبية الجماعية[4] . ألقت الجائحة ظلال الشك على

---

[1] Website: https://ncovtrack.com , last accessed ; 24-2-2026

[2] انكماش اقتصاد منطقة اليورو في الربع الأخير من عام 2020، الموقع: https://www.forbesmiddleeast.com ، تاريخ الدخول 24-2-2026

[3] واضح رشيد، انتشار جائحة كورونا ونظام البطالة الجزئية، مجلة قانون العمل والتشغيل، مجلد 5، العدد 2، ص 27

[4] امينة بوبصلة، الاتحاد الأوروبي بين تداعيات تفشي كورونا واستراتيجيات التعاون، مجلة العلوم الإنسانية

مدى جهوزية بروكسل لمواجهة التحديات الطارئة وجدوى استمرارية الاتحاد في ظل إعادة رسم الحدود الوطنية داخل الاتحاد وإغلاق الحدود البينية في إشارة إلى سياسة الانغلاق على الذات.

تميزت الاستجابة الأوروبية بالبطيء والارتباك مما عرض الاتحاد لانتقادات خاصة من إيطاليا وإسبانيا أكثر البلدان الأوروبية تضررا. كذلك برز هشاشة مبدأ التضامن الذي يشكل ركيزة أساسية لأفكار الوحدة الأوروبية مع رفض كل من هولندا وألمانيا طلب الاستعانة الجماعية التي تقدمت به ايطاليا واسبانيا بدعم من بلجيكا وفرنسا. كذلك فرضت كل فرنسا وألمانيا قيود صارمة على صادراتها من المستلزمات الطبية إلى الخارج [1]وتركت ايطاليا وحيدة في مواجهة فيروس كورونا كما تركت سابقا وحيدة في مواجهة ازمة اللاجئين مما أدى إلى انهيار القطاع الصحي الايطالي حيث تجاوزت الإصابات قدرة المستشفيات على استيعاب المرضى مما أدى إلى ارتفاع أعداد الضحايا نتيجة الشيخوخة الكبيرة التي يعاني منها المجتمع الايطالي. طالبت إيطاليا المساعدة لكن الاستجابة الوحيدة جاءتها من الصين فيما امتنعت الدول الأوروبية عن تقديم المساعدة. مما أدى إلى قيام المواطنين الإيطاليين بإنزال علم الاتحاد الأوروبي ورفع العلم الصيني تقديرا لدعمها لإيطاليا في محنتها الطبية.

اعترفت رئيسة المفوضية الأوروبية اورسولا فون دير لاين بخطأ الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الحالة الايطالية وقدمت الاعتذار عن خذلان الاتحاد لإيطاليا. كذلك برزت حادثة مصادرة السلطات التشيكية على اقنعة واقية ومستلزمات طبية اخرى كانت مرسلة من الصين الى ايطاليا. عانت صربيا من تجاهل الاتحاد الأوروبي لمطالبها المتكررة لتزويدها بمعدات مكافحة الفيروس

والاجتماعية، المجلد 9، العدد 2، كانون الأول 2023، ص 585-602

[1] قيود صارمة في فرنسا لمكافحة وباء كورونا، الموقع: https://almadarnet.com، تاريخ الدخول: 28-اذا ر 2026

مما دفع بالرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش[1] إلى القول بأن التضامن الأوروبي هو قصة خيالية ومجرد وهم لا وجود حقيقي.

أفرزت جائحة كورونا الوعي عند المواطنين الأوروبيين خاصة الدول الصغيرة إلى أن السبيل الوحيد للحماية من الأخطار المستجدة هو حماية دولهم ذاتيا بعيدا عن الاتحاد. كذلك كشفت الأزمة عن الهشاشة الشديدة لسلاسل التوريد الأوروبية في القطاعات الحيوية مثل الأدوية، والمعدات الطبية ، وأشباه الموصلات. تبنت المفوضية الأوروبية مفهوم الاستقلال الاستراتيجي لحماية المصالح الأوروبية وتقليل الاعتمادات الحرجة والحفاظ على التزام الاتحاد التاريخي بالتجارة الحرة وقوانين منظمة التجارة العالمية[2].

أظهرت جائحة كورونا بطيء اتخاذ القرارات داخل هياكل المؤسسات الأوروبية للاستجابة للأزمات الطارئة نتيجة الصراعات بين الدول الأعضاء. حيث يمتلك الاتحاد آليات لاتخاذ القرارات بموجب السلطة الممنوحة إليه من قبل الدول الأعضاء لكن تلك الآليات تحتاج إلى موافقة تلك الدول حتى تصبح فعالة. كذلك تبرز حاجة أوروبا إلى صياغة سياسة صحية شاملة ووضع الخطط الإستراتيجية لمواجهة الأزمات الطارئة بشكل جماعي. فرضت جائحة كورونا على الاتحاد الأوروبي تعليق العمل بقواعد ميثاق الاستقرار التي تنص على التزام الدول الأعضاء بقاعدة العجز المالي مما أتاح للدول الإنفاق من دون ضوابط لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية[3] .

---

[1] الرئيس الصربي: تضامن الاتحاد الأوروبي قصة خرافية على الورق, الموقع ww.eremnews.com, تاريخ الدخول 4-11-2025

[2] Charlotte Beaucillon, Strategic Autonomy: A New Identity for the EU as a Global Actor, European papers, website: https://www.europeanpapers.eu, last accessed 14 April 2026.

[3] خلاف علام وعبدالرزاق مولاي لخضر، تعليق القواعد المالية للاتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا، الجزائر ،

تسببت الجائحة في رفع نسبة الديون العامة لدول الاتحاد الأوروبي فلامست ديون فرنسا 115% من ناتجها المحلي فيما بلغت ديون ايطاليا 155% من ناتجها المحلي.

شكلت أزمة كورونا مبررا صعود لأحزاب اليمين المتطرف الداعي الى تفكيك الاتحاد الأوروبي وإعادة الروح السيادية للدول الاوروبية بعد ان اثبت التكتل عجزه على التعامل مع الأزمة في ظل عجز دولي في الاتفاق على خطة مالية مشتركة لمواجهة الوباء مما فاقم من الخلافات بين الأعضاء وانعدام الثقة بينهم التي قد تفكك الأخوة القائمة على المبادئ البراغماتية.

كلية العلوم الاقتصادية والسياسية ,مجلد 15 عدد 2 ، 2021

الفصل الثاني: المكانة الدولية في الصراع الدولي: دراسة آليات التوازن وتحقيق الاستقلال الاستراتيجي.

أدت نتائج الحرب العالمية الثانية الحرب إلى تبدل جذري في النظام الدولي حيث تراجعت دول أوروبا الغربية عن صدارة المشهد الدولي مقابل صعود كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في كانون الأول 1991 نهاية الحرب الباردة بعد عقود من الصراع بانتصار الرأسمالية مدشنا عصر الأحادية القطبية. وشرعت واشنطن بقيادة النظام الجديد وفرضت رؤيتها السياسية والاقتصادية ورسمت الخرائط الجيوسياسية الجديدة وعملت على توسيع عضوية حلف الناتو واقتربت من الحدود الروسية وحولت مجموعة من دول أوروبا الشرقية إلى منطقة عازلة بين موسكو وأوروبا الغربية[1] .

كذلك عملت واشنطن على ترسيخ واقع سياسي جديد في أوروبا يخدم مصالحها ويحقق لها المزيد من القوة على الساحة العالمية فسعت إلى عزل روسيا عن أوروبا وإجهاض أي محاولة للتكامل الاقتصادي والسياسي بينهما بالإضافة إلى خلق مبررات لبقاء قواعدها العسكرية في القارة الأوروبية وإفشال الجهود الأوروبية الساعية للاستقلال السياسي والعسكري عنها.

سنحاول معالجة هذا الفصل ضمن مبحثين يتناولان:

المبحث الأول: السياسة الأوروبية بين إعادة صياغة التحالف مع واشنطن وإدارة التنافس مع بكين.

المبحث الثاني: جدلية التبعية والسيادة: تشخيص الفجوات الاستراتيجية ومسارات الإصلاح

[1] Nathalie Tocci, Europe's New Frontier, Foreign Policy, March 14, 2023.website: https://foreignpolicy.com, last accessed: 14-april-2026

المقترحة

المبحث الأول: السياسة الأوروبية بين إعادة صياغة التحالف مع واشنطن وإدارة التنافس مع بكين.

تعد الحرب الروسية الأوكرانية أعنف نزاع في القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تدور رحى الحرب في نطاق أوراسيا المعروفة بقلب الأرض* (Heartland) وفق نظريات الجيوبوليتيك حيث يعاد رسم خرائط النفوذ والقوة العالمية. واعادت الحرب خلط أوراق الأمن الجماعي الأوروبي عبر دفع العواصم الاوروبية إلى إعادة مراجعة أولوياتها الدفاعية والسياسية والاقتصادية واعادت تعريف العلاقة بين حلف الناتو وأوروبا سواء على مستوى التماسك بين الحلفاء أو التفاعل مع الخصوم وأكدت على أهمية المادة الخامسة من ميثاق الأطلسي[1] .

شكلت الحرب انهيار عملي لنظرية الاعتماد المتبادل فالاستقرار الذي تفرضه المصالح المشتركة والتوازنات السياسية والاقتصادية انهار مع إعلان موسكو استعدادها لاستخدام القوة لمنع انضمام كييف إلى حلف الناتو. أثارت الازمة الاوكرانية جملة تساؤلات حول مستقبل الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي فبينما أكد الناتو على التزامه بحماية اعضائه ظهرت الشروخ في أوروبا المتعلقة بتباين المقاربات وتفاوت التحمل الاقتصادي واختلاف الأولويات الوطنية.

سوف نعالج في هذا المبحث حال السياسة الأوروبية في ظل التنافس الكبير بين الولايات المتحدة والصين كقوة صاعدة من خلال مطلبين:

المطلب الأول: تأثير الحرب الروسية– الاوكرانية في الجيوبوليتيك الأوروبي

المطلب الثاني: المكانة الاوروبية بين الدول العظمى دراسة التوازن في العلاقة مع بكين وواشنطن.

---

*الهارتلاند أو جزيرة العالم بحسب نظرية ماكندر .

[1]عبد الجبار إسماعيل إبراهيم، العلاقات الروسية وحلف الناتو: دراسة في التعاون والصراع، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 69، 2025.

المطلب الأول : تأثير الحرب الروسية– الاوكرانية في الجيوبوليتيك الأوروبي

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي دولا صغيرة المساحة مقارنة بـ مساحة روسيا العملاقة التي تبلغ 17 مليون كلم[2]لعبت عوامل عديدة على استبعاد روسيا من الإطار الأوروبي الواسع أبرزها : الترابط والتواصل الجغرافي بين القوميات الأوروبية بسبب الأنهار الدولية كالسين والراين والبو والدانوب التي شكلت ممرات رئيسية للتبادل التجاري والثقافي إضافة إلى الخصائص والصفات المشتركة بين الشعوب الاوروبية[1] .في المقابل سعى حكام روسيا إلى تمييز عقيدتها المرتكزة على الارثوذكسية والقومية وعزلها عن الأفكار الليبرالية المنتشرة في أوروبا . كذلك فضل حكام روسيا تاريخيا الاستقرار الداخلي على الاندماج الأوروبي[2] وكان استقرار نظام الحكم يعتمد على قدرته على ممارسة القوة وعرضها في الخارج وأي فشل في إبراز القوة خارجيا كان إيذانا بزوالها في نهاية المطاف وهذا ما حصل مع أسرة رومانوف القيصرية.

سنحاول معالجة هذا المطلب من خلال فرعين:

الفرع الاول: مأزق الجيوبوليتيك وجذور الأزمة الأوكرانية

الفرع الثاني: رد الفعل الأوروبي تجاه الغزو الروسي وإشهار سلاح العقوبات

الفرع الاول: مأزق الجيوبوليتيك وجذور الأزمة الأوكرانية

تقوم نظريات الجيوبوليتيك على تعارض بين القوى البحرية الأطلسية (التالاسوكراتيا *) المتميزة بالحركة والدينامية مع القوى البرية التي تتسم بثبات المكان والتوجهات الراسخة (التيلوروكراتيا*) .مثلت أوراسيا الكتلة الجغرافية الفريدة الممتدة في قارتين من دون أن تنتمي كليا إلى إحداهما

---

[1] باسل الحجار، مرجع سابق

[2] هنري كيسنجر، النظام العالمي، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 56

* كلمة يونانية تعني القوة البحرية، تمثل قرطاج الخالدة التي تقوم على مبادئ: النزعة الفردية, التجارة .

*كلمة يونانية تعني القوة البرية ، تمثل روما الخالدة التي تركز على الدولة المستقلة والمثالية.

حيث تمتد من حدود أوروبا الغربية على المحيط الأطلسي غربا حتى ضفاف المحيط الهادئ شرقا. أوراسيا هي قلب العالم حيث تحتوي على 75 % من سكان العالم و 60% من الناتج القومي العالمي و75% من مصادر الطاقة العالمية [1].

تعتبر روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي فهي أكبر دولة في العالم من حيث المساحة وتشمل أراضيها شمال آسيا وحوالي 40% من مساحة أوروبا. تعتبر روسيا المجال الحيوي للصراع بين الكتلتين الأوراسية والأطلسية. شكل تسلم الرئيس فلاديمير بوتين الرئاسة في روسيا في 26 آذار 2000 فرصة ذهبية لانتشال البلاد من أزماتها الداخلية المتمثلة بالفساد والجريمة وسيطرة الأوليغارشيات الاقتصادية على مفاصل الدولة [2] . حيث عمل الرئيس بوتين على إعادة بناء الاقتصاد المتهالك وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال سيطرة الدولة على القطاعات الاستراتيجية خاصة قطاع الطاقة. يجاهرالرئيس بوتين برغبته بإعادة الأمجاد الروسية وهو القائل إن انهيار الاتحاد السوفياتي هو أعظم كارثة جيوسياسية في القرن العشرين[3].

تتأثر عقيدة الرئيس الروسي بأفكار المفكر الكسندر دوغين* الذي صاغ نظريته الجيوبوليتيكية "السياسية الرابعة "والتي اعتبرت أن الفاشية والشيوعية والليبرالية فشلت في توفير السلام وضمان الرفاهية والحماية للشعوب حيث تعمل الولايات المتحدة على قيادة المشروع الليبرالي بنمطه الاحتكاري وتسعى إلى عولمته وفرض معاييره. وأجبرت الفاشية كافة مكونات المجتمع على

---

[1] David Lewis, "Geopolitical imaginaries in Russian foreign policy: The evolution of 'Greater Eurasia'." In The European Union, Russia and the Post-Soviet Space, pp. 70-95. Routledge, 2022.

[2] عزمي بشارة، "روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنّب المسار المؤدي إلى الحرب." المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات شباط 2022.

[3] بوتين: انهيار الاتحاد السوفيتي أكبر كارثة "جيوسياسية" في القرن الـ20 الموقع: https://al-ain.com

*ألكسندر دوغين ولد في موسكو عام 1962, هو مفكر وفيلسوف سياسي وباحث سياسي واجتماعي روسي ومؤسس مذهب الأوراسية الجديدة

الانتماء إليها بطريقة قسرية. فيما انهزمت الشيوعية بسقوط الاتحاد السوفياتي وانتصار الكتلة الأطلسية وانتشار العولمة الغربية[1] .

يتردد صدى افكار دوغين في خطابات بوتين الساعية إلى تعددية قطبية وكسر طوق الاحتواء الغربي عبر التحالف مع قوى رافضة للهيمنة الأمريكية كالصين والهند واسترجاع القوة لحماية الاستقلال الجيوبوليتيكي الروسي[2]. يرى دوغين أن روسيا مرت عبر مرحلتين الشيوعية والليبرالية ويتوجب عليها الآن الدخول في مرحلة جديدة تسعى خلالها في إحداث تغيير عالمي على اسس اخلاقية وليس قيم بورجوازية[3]. يرفض بوتين القيم الغربية ويعظم مفاهيم الهوية والأصالة الروسية تارة والسلافية العابرة للحدود تارة أخرى ولاحقا الأوراسية حين يجري الحديث عن الروابط التاريخية مع جمهوريات آسيا الوسطى.

يعتبر خطاب الرئيس بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن [4]عام 2007 مفصليا حيث عبر عن رفضه الأحادية القطبية واستخدام القوة في العلاقات الدولية. وقد شرع بترجمة خطابه عبر اعتناق عقيدة توسعية واستعمال القوة الصلبة لمواجهة الثورات الملونة المدعومة غربيا في فناء روسيا الخلفي حيث منع انضمام جورجيا لحلف الناتو عبر تدخله بحجة الدفاع عن اوسيتيا الجنوبية وابخازيا في آب 2008 وضم شبه جزيرة القرم في عام 2014 و تدخلت روسيا في سوريا في ايلول 2015 للحفاظ على وجود بحري دائم لها في البحر المتوسط[5] والربط بين قاعدتي طرطوس و

---

[1] هيلة المكيمي ،"العوامل المؤثرة في المنطلقات الفكرية للمنظِّر الروسي ألكسندر دوغين في الجيوبوليتكية والأوراسية والنظرية السياسية الرابعة." مجلة كلية الآداب–جامعة القاهرة 83, 48–1 :(2023) 1 .no.

[2] الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيك: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، لبنان، دار الكتب الجديدة، 2004 ص 6

[3] وسيم قلعجية، روسيا الأوراسية كقوة عظمى، دار العربية للعلوم ناشرون،.ط1، بيروت، ،2019 ص 83

[4] Vladimir Putin, ”Speech and the Following Discussion at the Munich Conference on Security Policy,“ The Kremlin, 10/2/2007, accessed on 22/2/2022, at: https://bit.ly/36xXQUn

[5] Elizabeth Buchanan, ”Russia’s 2021 National Security Strategy: Cool Change

حميميم في سوريا بقاعدة سباستبول مقر قيادة الأسطول الروسي في شبه جزيرة القرم كذلك وسعت روسيا من نفوذها في أفريقيا باستعمال شركاتها الأمنية لتقويض النفوذ الغربي وصولا إلى غزوها أوكرانيا لمنع انضمامها لحلف الناتو[1] .

يعتبر البروفيسور جون ميرشايمر* رائد الواقعية الهجومية أن قرار روسيا بالحرب هو قرار عقلاني يتسق مع السلوك الطبيعي للدول بهدف منع حدوث تحول سلبي في ميزان القوى[2].

يحمل ميرشايمر الغرب مسؤولية التصعيد لأنه عجز على معالجة هواجس روسيا الأمنية عبر الامتناع عن ضم أوكرانيا لحلف الناتو. عارض ميرشايمر مذكرة بودابست [3] في كانون أول عام 1994 التي نصت على نزع أوكرانيا لسلاحها النووي استجابة لشروط واشنطن للاعتراف بها معتبرا بأن تجريدها من السلاح النووي يفقدها القدرة على الدفاع عن نفسها وبالتالي لا يجوز الزج بها في صراع غير متكافئ مع روسيا لا سيما أن حلف الناتو نفسه لن يسعفها.

صادق بوتين على استراتيجية الأمن القومي الروسي الجديدة في عام 2021 التي حلت مكان استراتيجية عام 2015 التي كانت تدعو إلى اتباع سياسة اندماج وتكامل مع أوروبا[4]. تدعو الاستراتيجية الروسية الجديدة على الحفاظ على تفاوت القوة مع جيرانها ورفض تقديم تنازلات للتكامل معهم مما يشكل عقبة رئيسية أمام قبول أوروبا لروسيا في الفضاء الأوروبي.

تؤكد الاستراتيجية الروسية على ان هناك حدود يشكل تجاوزها تحديا سواء كان ذلك عبر

Forecasted for the Polar Regions,“ Commentary, Royal United Services Institute for Defense and Security Studies.

*أستاذ العلاقات السياسية في جامعة شيكاغو, صاحب نظرية الواقعية البنيوية الهجومية.

[2] John Mearsheimer and Sebastian Rosato, the rationality of foreign policy. Yale University Press, 2023.

[3] Paul D’Anieri, Ukraine and Russia: From Civilized Divorce to Uncivil War Cambridge: Cambridge University Press, 2019(, p. 51)

[4] عاصم البرقان، قراءة في استراتيجية الأمن القومي الجديدة للدولة الروسية، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، الموقع: https://www.ssrcaw.org تاريخ الدخول 13 نيسان 2026

الانضمام الليبرالي المتمثلة بعضوية الاتحاد الأوروبي أو عبر الانضمام لحلف الناتو. وحذرت من مواصلة توسع حلف الاطلسي باتجاه جمهوريات تعتبرها موسكو ضمن مجالها الحيوي تحديدا جورجيا ومولدوفا وأوكرانيا.

بالمقابل سعى الاتحاد الأوروبي إلى احتواء روسيا عبر توسيع التبادل التجاري معها حيث اعتمدت الدول الأوروبية على روسيا لتوريد 40% من حاجاتها من الغاز الطبيعي و 25% من حاجاتها النفطية. نجحت سياسة الاعتماد المتبادل في توثيق التعاون بين الطرفين وشكلت خطوط أنابيب غاز السيل الشمالي الأول والثاني التي تعمل على نقل الغاز الطبيعي من السواحل الروسية إلى أوروبا وصولا ألمانيا عبر بحر البلطيق أحد أهم عوامل تطوير العلاقات والروابط بينهما .

تقع أوكرانيا في اقصى الشرق الأوروبي بمساحة 600,000 كلم^2 وترتبط ب 2300 كلم بحدود مشتركة مع روسيا. تمثل كييف العمق الثقافي والديني وقلب الإمبراطورية الروسية لذلك يمثل خسارتها ضربة قاصمة للأمن القومي الروسي. لطالما سعت روسيا إلى جذب دول شرق ووسط أوروبا إلى محورها لتتوازن مع دول أوروبا الغربية. بالمقابل وقعت أوكرانيا في حيرة بين جني الفوائد الاقتصادية من العلاقة مع موسكو من جهة والرغبة في الإفلات من هيمنتها والانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

يدرك الغرب الأطلسي أهمية الحفاظ على أوكرانيا القوية في مقابل روسيا. وهذا ما شدد عليه زبيغنيو بريجنسكي* على أن روسيا دون أوكرانيا هي إمبراطورية آسيوية ولكن مع أوكرانيا يضاف 46 مليون أوكراني يميلون سياسيا إلى الغرب الليبرالي وبالتالي تستطيع روسيا من مواجهة أوروبا وكأنها جزء منها[1] .

---

* مفكر استراتيجي ومستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي جيمي كارتر بين 1977-1984.

[1] Robert D. Kaplan, the Revenge of Geography, Random House, New York, 2012 , p181

يتمثل الهدف السياسي للحرب بالنسبة للكرملين في أبقاء أوكرانيا خارج منظومة الناتو وفرض الحياد عليها وتحدي الغرب الأطلسي عبر تبني سياسات هجومية تستغل نقاط ضعف النظام الليبرالي[1]. لذلك سعت روسيا عبر استخدام قوتها الصلبة الى فرض احترام مصالحها في مجالها الحيوي وعدم قبول قيام تحالفات عسكرية معادية على حدودها وإعادة تشكيل المعايير والقواعد الأساس للعلاقات الدولية. [2]وهذا يتناقض مع خطاب الرئيس الروسي في خطاب ميونيخ.

حاولت روسيا إضفاء الشرعية على غزوها لاوكرانيا باتخاذ ذريعة حماية الأقليات الروسية في مقاطعتي لوغانسك ودونيتسك وعملت على احتلال أجزاء كبيرة من الشرق الأوكراني لفتح ممرا نحو شبه جزيرة القرم واعترفت بالأقاليم الاوكرانية التي يحتلها الانفصاليين وضمتها اليها.

بالمقابل تقوم السردية الغربية للحرب على أنها صدام بين الديمقراطية الغربية المتمثلة بأوكرانيا نظام سلطوي يحكم روسيا. لذلك عملت الاستراتيجية الأوروبية على ضرب نقاط القوة الروسية وإخراج روسيا من الساحة الأوروبية عبر أوكرانيا وضرب فكرة الباراسلافا (قيادة الشعوب السلافية) فالحرب تدور رحاها بين أكبر قوتين أرثوذوكسيتين والتي أدت الى انقسام الكنيسة بين موسكو وكييف.

الفرع الثاني: رد الفعل الأوروبي تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا وإشهار سلاح العقوبات

مثلت الحرب الروسية الأوكرانية تحديا أمنيا ووجودي للاتحاد الأوروبي الذي أعلن عن استراتيجيته القائمة على دعم أوكرانيا عسكريا وسياسيا من خلال المساعدات المالية وتمويل شراء

---

[1] هنري كيسنجر مرجع سابق

[2] جون ايكنبري, ما سر دوام القوة الامريكية, الموقع:https://annabaa.org ,تاريخ الدخول: 12-2-2026

الأسلحة والوسائل القتالية[1] من دون الدخول في صدام مباشر مع روسيا. وهذا نوع من الاحتواء النشط القائم على احتواء الخصم وردعه دون خوض حرب شاملة[2] .

انخرط الاتحاد الأوروبي في الاستراتيجية الأمريكية الهادفة الى هزيمة روسيا عبر العمل على محاصرتها بسلسلة طويلة من العقوبات وصل عددها إلى 19 حزمة أقرتها المفوضية الأوروبية بحلول ايلول 2025 وشملت أكثر من 16,500 تدبير عقابي تهدف إلى:

1. شل قدرة روسيا على تمويل حربها وكبح طموحها العسكري في شرق أوروبا.
2. فرض الضغوط على الدول الأوروبية لتقليص اعتمادها على النفط الروسي للوصول إلى حظر واردات الغاز الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي بحلول 2027 [3].
3. فرض عقوبات على أفراد روس ومصادرة أملاكهم بحجة قربهم من الكرملين.
4. فرض عقوبات على البنوك الروسية وفصلها عن نظام سويفت SWIFT* المالي للتحويلات المصرفية وهو نظام المراسلة الدولي الذي يربط بين البنوك مقره في بلجيكا ويخضع الاتحاد الأوروبي.
5. تجميد أصول البنك المركزي الروسي وحجز الارصدة الروسية في الخارج من العملات الأجنبية التي تبلغ قيمتها 350 مليار دولار. والعمل على تقويض الاقتصاد الروسي ومصادرة أموال روسيا المحجوزة في بلجيكا والبالغة 200 مليار دولار كضمانة لشراء أسلحة لأوكرانيا وتحويلها الى تعويضات لأوكرانيا في المقابل عملت روسيا على تجميد أصول أوروبية في أراضيها.

---

[1] الاتحاد الأوروبي يوافق على خطة بقيمة ملياري دولار لتمكين أوكرانيا من شراء ذخيرة . الموقع: https://www.france24.com تاريخ الدخول: 22-نيسان-2026

[2] James Sperling and Mark Webbe, NATO and the Ukraine crisis: Collective securitization. European Journal of International Security. 2017

[3] سعد خلف, لماذا تفشل أوروبا في كسر الموقف الروسي, الموقع : https://www.almasryalyoum.co

* SWIFT: Ssociety for Worldwide Inter-bank Financial Telecommunications

6. سحب الاستثمارات الأوروبية من قطاعات النفط والغاز الروسية[1] وفرض عقوبات على كبريات شركات الطاقة الروسية وفرض سقف لأسعار مبيع الغاز والنفط الروسي للحد من مداخيل الطاقة الروسية التي تساهم بتمويل الحرب وتقوية الصناعات الروسية الحربية

تحولت الحرب إلى بؤرة صراع واضطراب تؤرق موسكو وتستنزف امكاناتها المالية والعسكرية والاقتصادية حيث انكمش الاقتصاد وتدنت قيمة الروبل الروسي. كذلك استنزفت اقتصاديات منطقة اليورو بفعل غلاء أسعار الطاقة والغذاء. فشلت العقوبات الغربية في دفع موسكو لاتخاذ مسار سياسي مختلف فعملت على تغليب خيارها الجيوسياسي على العامل الاقتصادي واستطاعت في إعادة توجيه اقتصادها والتكيف مع العقوبات عبر إعادة توجيه صادراتها نحو الشرق باتجاه الهند والصين وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الجنوب العالمي.

شكّل تمويل الحرب تحديا أساسيا لموسكو في ظل تقديرات تشير إلى أن الإنفاق العسكري الروسي يمثل 8% من ناتجها المحلي الإجمالي فارتفعت ميزانية الدفاع الروسية بنسبة 42% في عام 2024، و25% في العام 2025. كذلك أرتفعت عائدات تصدير النفط الروسي 8% في الأشهر التسعة الأولى من 2024 مقارنة بنفس الفترة قبل الحرب. سعت روسيا الى الالتفاف على العقوبات الغربية عبر بيع منتجاتها النفطية بأسعار أقل من الأسعار العالمية بواسطة أسطول الظل من السفن البحرية [2]

أنهت نظرية الاعتماد المتبادل عبر تعطيل خطوط الغاز الروسية في ظل سعي المفوضية الأوروبية إلى إيجاد بديل عن الغاز الروسي بينما سعت موسكو إلى توظيف ورقة الطاقة في

[1] Alexandra de Hoop Scheffer and Gesine Weber,Russia war on Ukraine : the EU s geopolitical awakening, www.gmfus.org , viewed on 25 November 2025

[2] ثلاثة سنوات من الحرب الروسية– الأوكرانية ماذا خسر الاقتصاد؟ ,الموقع: www.cnnbusinessarabic.com
تاريخ الدخول: 15 اذار 2025

تحقيق سياستها الخارجية واستعادة نفوذها الدولي[1]. وأعادت الحرب توثيق التحالف بين طرفي الأطلسي وأبرزت ضرورة بقاء قوات الناتو كضامن للأمن الأوروبي وازدادت الشكوك الأوروبية تجاه الصين بسبب دعمها روسيا واعادت طرح فكرة إنشاء الجيش الأوروبي الموحد كبديل استراتيجي[2]بالمقابل عملت روسيا على الاستفادة والاستثمار في الانقسامات الأوروبية ومن صعود التيار الشعبوي في الانتخابات الأوروبية وتراجع الرغبة الشعبية في التورط العسكري .

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن تباينات عميقة في مواقف عدد من الدول الأوروبية بالرغم من تماسك ظاهري للموقف الأوروبي في دعمه كييف سياسيا وعسكريا. واعادت إحياء الانقسامات التاريخية بين دول شرق القارة وغربها وبين دول شمال القارة وجنوبها فدول أوروبا الغربية وفي طليعتها فرنسا وألمانيا بدت أكثر حذرا في التصعيد تجاه روسيا وسعت إلى الحفاظ على قنوات التواصل مع موسكو وتجنب الانجرار إلى نزاع طويل الأمد يرهق اقتصاداتها.

بالمقابل سعت دول أوروبا الشرقية خاصة بولندا ودول البلطيق المهددة بشكل مباشر من موسكو الى تعزيز علاقاتها السياسية مع واشنطن سعيا للحصول منها على ضمانات عسكرية وامنية .

وأنعكست تلك الاختلافات الاوروبية على مستوى الاستجابة للعقوبات التي فرضت على روسيا[3] حيث دعت المجر المعتمدة على واردات الطاقة الروسية الى أستثنائها من تنفيذها.

أبرزت الازمة الاوكرانية أوجه قصور بنيوية في القدرات الدفاع الأوروبية حيث ظهر عجز القدرات العسكرية الأوروبية التي استنفدت مخزون أسلحتها في دعم أوكرانيا وضالة الصناعات الدفاعية الأوروبية العاجزة عن تأمين احتياجاتها عبر التصنيع داخل القارة الأوروبية فلجأت إلى

---

[1] احمد قاسم حسين، العلاقات الأوربية–الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح، مجلة سياسات عربية ، المجلد 4 ،العدد 23 ، تموز 2016

[2] صلاح جانبين، مرجع سابق

[3] جهاد مرعي، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في علاقة حلف شمال الأطلسي والدول الأوروبية، مجلة الدفاع العربي، العدد: تشرين الأول 2025

إلى عقود شراء مع شركات السلاح ألأمريكية مما يعيد تدوير التبعية الصناعية[1] .

بالمقابل أعلنت ألمانيا عن إعادة صياغة عقيدتها العسكرية حيث تعمل على التحول من اولوية الأمن الاقتصادي إلى اولوية الأمن القومي. وأنشئت برلين صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو لتمويل إنفاقها الدفاعي والسعي إلى بناء استراتيجية دفاعية اوروبية تكون فيها ألمانيا العمود الفقري اللوجستي لتعويض أي تراجع أمريكي دون فك التكامل مع الناتو[2]. تقوم الاستراتيجية الجديدة على السعي إلى تنويع الشراكات لتجنب الابتزاز السياسي واعادة هندسة النموذج الاقتصادي الألماني من مستهلك للأمن إلى منتج للأمن وهذا يتطلب تضحيات اقتصادية وسياسية لا يبدو المجتمع الألماني جاهزا لها.

شكل فوز الرئيس ترامب بولاية رئاسية جديدة في تشرين الثاني 2024 نقطة تحول حاسمة في الحرب الاوكرانية في ظل انتهاجه سياسة مختلفة عن إدارة بايدن فعمل على تعليق المساعدات العسكرية لأوكرانيا الامر الذي اثار قلقا اوروبيا واسعا. وانعقدت قمة في ألاسكا في 15 آب 2025 جمعت بين الرئيسين الأمريكي والروسي وتركز النقاش على سبل انهاء النزاع وقدم ترامب خطته لإنهاء الحرب التي دخلت مرحلة الاحراج الاستراتيجي للغرب فهم لا يستطيعون التدخل الحاسم لكسب الحرب أو ادعاء النصر. اقتراح ترامب للتفاوض ما هو إلا في استراتيجية انسحاب متنكرة على هيئة دبلوماسية وتهدف إلى خفض التكلفة السياسية ومنع المزيد من التآكل في سمعة الناتو وهذا يعزز من حجة ترامب ضد الناتو عبر اتهامه بانه مكلف اقتصاديا.

نصت خطة الإدارة الأميركية المقترحة للسلام والمؤلفة من 28 نقطة[3] على تهميش سياسي

---

[1] جهاد مرعي, مرجع سابق

[2] ألمانيا تجهز صندوقاً بـ 100مليار يورو للاستثمار في الأصول الاستراتيجية، الموقع:https://asharqb u siness.com ، تاريخ الدخول: 24-نيسان-2026

[3] لماذا فشل ترامب وبوتين في الاتفاق حول أوكرانيا في قمة ألاسكا؟، الموقع: https://econ-pedia.com، تاريخ الدخول: 24-نيسان-2026

لأوروبا واعتراف بحق روسيا في منطقة الدونباس وأجزاء من جنوب البلاد وألزمت أوكرانيا تحديد قواتها العسكرية وتلتزم في دستورها بعدم الانضمام مستقبلا إلى الناتو بالمقابل تحصل أوكرانيا على ضمانات أمنية موثوقة و عضوية في الاتحاد الأوروبي [1].

شكلت ورقة الضمانات الامريكية الأمنية عامل ضغط إضافي على الدول الأوروبية مما دفعها إلى إطلاق تحالف الراغبين في لندن في آذار 2025 لتأكيد الدعم الأوروبي لأوكرانيا[2].

تمثل الحرب أداة استراتيجية في رسم التوازنات الدولية[3] حيث تسعى روسيا إلى إنشاء نظام متعدد الأطراف من خلال فرض رؤيتها في أوكرانيا بالمقابل عملت واشنطن من خلال إدارتها للأزمة على تثبيت قيادتها العالمية من خلال استنزاف أوروبا وروسيا اقتصاديا وعسكريا وبالتالي فقدان قدرتهما على تأدية دور فاعل ومستقل في صياغة النظام الدولي الجديد مما يترك الساحة أمام قوتين هما الصين والولايات المتحدة الأمريكية. تعمل الاستراتيجية الأمريكية على استخدام الناتو كعصا جيوسياسية مزدوجة الاستعمال لردع روسيا وتطويقها عسكريا وشل طموحات الأوروبية على تأدية دور مستقل وبالتالي نجحت في تأخير ولادة نظام متعدد الأقطاب وابقت النظام الأحادي القطب قائما وإن كان مترنحا نسبيا.

---

[1] Ryan Mancini, European leaders say trump Ukraine peace plan need additional work ,website: https://thehill.com , last accessed: 14-march-2026

[2] تحالف الراغبين" دعم أوروبي لأوكرانيا بعد مشادة ترامب زيلينسكي, الموقع https://www.aljazeera.net , تاريخ الدخول 2 كانون الثاني 2026

[3] بسمة جمال خلف خميس وآخرون، تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على الأمن الأوروبي، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2023

المطلب الثاني: المكانة الأوروبية بين القوى الكبرى: دراسة التوازن في العلاقة مع بكين وواشنطن.

تصطدم الرغبة الأوروبية بالاستقلال الاستراتيجي (strategic Autonomy) بواقع جيو سياسي واقتصادي شديد التعقيد في ظل علاقات متشابكة ومصالح متناقضة تجمعها مع الصين والولايات المتحدة. فقد تحولت الصين إلى فاعل استراتيجي عالمي ينافس في التجارة والتكنولوجيا وتسعى إلى اعادة تشكيل النظام الدولي عبر إطلاق مبادرات استراتيجية مثل مبادرة الحزام والطريق (Road and Built Initiative) من أجل الوصول إلى نظام متعدد الأقطاب. بينما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على هيمنتها العالمية وتعطيل المبادرة الصينية عبر إطلاقها الممر الهندي الاقتصادي (India- Middle East Europe corridor) وتعميق هيمنتها العسكرية والتكنولوجية على أوروبا التي تنظر إليها كتابع وتحد من هامش مناوراتها الاستقلالية. يجد الاتحاد الأوروبي نفسه مضطرا للمناورة في مساحة ضيقة بين قطبين يشكلان عصب النظام العالمي فمن جهة تمثل الصين تشكل شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في معادلات التجارة العالمية ومن جهة اخرى تمثل واشنطن الحليف الاستراتيجي والظهير الامني للقارة العجوز.

سنحاول معالجة هذا المطلب من خلال فرعين:

الفرع الاول: العلاقات الأوروبية – الصينية من منظور جيوسياسي.

الفرع الثاني: العلاقات الأمريكية الأوروبية وتشابك المصالح

الفرع الاول: العلاقات الأوروبية – الصينية من منظور جيوسياسي.

حددت الوثيقة الأوروبية الاستراتيجية [1]الصادرة في عام 2019 الصين كشريك معقد، حيث وصفت بكين بالمنافس الاقتصادي في قطاعات التجارة والتكنولوجيا والشريك التفاوضي في بعض القضايا العالمية كالصحة وقضايا المناخ والخصم الجيوسياسي نظرا لاختلاف طبيعة أنظمة الحكم ومسألة حقوق الإنسان. في المقابل ترفض الصين التوصيف الأوروبي وتصفه بأنه غير واقعي وتشدد

[1] Karen Smith. "A European Union global strategy for a changing world?." International Politics 54, no. 4 (2017): 503-518.

على أهمية الحوار المباشر بين الطرفين وتعميق المصالح المشتركة[1] .

تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويتجاوز حجم التبادل التجاري بين الطرفين 830 مليار دولار في عام 2024 مع تسجيل عجز تجاري لصالح الصين بمقدار 345 مليار دولار[2] وتشكل التجارة الأوروبية–الصينية 2.5% من الناتج المحلي لمنطقة اليورو أي ما يوازي ربع التجارة العالمية[3] .كذلك شهدت الصادرات الصينية إلى أوروبا في العام 2025 ارتفاعا بنسبة 6%[4] في ظل سعي بكين لتعويض خسائرها في السوق الأمريكية نتيجة زيادة الرسوم الجمركية عبر إعادة توجيهها إلى الأسواق الاخرى .

يسعى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى حل معضلة الاعتماد الاقتصادي المتزايد على الصين، والسعي إلى تأمين مصادر بديلة لسلاسل التوريد الصينية وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية. تعتمد الاستراتيجية الأمريكية على إعادة جذب الصناعات إلى الداخل الأمريكي وفرض تعريفات جمركية على البلدان التي لها فائض تجاري معها بالمقابل تسعى المفوضية الأوروبية إلى موازنة علاقاتها مع الصين وفق استراتيجية تقليل المخاطر (De-risking) وعدم انتهاج سياسة فك الارتباط مع الاقتصاد الصيني (De-coupling) التي تطالب بها واشنطن[5] .

تنتهج المفوضية الأوروبية استراتيجية أكثر براغماتية وأقل أيديولوجية تجاه الصين عبر رفع القدرة

---

[1] نوران عوضين وآية عبد العزيز ، توظيف التناقضات: إلى أين تتجه العلاقات الأوروبية–الصينية؟،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،الموقع: https://ecss.com.eg، تاريخ الدخول: 13–نيسان–2026

[2] حجم التبادل التجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي,الموقع www.tradingeconomics.com

[3] European union trade relations with china, facts and figure , website: https://policy.trade.ec.europa.eu

[4] الصادرات الصينية إلى الاتحاد الأوروبي تقفز 6% في عام 2025, الموقع: https://arabic.euronews.com

[5] Grzegorz Stec, Profiling European countries' resilience towards China - 2025 Update, https://merics.org , last accessed 29 DEC 2025

التنافسية للصناعة الأوروبية، وتعزيز مرونة السوق الأوروبية الموحدة، وتنويع الشراكات الدولية مع دول غنية بالموارد، وتقليل الاعتماد المفرط على الصين في توريد المواد الخام[1] وفحص الاستثمارات الأجنبية (Foreign Direct investment screening) الجديدة لمنع انتقال التكنولوجيا الحساسة أو السيطرة الصينية على أصول سيادية استراتيجية.[2]

أصدرت المفوضية الأوروبية عقيدتها الجديدة للأمن الاقتصادي في كانون الأول 2025 والتي تبنت موقف تجاري و جيوسياسي أكثر صرامة تجاه الصين في ظل حاجة أوروبا إلى تعزيز أمنها الاقتصادي بعدما اضحت بكين مصدر تهديد للاقتصاد الأوروبي [3]. شددت العقيدة الأوروبية الجديدة على دعم القطاعات الصناعية عالية الخطورة، وحماية البنى التحتية الأوروبية والبيانات الحساسة والأمن السيبراني ووضعت ثلاثة أهداف استراتيجية : التحول إلى عقلية أكثر استباقيا وتوقعا وتعزيز التعاون بين الشركاء والاستخدام الأمثل للأدوات التجارية الأوروبية لمواجهة الأخطار الناشئة عن تشدد بكين في مسالة تصدير المعادن النادرة [4] .

كذلك يمتلك الاتحاد الأوروبي اداة قانونية تدعى الإكراه الاقتصادي (Anti-Coercion Instrument) والتي دخلت حيز التنفيذ في كانون الأول 2023 وتسمح الخطة للاتحاد بفرض عقوبات مضادة سريعة وموحدة بالأغلبية المؤهلة ودون الحاجة إلى الإجماع ضد أي دولة تمارس ابتزاز اقتصاديا ضد أي عضو فيه.

---

[1] Andrea BRINZA and others , EU-China relations: DE-risking or DE-coupling – the future of the EU strategy towards China, Policy Department for External Relations European parliament ,march 2024

[2] India economic and strategic rise: IMEC vs RBI world geostrategic insights, website: https://www.wgi.world, last accessed : 14-april-2026

[3] الاتحاد الأوروبي يرفع «سلاح» الأمن الاقتصادي في وجه الصين، المركز اللبناني للإعلام،،الموقع: https://lebanesemediacenter.com

[4] الاتحاد الأوروبي يعيد صياغة عقيدته الاقتصادية، الموقع: https://sharjah24.ae ، تاريخ الدخول: 30 كانون الأول 2025

لعب الاتحاد الأوروبي دورا مباشرا في تطوير الاقتصاد الصيني عبر تبادل الخبرات والتكنولوجيا وفتح الاسواق مما ادى إلى علاقات تكامل اقتصادية. تحرص الصين على أن يواصل الاتحاد الأوروبي التزامه بمبدأ "صين واحدة" ورفض انفصال تايوان في المقابل تأمل بروكسل في دفع بكين لمواصلة فتح أسواقها أمام الصادرات الأوروبية والحد من الصادرات الصينية لتخفيف العجز التجاري وتعزيز التزام الصين بحقوق الملكية الفكرية وإيجاد الحلول السلمية لمشكلة تايوان حيث لا يملك الاتحاد الأوروبي الرغبة أو القدرة بالانخراط الصراع بين الولايات المتحدة والصين بشأن تايوان. وهذا ما عبر عنه الرئيس الفرنسي ماكرون خلال زيارته للصين [1]في نيسان 2023 عندما دعا إلى ضرورة الإبقاء على مسافة بشأن مسالة تايوان والسعي ليكون الاتحاد الأوروبي قطبا مستقلا في النظام الدولي.

تدرك بكين وبروكسل أنهما أصبحتا في قلب لعبة جيوسياسية معقّدة تتقاطع فيها المصالح والرهانات الدولية، ويحتدم التنافس بينهم في افريقيا واوكرانيا. كشفت القمة الأوروبية الصينية التي انعقدت في بكين في 24 تموز 2025 احتفالا بالذكرى الخمسين للعلاقات الدبلوماسية بينهما عن حجم الفجوة الاستراتيجية التي تفصل بين الطرفين . يسعى الطرفين الى إدارة التنافس بدلا من السعي إلى قطيعة تام[2] .تمثل الأزمة الأوكرانية محور الخلاف الجيوسياسي بين الطرفين، فالصين رغم حرصها على الحياد في خطابها الرسمي تعمل على تحويل تحالفها مع روسيا إلى شراكة استراتيجية لمواجهة الولايات المتحدة. وعبرت عن موقف بأنها لن تقبل بهزيمة روسيا في الحرب الأوكرانية لأن ذلك سيحول اهتمام الولايات المتحدة بالكامل نحو الصين[3] بينما

---

[1] ماكرون يزور الصين وسط سعي أوروبي للتوازن بين المنافسة والاعتماد على بكين، الموقع: https://www.france24.com ، تاريخ الزيارة :13-نيسان-2026

[2] قمة أوروبية صينية: دعوات للتعاون وسط توتر تجاري و جيوسياسي، الموقع: https://asharq.com، تاريخ الدخول : 29 آب 2025

[3] تصريح وزير خارجية الصين وانغ يي أثناء لقائه كايا كالاس في تموز 2025، الموقع:

يطالب الاتحاد الأوروبي بكين باستخدام نفوذها الكبير على موسكو لوقف الحرب والوصول إلى حل سلمي والتعهد بعدم مساندة روسيا في الالتفاف على العقوبات الغربية.

أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ عن مبادرة الحزام والطريق (RBI) كأعظم مشروع جيوستراتيجي تطلقه الصين يمتد تنفيذه منذ عام 2013 حتى عام 2049 احتفالا بمئوية انتصار الثورة الشيوعية في الصين. تهدف المبادرة إلى زيادة الترابط السياسي والمالي والاقتصادي العالمي وتحقيق الطموح الصيني بإعادة رسم خريطة التجارة العالمية من خلال ربط المدن الصناعية الصينية بالقارة الأوروبية عبر شبكة من الموانئ وسكك الحديد والطرق السريعة وبناء مشاريع بنية تحتية ضخمة على طول الطريق. تشمل المبادرة 140 دولة حول العالم وتركز على دول جنوب وشرق أوروبا كبوابة للدخول إلى القارة الاوروبية مستغلة حاجة تلك الدول إلى الاستثمارات. حيث استحوذت شركة COSCO الصينية على حصص في موانئ استراتيجية كميناء هامبورغ في ألمانيا وميناء بيرايوس اليوناني أكبر الموانئ في شرق أوروبا مما يمنح الصين نفوذا لوجستيا كبيرا في القارة الاوروبية[1] .

ينقسم الموقف الأوروبي تجاه الصين إلى 3 مواقف أساسية:

1. ترى فرنسا في التمدد الصيني مصدر تهديد لذلك تدفع بأجندة الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي. وتسعى إلى تشكيل جبهة اوروبية متماسكة لمواجهة الصين وتطالب بحماية الصناعات الأوروبية عبر فرض المزيد من الرسوم الجمركية على الواردات الصينية.
2. تعتمد ألمانيا على السوق الصيني لتصريف إنتاجها الصناعي وبالرغم من تراجع صادراتها إلى الصين بنسبة 25% منذ 2019 إلا أنها تواصل ضخ الاستثمارات الضخمة في

---

https://hura7.com , تاريخ الدخول 31 كانون الأول 2025

[1] The India-Middle East-Europe Economic Corridor – paving a new path for global trade, website: https://www.pwc.in

الصين حيث تشكل الاستثمارات الألمانية 57% من الاستثمارات الأوروبية في الصين لذلك تسعى برلين إلى تجنب الحروب التجارية مع الصين[1].

3. تنظر دول شرق اوروبا الى المبادرة الصينية بمثابة طوق نجاة تنموي، حيث تعتبر المجر بمثابة جسر للنفوذ الصيني داخل الاتحاد الأوروبي حيث وقع الطرفان اتفاقيات أمنية واستقبلت بودابست استثمارات صينية ضخمة لبناء مصانع BYD للسيارات الكهربائية في المقابل تلتزم حكومة أوربان في تعطيل أي إجماع أوروبي لإجراءات ضد الصين[2] .

يسعى الاتحاد الأوروبي الى الموازنة بين تحالفاته الامنية التقليدية مع واشنطن ومصالحه الاقتصادية والتجارية [3]، بينما تقوم الاستراتيجية الصينية على تعميق تناقض المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من أجل أن تتجنب الضغوط الغربية الموحدة عليها كذلك تحاول تقديم نفسها كشريك موثوق لأوروبا في مواجهة تقلبات العلاقة عبر الأطلسي عبر زيادة التعاون المشترك في مجالات التكنولوجيا الخضراء والذكاء الاصطناعي والتجارة.

وبناء على ذلك يمكن توقع ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لمستقبل العلاقات الأوروبية– الصينية:

1. تتوصل الادارة الامريكية إلى اتفاق تجاري شامل مع المفوضية الأوروبية، يقوم على تخفيض واشنطن تعريفاتها الجمركية بالمقابل تتعهد الدول الأوروبية بشراء المزيد من السلع الأمريكية وتقليل تعاملها التجاري مع الصين كجزء من شروط الصفقة مما ينعكس على تقليص الاستثمارات الصينية في اوروبا .وتحاول واشنطن

[1]Profiling European countries' resilience toward China, op.cit.

[2] Peter Klemensits, the European Union and China – How will Donald Trump's second term as president affect relations between the EU and China? ,China CEE institute,Feb 2025 volume 7

[3] How will Trump 2 reshape European-Chinese economic relations? Kiel institute, Jan 2025, https://www.kielinstitut.de

استخدام الضغوط الخارجية لإعادة تشكيل الموقف الأوروبي تجاه الصين حيث تعمل على استخدام التعريفات الجمركية كأداة للتفاوض والضغط لتحصيل تنازلات اوروبية في بعض القضايا بما يتماشى مع المصالح الأمريكية خصوصا في قضايا المناخ والغاز المسال والسيارات[1] .

2. أستمرار نمو العلاقات الأوروبية الصينية دون الوصول إلى مستوى الشراكة الكاملة. حيث يستمر الجانبان في التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والبيئة والتكنولوجيا نظرا إلى حاجة أوروبا الماسة إلى الاستفادة من الخبرات الصينية دون أن ينسحب التعاون على القطاعات الحساسة أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي خشية رد الفعل الأمريكية. ما يصعب هذا الخيار قيام الإدارة الأمريكية بفرض العقوبات على الشركات الأوروبية المتعاونة مع الصين.
3. تطبيق اجندة الاستقلال الاستراتيجي عبر إرساء نهج التوازن في علاقات أوروبا مع واشنطن وبكين كذلك تحافظ أوروبا على علاقاتها مع الولايات المتحدة لكنها تتجنب الوقوع في فخ التبعية الاقتصادية والسياسية لواشنطن كذلك تحتفظ بعلاقات تشاركية مع الصين مع وجود ضوابط صارمة في القطاعات الحساسة.

الفرع الثاني: العلاقات الأمريكية الأوروبية وتشابك المصالح

مهدت قمة مجموعة العشرين 20G التي انعقدت في نيودلهي في أيلول 2023 الإعلان عن الممر الاقتصادي بين الهند وأوروبا حيث وقع قادة السعودية والإمارات والهند والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي على مذكرة تفاهم التزمت بموجبها كل الأطراف العمل

[1] Seb Starcevic and Ewing, Trump vows to launch trade war on EU, politico, Feb 2025, https://www.politico.eu

على تنفيذ المشروع[1]. ينطلق المشروع من مرفأ بومباي في الهند باتجاه بحر العرب في الإمارات العربية المتحدة حيث يكمل المسار بريا عبر شبكة سكك حديد نحو الأردن وصولا إلى ميناء حيفا ثم يعاود الانطلاق بمسيرة بحرية نحو ميناء بيرايوس في اليونان وصولا إلى البر الأوروبي. ويهدف المشروع إلى ربط أسيا والخليج العربي بأوروبا بفترة زمنية أقصر ب 40% من الوقت التي تربط الجانبين عبر قناة السويس وإلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وتعزيز كفاءة سلسلة التوريد الغربية بعيدا عن السيطرة الصينية[2].

يصور المشروع بمثابة خط ماجينو * اقتصادي بوجه مبادرة الحزام والطريق الصينية فهو يمثل أبرز الأفكار الأمريكية لإعادة تشكيل الجيوبوليتيك في جنوب أوراسيا عبر توفير طريق بديل عن طريق الحرير الصيني ووقف تمدد النفوذ الصيني الاقتصادي في منطقة شديدة الحيوية للمصالح الأمريكية وعلى مساعدة الصعود الهندي كلاعب جيواستراتيجي للموازنة مع الصين.[3] سعت واشنطن إلى حشد حلفائها الغربيين في معركتها لاحتواء التمدد الصيني ونجحت في سحب إيطاليا من مبادرة الحزام والطريق وضمها إلى الممر الاقتصادي الهندي مما أفقد الصين إيطاليا كنقطة انطلاق رئيسية نحو البر الأوروبي . بالمقابل وصفت المشروع بالتحدي الاستراتيجي لمبادرتها مما سيزيد حدة المنافسة التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم وينذر بصراع على النفوذ بينهما.

---

[1] داليا غانم, الممر الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الاوسط واوروبا ، مجلس الشرق الاوسط للشؤون العالمية الموقع: https://mecouncil.org تاريخ الزيارة 17-اذار 2026

[2] Arusha Goel, the New Silk Route? Decoding the India-Middle East-Europe Corridor, international finance student association, https://ifsa-network.com , accessed 17-march 2026

*سلسلة من التحصينات الدفاعية التي أنشأتها فرنسا على الحدود مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى

[3] محمد فوزي حسن، الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الاوسط واوروبا الأهداف والدلالات، آفاق آسيوية، العدد 14،المجلد 8، نيسان 2024

تمثل واشنطن الشريك الاستراتيجي التجاري الأول لدول الاتحاد الأوروبي حيث تبلغ حجم العلاقات الثنائية ما يقارب 33% من حجم تجارة السلع العالمية و42% من مجمل الخدمات العالمية[1].

شكل خطاب نائب الرئيس الأمريكي جاي دي فانس في مؤتمر ميونيخ للأمن في شباط 2025 صدمة كبيرة لأوروبا باعتباره التهديدات الداخلية الأوروبية من تآكل المعايير الديمقراطية، وقمع الأصوات المعارضة، والتضييق على الأحزاب الشعبوية اليمينية هي الخطر الأكبر على مستقبل القارة الأوروبية وليس التهديدات الروسية[2].

شكلت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي* (ANSS)الصادرة في كانون الأول 2025 صدمة كبيرة في اوروبا بتبنيها لغة قومية راديكالية تعكس شعار أميركا اولا[3]. واعادت التأكيد على "مبدأ مونرو"* والتشديد على الهيمنة الأمريكية المطلقة على النصف الغربي من الكرة الأرضية وعملت على تطبيقه من خلال عملية اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في كانون الثاني 2026. وتضمنت الوثيقة نقد مبطن لهياكل الحوكمة الأوروبية معتبرة إياها تقوض السيادة الوطنية والحريات السياسية. وعكست تراجع أهمية اوروبا بالنسبة لواشنطن عبر أعادة تعريف العلاقة معها من شراكة استراتيجية قائمة على تدخل أميركي تلقائي في حال تعرضت القارة إلى تهديد إلى علاقة قائمة على المنفعة. دعت الوثيقة الدول الأوروبية إلى تحمل كلفة الدفاع عن أنفسهم ضد الخطر الروسي

---

[1] التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة: حقائق وأرقام، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، الموقع: https://mediterraneancss.uk ، تاريخ الدخول: 13-نيسان-2026

[2] Zheng Weibin, JD Vance's Munich speech: A shift in Europe-US relations?, www.thinkchina.sg , accessed 17-march-2026

* ANSS: American National Security Strategy

[3] Marianna Satta, Us national security strategy and the imperative of European autonomy, atlas institute for international affairs, Dec 2025

*مبدأ اعلن في عام 1823، ويضمن استقلال كلِّ دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوروبي

عبر رفع سقف إنفاقها الدفاعي إلى 5% بحلول 2035[1].

تستثمر الاستراتيجية الأمريكية في الانقسامات الأوروبية الداخلية عبر الدعوة إلى التحالف مع الأحزاب اليمينية الأوروبية التي تتقاطع مع سياستها في تحريض مكشوف على سياسات بروكسل مما يهدد الوحدة الأوروبية الداخلية[2]. واستفاضت الوثيقة في مهاجمة السياسات الأوروبية في مجالات الهجرة والاندماج محذرة من عواقب تلك السياسات عبر إنتاج اكثريات غير اوروبية مما سيؤدي إلى الاستبدال العظيم في تبني واضح لسردية اليمين الأوروبي[3] .

تمهد الوثيقة إلى انسحاب واشنطن من مهمة الدفاع عن أوروبا مما يضع الاتحاد الأوروبي أمام خيارين إما التسلح وبناء منظومة دفاعية مستقلة تعكس المصالح الأوروبية. وأما استمرار الانكشاف الأمن الأوروبي والتعويل على الحماية الأمريكية أمام التهديدات الروسية المتعاظمة مما يفتح المجال لموسكو للتأثير على الأمن الأوروبي سواء عبر النفوذ المباشر في شرق القارة أو عبر الأدوات السياسية والاقتصادية والطاقة والاختراقات السيبرانية.

شكلت أزمة غرينلاند التي افتعلها الرئيس الأمريكي في كانون الثاني 2026 بتصريحات متكررة حول رغبته بالاستحواذ على الجزيرة الدنماركية الغنية بمواردها الطبيعية والمتمتعة بموقع استراتيجي معتبرا إياها جزءا من الامن القومي الامريكي مهددا الدول الأوروبية الرافضة بفرض رسوم جمركية عليها [4]. كشفت الأزمة حجم الفجوة الهائلة بين الطموحات الأوروبية وقدراتها

---

[1] ترامب يطالب دول "الناتو" بإنفاق 5% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع, الموقع: www.arabicrt.com ، تاريخ الدخول 14 كانون الثاني 2026

[2] قراءة نقدية في استراتيجية الامن القومي الامريكي، الموقع: https://shafcenter.org ، تاريخ الدخول 14-نيسان-2026

[3] Cultivate resistance: policy paper lays bare trump support for Europe far right , https://www.theguardian.com , accessed 11 Jan 2026

[4] Davos 2026: Special Address by Donald J Trump, President of the United States of America, World Economic Forum, https://www.weforum.org

الواقعية. حيث يمثل تصرف ترامب انتهاكا مزدوجا لسيادة دولة الدنمارك الحليفة في الناتو عبر مطالبتها ببيع أرضها وانتهاك لقواعد التجارة الأوروبية عبر استخدام الرسوم الجمركية كأداة للإكراه السياسي. يعكس تردد الاتحاد الأوروبي في تفعيل الية الاكراه الاقتصادي إلى الانقسامات الأوروبية، حيث ضغطت فرنسا بشدة نحو تفعيل الأداة بينما إيطاليا والمانيا حالت دون ذلك خشية أن يؤثر تفعيلها على صادراتها من السيارات للسوق الأمريكي[1].

انتهت الأزمة بإعلان الامين العام لحلف الناتو مارك روته وترامب لصفقة ظاهرها تراجع ترامب عن استعمال القوة لضم الجزيرة بالمقابل تمنح واشنطن سيادة فعلية على جيوب في الجزيرة لتشغيل مشروع القبة الذهبية ومنح الشركات الامريكية أولوية لاستخراج المعادن النادرة من الجزيرة ما يقوض استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمواد الخام[2] .

تنتهج ادارة الرئيس ترامب سياسة معادية تجاه الاتحاد الأوروبي متهما اياه بالإضرار بمصالح واشنطن، فالفوائض التجارية الأوروبية المحققة هي نتاج ممارسات مركنتيلية وتلاعب بالعملة لذلك فرضت تعريفات جمركية على السلع الأوروبية [3]. لذلك أعلن الرئيس الأمريكي في 2 نيسان 2025 حالة طوارئ اقتصادية[4] ، واستخدم الرسوم الجمركية كأداة لتصحيح اختلال الميزان التجاري الأمريكي على الحلفاء والخصوم معا، ففرض زيادة 30% على البضائع الأوروبية[5] التي تحولت إلى اداة مساومة يحصل منها ترامب مكاسب تجارية وجيوسياسية من حلفائه الأوروبيين.

---

[1] What are Trump's latest tariff threats and could the EU hit back with 'trade bazooka'?, https://www.theguardian.com

[2] What is the "Golden Dome"? Here's what to know about Trump's missile defense plans, https://www.cbsnews.com

[3] Seb Starcevic and Ewing, Trump vows to launch trade war on EU, politico, Feb 2025 ,https://www.politico.eu

[4] مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية عقب اتفاق التعريفات الجمركية، الموقع www.futureuae.com **تاريخ** الدخول 5-10-2025

[5] Alexandra Scheffer ,The Trump Administration's National Security Strategy, German Marshall fund, https://www.gmfus.org ,accessed 11 Jan 2026

اثارت تلك السياسة قلقا بالغا في أوروبا لأنها تهدد النموذج الصناعي الأوروبي المعتمد على الأسواق المفتوحة والذي يصبح أكثر هشاشة أمام السياسات الحمائية الامريكية والدعم الحكومي الصيني لشركاتها الكبرى.

تمكنت المفوضية الأوروبية من إبرام اتفاق تجاري مع واشنطن حول الرسوم الجمركية في 29 تموز 2025 يرسم ملامح العلاقة التجارية الجديدة بين الطرفين. نص الاتفاق على فرض الولايات المتحدة الأمريكية تعرفة موحدة مقدارها 15% على الصادرات الأوروبية والتزام بروكسيل باستيراد موارد طاقة أمريكية بقيمة 750 مليار دولار خلال ثلاثة سنوات، واستثمار ما يصل إلى 600 مليار دولار في السوق الأميركية . تقبل الأوروبيين الشروط الأمريكية المجحفة لتجنب الدخول في حرب تجارية خاسرة مع الولايات المتحدة ولحماية صناعاتهم الحساسة مثل الصلب والسيارات . لم تكن الاتفاقية بين الطرفين انتصارا للتجارة الحرة بل كان لها ثمن سياسي يتمثل بامتثال أوروبا إلى أهداف الأمن الاقتصادي الأمريكي والاصطفاف معا ضد الصين مما يقلص من استقلالية اوروبا التجارية[1].

من خلال ما تقدم تبرز ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقات الأمريكية– الأوروبية: [2]

1) استمرار ترامب في مطالبة الدول الأوروبية بزيادة الإنفاقها العسكري تحت طائلة تقليص دور بلاده في حلف الناتو واستمراره في العمل على تحسين علاقاته مع روسيا على حساب اوكرانيا واوروبا. ولمواجهة هذه التحديات يمكن أن تلجأ الدول الأوروبية إلى تعزيز مستوى التعاون مع الصين من أجل موازنة التقارب الأمريكي–الروسي.
2) ترجيح استمرار التحالف الاستراتيجي بالرغم من استمرار سياسات الإدارة الأمريكية

[1] Joint Statement on a United States-European Union framework on an agreement on reciprocal, fair and balanced trade ,https://aglaw.psu.edu ,last accessed 28 Dec 2025

[2] هاني الحديثي ,العلاقات الأوروبية الأمريكية في ضوء المستجدات وسيناريوهات المستقبل المركز الديمقراطي العربي آذار 2025

العدائية تجاه دول الاتحاد وتوجه الجانب الأوروبي نحو سياسة التكيف والحوار وتقديم التنازلات في بعض المجالات من أجل الحفاظ على المصالح المشتركة بين الطرفين.

3) تصعيد المواجهة في بعض الملفات الاستراتيجية مثل قضايا التجارة وكيفية التعامل مع الصين حيث يتجه الاتحاد الأوروبي إلى مواقف أكثر حدة على السياسات الأمريكية.

المبحث الثاني: جدلية التبعية والسيادة: تشخيص الفجوات الاستراتيجية ومسارات الإصلاح المقترحة

ظهر أهمية مشروع الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي كأحد أبرز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ،شدد جوزيف بوريل* على ضرورة تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية لتعزيز نفوذ الاتحاد على الصعيد الدولي . وحذر من التراجع الاوروبي المستمر في الإنتاج الاقتصادي العالمي والذي تقلص إلى حدود 11% بعدما كان 25% قبل 20 عاما[1] . كذلك ربط بين الاستقلال الاستراتيجي والبقاء السياسي لأوروبا عبر دعوة الاتحاد الأوروبي إلى صياغة دور جديد في ظل تغيير استراتيجيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي باتت أكثر تركيزا على قضاياها الداخلية و تحول أنظارها نحو منطقة المحيط الهادئ.

تواجه مبادرة الاستقلال الاستراتيجي تحديات عديدة تتمثل: التهديدات الروسية، والصعود الاقتصادي الصيني السريع بينما يكمن التحدي الكبير بالحليف الأمريكي الضامن التقليدي لأمن أوروبا. تسعى بروكسل إلى ترسيخ مكانة أوروبا كقطب ثالث مستقل يوازن العلاقة بين الصين والولايات المتحدة. بالمقابل تواجهها تحديات عديدة أولها الضغوط الخارجية التي تولدها التبعيات في القطاعات الحيوية المختلفة ويترافق ذلك مع انقسامات داخلية عميقة.

سنسعى إلى معالجة هذا الفصل من خلال مطلبين:

المطلب الأول: معضلة التبعية الاوروبية في القطاعات الاستراتيجية: التحديات وافاق المستقبل.
المطلب الثاني: التحول من القوة المعيارية إلى القوة الجيوسياسية: الاستقلال الاستراتيجي في الرؤى الأوروبية

---

*شغل منصب الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي سابقا.

[1] بوريل: على أوروبا التفكير باستقلال استراتيجي عن الولايات المتحدة، الموقع: https://petra.gov.jo، تاريخ الدخول: 14نيسان 2026.

المطلب الأول: معضلة التبعية الاوروبية في القطاعات الاستراتيجية: التحديات وأفاق المستقبل.

كانت الطاقة السلاح الجيو اقتصادي الأكثر فتكا وتأثيرا الذي استخدمته روسيا ضد القارة الأوروبية. قبل الحرب كان الصناعة الأوروبية معتمدة بشكل شبه كلي على أنابيب الغاز الطبيعي الروسي مما شكل نقطة ضعف قاتلة هددت بتعطيل الصناعات الأوروبية وتوليد أزمة تضخمية غير مسبوقة[1]. ردا على ذلك أطلقت بروكسل في ايار 2022 خطتها الرامية إلى الإنهاء التدريجي لواردات الطاقة الروسية، وتنويع مصادر الطاقة وتسريع التحول الأخضر[2] .

سنحاول معالجة هذا المطلب من خلال فرعين:

الفرع الاول: تبعية الطاقة والصناعة والتكنولوجيا

الفرع الثاني: تبعية عسكرية

الفرع الاول: تبعية الطاقة والصناعة والتكنولوجيا

شهد قطاع الطاقة الأوروبية تحولا جذريا منذ اندلاع الحرب الأوكرانية فقد عملت المفوضية الأوروبية على تقليل الاعتماد على الغاز الروسي المنخفض التكلفة عبر خفض المشتريات الأوروبية تدريجيا من 45% في عام 2022 إلى 18% بحلول عام 2024 إلى ما نسبته 8% في عام 2025[3] ، بالمقابل ارتفعت حصة الغاز المسال الأمريكي (Liquefied Natural Gas) ووصلت إلى 60% من مجموع كميات الغاز المسال المستوردة والتي باتت تغطي 42% من الاحتياجات الأوروبية[4] .يتم شراء الغاز المسال بأسعار السوق الفورية (Spot

---

[1]Anna Wójtowic , EU Energy Security After Russia's Invasion of Ukraine – Substance, Strategy and Lobbying, *Studia Europejskie*, *28*(2), pp.157-171.

[2] RE Power EU-Affordable, secure and sustainable energy for Europe, European commission, website: https://commission.europa.eu, last accessed 14 April 2026

[3] الاتحاد الأوروبي يواجه تحديات في أمن الطاقة وسط تراجع واردات الغاز من روسيا وأذربيجان، الموقع: https://business.ahram.org تاريخ الدخول: 14نيسان 2026

[4] الغاز الروسي الخاسر الاكبر من الحرب الأوكرانية، تقارير وحدة أبحاث الطاقة، الموقع: https://attaqa.net و تاريخ الدخول: 16اذار 2026

Market) بعقود قصيرة الأجل مرتبطة بمؤشرات متقلبة مما يزيد الأسعار. إذ تدفع المصانع الأوروبية 4 أضعاف ثمن الغاز الذي تدفعه المصانع الأمريكية، هذا الفارق في أسعار الغاز يقلل تنافسية الصناعات الأوروبية كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الأسمدة والصلب ويسبب تآكل قاعدة الصناعات الأوروبية، وهجرة رؤوس الأموال و المصانع الأوروبية إلى الصين مما يهدد بتراجع صناعي أوروبي طويل الأمد Deindustrialization[1]

أصدرت المفوضية الأوروبية استراتيجية الاستدامة والتنافسية وأمن الطاقة (European Green Deal[2]) في عام 2020 وتهدف إلى إنجاز التحول في مجال الطاقة والانتقال إلى اقتصاد حديث عبر استغلال الموارد وأعتماد برامج دعم التقنيات النظيفة وزيادة توفير القدرة التنافسية

وضمان أمن إمدادات الطاقة وخفض الانبعاثات السامة وتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050. كذلك تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق قدر من السيادة فيما يخص مصادر الطاقة عبر توليدها ل 50% حاجياتها الكهربائية من مصادر متجددة وشبكات الكهرباء العابرة للحدود داخل أوروبا[3].

تمثل سياسة ازالة الكربون الأوروبية عنصرا حيويا في تحويل إنتاج الطاقة نحو مصادر نظيفة ومنخفضة التكلفة حيث تعول دول الاتحاد على إنتاج الهيدروجين عبر تحليل المياه كمصدر بيئي نظيف واستعماله لتخفيف تبعيتها في مجال الطاقة. يبرز الاعتماد على الصين في عملية استيراد المحللات الكهربائية (Electrolyzes) التي تمثل الطريق الارخص والاكثر كفاءة لتحقيق سياسة إزالة الكربون لكنها ستؤدي إلى تبعية تكنولوجية في قطاع التحول الأخضر.[4]

---

[1] Daniel Graeber , EU dependency on US LNG too high, industrial info resources, https://www.industrialinfo.com, accessed 17-march -2026

[2] Fetting, Constanze. "The European green deal." ESDN report, December 2, no. 9 (2020) p: 53.

[3] محمد عبد السند، الصفقة الخضراء وتحول الطاقة في أوروبا.. رؤية واقعية أم رهان خاسر؟ الموقع: https://attaqa.net تاريخ الدخول: 23-نيسان-2026

[4] Elisabetta Cornago and Lucas Carvalho , Europe's clean tech industry between

تشكل تبعية الطاقة الأوروبية ورقة ضغط هائلة في يد الولايات المتحدة تتجاوز الاقتصاد إلى السياسة في حال قررت واشنطن استعمالها عبر تقييد صادراتها للحفاظ على مستوى الأسعار المحلية مما سيؤدي إلى أزمة طاقة فورية في أوروبا وشلل في الصناعة. لذلك هناك اتجاه أوروبي لتنويع مصادر الطاقة عبر دفع كل من قطر وتركيا لتجديد التزامهما لإنشاء خط أنابيب الغاز الذي يمر عبر سوريا نحو أوروبا ليكون فرصة أوروبية حقيقية للاستقلال في مجال الطاقة وخط East Med Pipelines من حقول شرق المتوسط إلى اليونان وإيطاليا[1] .

تطورت الصين في الصناعات عالية الجودة وحققت الريادة في بعض المجالات الحيوية مثل صناعة السيارات الكهربائية، والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي[2]. يساهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معا بنسبة 61.3% من الفائض التجاري الصيني رغم أنهما يشكلان فقط 24 %من اجمالي تجارة الصين[3] . تعتمد الصين على الأسواق الغربية لتصريف فائض إنتاجها الصناعي الهائل حيث ارتفعت الصادرات الصينية إلى ألمانيا بنسبة 40% بالمقابل تراجعت قدرة الشركات الأوروبية على الولوج إلى الأسواق الصينية حيث انخفضت الصادرات الألمانية إلى الصين بمقدار 9%[4]. سببت ارتفاع فاتورة الطاقة الى فقدان صناعة السيارات عصب الاقتصاد الألماني ميزتها التنافسية التاريخي بالمقابل تمكنت الشركات الصينية من تحقيق قفزات كبيرة في

Trump's policies and Chinese pressure , center for European reforms https://www.cer.eu , accessed 17-march 2026

[1] هل يستطيع غاز شرق المتوسط عبور بوابة أوروبا؟ الموقع: https://annabaa.org ، تاريخ الدخول 14 نيسان 2026

[2]Stuart Todd, China's trade surplus with Europe is larger than US for the first time, American journal of transportation, https://www.ajot.com, accessed 12 Jan 2026

[3] Ehsan sultani, U.S. and EU Drive 61% of China's Trade Surplus in 2024 Despite Modest 24% Trade Share, https://www.voronoiapp.co

[4] تراجع الصادرات الألمانية إلى 1.55 تريليون يورو خلال 2024، الموقع: https://www.alarabiya.net تاريخ الدخول 14 نيسان 2026

هذا المجال حيث تعكس الأرقام غلبة للشركات الصينية (BYD, Xiaomi) التي تغرق الأسواق الأوروبية بأسعار تقل ب 20–30% عن المنافس الأوروبي مدعومة بسلسلة توريد متكاملة ودعم حكومي[1]. لم يقتصر التفوق الصيني على الإنتاج بل امتد ليشمل الابتكار وبراءات الاختراع والتطوير التكنولوجي ما يضع الأسئلة حول قدرة أوروبا على الحفاظ على مكانتها في تلك الصناعة. حاولت المفوضية الأوروبية التدخل لحماية قطاع السيارات الأوروبية عبر فرض رسوم جمركية تعويضية لكن الشركات الصينية التفت على العقوبات الأوروبية عبر نقل مصانعها إلى المجر (BYD, CAT[2]) مما يؤدي إلى استمرار التبعية التكنولوجية حتى لو كان الانتاج مصنع في أوروبا ناهيك على تبعية في المدخلات حيث تعتمد السيارات الأوروبية على مكونات صينية أساسية في عملية التصنيع البطاريات[3]. وهذا ما أدى إلى تقهقر السيارات الكهربائية الاوروبية على قائمة أفضل 15 سيارة كهربائية الأكثر مبيعا في العالم.

اما على الصعيد الطبي، فيبرز اعتماد كبريات شركات الادوية الأوروبية في صناعاتها على استيراد المكونات الصيدلانية الفعالة الأساسية من الصين والهند[4] .

تجاوزت أهمية المعادن الحرجة دورها التقليدي كمدخلات صناعية لتصبح اداة لإعادة تدوير النفوذ الاقتصادي وصياغة التحالفات الدولية. كذلك تعاني أوروبا من ضعف هيكلي خطير في قطاع أشباه الموصلات بالرغم من وجود شركة ASML الهولندية العملاقة المتخصصة في إنتاج الآلات الليثوغرافيا المتطورة. لكن تفتقر أوروبا القدرة على التصنيع المتقدم وتعتمد على التصاميم

---

[1] توقعات بخفض الشركات الصينية أسعار سياراتها الكهربائية في أوروبا، الموقع:
https://www.alarabiya.net تاريخ الدخول: 14–نيسان–2026

[2]Elisabetta Coronado and Lucas Carvalho, op cit

[3] Guillaume Ragonnaud, Powering the E U's future: Strengthening the battery industry, European Parliamentary Research Service, Jan 2025.

[4] Marta Iraola Iribarren, Is Europe ready to defend its medical sovereignty?, http ://www.euronews.com, accessed , 17-march-2026

الأمريكية وما يمثله هذا من تبعية في مجال حيوي يشكل عصب الصناعات الدفاعية والحديثة.

تعمل الصين على استخدام هيمنتها على قطاع المعادن النادرة (الليثيوم، الكوبالت، النيكل، والمعادن الارضية النادرة) الضرورية لصناعة الرقائق، والذخائر، والبطاريات كسلاح جيوسياسي فتاك في حربها التجارية مع الغرب. حيث قامت بتعليق تصدير تلك المعادن من اجل انجاح مفاوضاتها التجارية مع الولايات المتحدة بالمقابل أبقت قيود التصدير على أوروبا (وافقت على 19 طلبا من أصل 141 طلبا أوروبيا للتصدير) مما أدى إلى نقص حاد في الإمدادات وتوقف خطوط انتاج صناعية دفاعية أوروبية[1] وهذا يظهر هشاشة الموقف الأوروبي كطرف ثالث في الصراع[2]. كذلك يعتمد الاتحاد الأوروبي على الصين بشكل تام في تحوله الرقمي والأخضر وهذا يمكن الصين من امتلاك مفاتيح التشغيل والاغلاق للاقتصاد الأوروبي الحديث[3].

وضعت بروكسل استراتيجية متكاملة لتأمين المعادن الحرجة باعتبارها ركيزة حيوية لقطاعي الصناعة والتكنولوجيا، فعملت على مشاريع الاستخراج، والتصنيع، وإعادة التدوير والبحث عن بدائل تقلل الاعتماد على الخارج [4].وأصدرت بروكسل استراتيجية المواد الخام الأوروبية [5](Critical

[1] Henrik Wachtmeister, china mineral export restriction: market impacts and implications, Swedish national china center, Nov 2025

[2] China expand rare earth restrictions, target defense and chips users, www.reuters.com, accessed 17 march 2026

[3] Joris Teer, Beyond Trump: Xi's price wars and weaponisation of critical raw materials threaten European prosperity, European union institute for security studies, https://www.iss.europa.eu

[4] أسامة الجوهري، سباق المعادن الحرجة: كيف تعيد الولايات المتحدة وأوروبا تشكيل الاقتصاد العالمي؟ ، معهد ترينذز للبحوث والاستشارات، كانون الأول 2025 الموقع: https://trendsresearch.org ، تاريخ الدخول 14 نيسان 2026

[5] Brian Baldassarre and Carrara Samuel "Critical raw materials, circular economy, and sustainable development: EU policy reflections for future research and innovation." Resources, Conservation and Recycling 215 (2025)

(Raw Material Act والتي تقوم على فتح مناجم داخلية لتغطية جزء من الاحتياجات الأوروبية، وتخفيف الاعتماد على الصين التي تستورد منها 98% من احتياجاتها. فشلت مشاريع التعدين الداخلي حيث توقف مشروع جادار في صربيا بسبب مقاومة شعبية شرسة رافضة [1] ومشروع باروسو في البرتغال مما يكشف التناقض بين أهداف أوروبا الصناعية والتزاماتها البيئية والاجتماعية [2].

تحتل الولايات المتحدة الصدارة العالمية بامتلاكها 690 شركة unicorn[*] تبلغ قيمتها المجمعة 2.53 تريليون دولار في حين تملك الصين 162 شركة بقيمة مجمعة 702 مليار دولار فيما يتخلف دول الاتحاد الأوروبي عنهما ب 107 شركات بقيمة تصل إلى 233 مليار دولار. الأمر لا يقتصر على عدد الشركات الأوروبية الناشئة بل يتعداه إلى صعوبة نمو تلك الشركات لكي تصبح مهيمنة في أسواقها (scaling up) ويعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها البيروقراطية والتي يعززها تعدد القوانين في كل دولة اوروبية ونقص رأس المال المغامر (venture capital) الذي لا يتعدى خمس مستويات التمويل الموجود في الولايات المتحدة.

كذلك يعاني الاتحاد الأوروبي من ضعف في مجال البحث والتطوير المحرك الأساسي للابتكار، حيث بلغ أنفاق دول الاتحاد الاوروبي 400 مليار دولار بين عام 2007–2020 بالمقابل بلغ

[1] Rutger Sluijter, EU lithium dilemma in Serbia, Hague research institute ,November 2025, https://hagueresearch.org

[2] Alexander Dunlap and Mariana Riquito, Publicly Funded Mining Propaganda: Europe's Lithium Paradox (2025), https://undisciplinedenvironments.org

[*] A unicorn company is a privately held startup, often tech-focused, that achieves a valuation of over $1 billion

الإنفاق الصيني والامريكي ضعف الإنفاق الأوروبي [1]. بينما تضخ الصين واميركا مئات المليارات في قطاع الذكاء الاصطناعي، تكتفي الدول الأوروبية بأن تكون قوة تنظيمية (Brussels Effect) عبر بإصدار قوانين خاصة بالأسواق الرقمية والذكاء الاصطناعي وتعمل على فرض قواعدها على الشركات الأمريكية بالرغم من عدم امتلاكها للتكنولوجيا. كل تلك القوانين والتنظيمات حولت أوروبا من مبتكر إلى رقيب ومن منتج إلى مستهلك رقمي تابع للصين والولايات المتحدة[2]، حيث تعمل على فرض الغرامات على عمالقة التكنولوجيا الأمريكية التي تجاوزت قيمتها في 2024 ضرائب الشركات الأوروبية[3] .

كذلك يفتقر الاتحاد الأوروبي إلى قوى الإنتاج النوعية الجديدة حيث تعتمد شركات التكنولوجيا الاوروبية (Mistral) على شرائح تصنعها شركة NVidia الأمريكية [4] والتزمت المفوضية الأوروبية بشراء رقائق ذكاء اصطناعي أمريكية بقيمة 40 مليار دولار وهذا يصب في تكريس الهيمنة الأمريكية على البنية التحتية الأوروبية وإعاقة نمو بدائل اوروبية رخيصة.

تشير الإحصائيات إلى أن هناك 4 شركات أوروبية* فقط من بين أهم 50 شركة تكنولوجية عالمية بالمقابل تمتلك الولايات المتحدة عمالقة التكنولوجيا السبعة الكبرى (Apple, Microsoft, Tesla, Meta, Alphabet, NVidia , Amazon) . تفتقر الادول الاوروبية

---

[1] عمرو حلمي ، أوروبا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين :تحديات الابتكار والقيادة، الموقع: https://www.almasryalyoum.com تاريخ الدخول : 2-نيسان 2026

[2] Sarah Hutchins and Robert Botkin ,What's on the Horizon for Data Privacy and AI Laws as EU and US Show Signs of Easing Regulatory Burden for Businesses, https://www.parkerpoe.com

[3] كيف يواجه الاتحاد الاوروبي عمالقة التكنولوجيا, https://arabic.euronews.com: تاريخ الدخول 16- آذار 2026

[4] China Dominates Clean Technology Manufacturing Investment as Tariffs Begin to Reshape Trade Flows: Bloomberg NEF, https://about.bnef.com, last accessed: 23-april-2026

* The four European companies are: SAP, Erickson, Nokia , Siemens

للقدرة على السيطرة على بياناتها السحابية وبنيتها الرقمية السيادية[1]. حيث تسيطر الشركات الأمريكية (Amazon, Microsoft , Google) على البيانات السحابية الأوروبية(cloud) وهذا يعني أن بيانات الحكومات الأوروبية تخضع لقانون Cloud Act الذي يسمح للسلطات الأمريكية الولوج إلى البيانات العابرة للحدود.

تعمل واشنطن على استعمال نفوذها الرقمي كأداة ضغط سياسية على حلفائها في ظل تصاعد نفوذ الشركات التكنولوجية الأمريكية الذي تخطى مرحلة الهيمنة الرقمية إلى المس بالسيادة للدول الأوروبية وتهدد أمنها الرقمي. حيث عملت واشنطن على استغلال هيمنتها الرقمية لمعاقبة المعارضين والدليل اصدار ترامب أمرا تنفيذيا ضد مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية كريم خان مما أدى إلى امتناع شركة مايكروسوفت عن تزويد الخدمات الرقمية لكافة أعضاء المحكمة الجنائية الدولية[2].

يعمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز استقلالية سيادته الرقمية عن الصين والولايات المتحدة من خلال دعم الشركات الأوروبية عبر زيادة الاستثمارات لبناء مراكز بيانات وحوسبة مع التركيز على تعزيز الطلب المحلي وتقليل الاعتماد على البنية التحتية والخدمات الرقمية المملوكة للشركات الاجنبية.

الفرع الثاني: تبعية عسكرية

شككت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بالقدرات العسكرية للدول الأوروبية متسائلة عن قدرتها لتظل حليفة يمكن الاعتماد عليها. تقدر القوات الفرنسية ب 200 ألف جندي والقوات الألمانية

---

[1] Alicia Garcia Herrero, what can Europe learn from china critical tech technology? www.bruegel.org, last accessed 28 DEC 2025

[2] الجنائية الدولية تتخلى عن منتجات 'مايكروسوفت' خوفا من عقوبات ترامب الموقع: https://www.alalam.ir تاريخ الدخول: 13 نيسان 2026

ب 180 ألف جندي القوات الايطالية ب 165 ألف جندي والمملكة المتحدة ب 140 ألف جندي[1] .

يحتل الاتحاد الأوروبي المركز الثاني عالميا حيث الإنفاق العسكري فقد بلغ مجموع إنفقته الدول الأوروبية في مسائل الدفاع 183 مليار دولار في عام 2022 ومع اندلاع الحرب الأوكرانية زاد الإنفاق الدفاعي بنسبة 12% في عام 2023 وبلغ 227 مليار دولار أميركي أي ما يوازي 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي وما لبثت ان وصل الإنفاق العسكري الأوروبي 327 مليار دولار عام 2024 أي ما يعادل 1.9% من الناتج المحلي للاتحاد الأوروبية حاليا فقد وصل الإنفاق الأوروبي إلى حدود 381 مليار دولار في عام 2025 [2] . لا تعكس تلك الارقام قدرة دفاع حقيقية بسبب تجزئة الصناعة الأوروبية الدفاعية مما يحد من القدرة على الإنتاج على نطاق واسع في ظل عدم قابلية التشغيل البيني للمعدات مما يضعف قدرة أوروبا على العمل كقوة متماسكة. لا تزال معظم الدول الأوروبية تعتمد هيكليا بشكل كبير على أنظمة تسلح وبنى تحتية عسكرية أمريكية المصدر وترتبط بعقود طويلة الأجل لشراء انظمة دفاع وطائرات امريكية لذلك سوف تبقى تلك الدول بحاجة إلى دعم لوجستي وتقني لصيانة وتشغيل هذه الأسلحة ما يعيق تحقيق استقلالية عسكرية. تشير البيانات إلى استحواذ شركات السلاح الأمريكية على 50.7% من إجمالي إنفاق الدفاع للدول الأوروبية بين 2022–2025[3]

تفتقر الجيوش الأوروبية إلى الممكنات الاستراتيجية strategic enablers حيث ما زالت تعتمد

---

[1] أقوى الجيوش في العالم.. القوة العسكرية والإنفاق والدور الاستراتيجي الموقع: https://cnnbusinessarabic.com

[2] كم انفقت أوروبا على الدفاع؟ ، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الموقع www.europarabct.com تاريخ الدخول 2–11–2025

[3] Peder Schaefer, Europe’s defense reliance on the us runs deeper than weapons, the parliament magazine, www.theparliamentmagazine.eu, last accessed 28 December 2025

بشكل كلي على قدرات الناتو فيما يخص النقل الجوي الاستراتيجي والدفاع الصاروخي المتكامل والاستطلاع الفضائي[1]. كذلك تفتقد أوروبا إلى هيكل قيادة يختص بالردع النووي ويعمل على دمج قوة الردع الفرنسية والبريطانية سعيا للوصول إلى مستوى متقدم من الاستقلال الدفاعي،

طرحت فرنسا فكرة إنشاء جيش أوروبي موحد في عام 1952 حيث وقعت كل من فرنسا، ألمانيا الغربية، هولندا، ايطاليا، بلجيكا معاهدة إنشاء جماعة دفاع أوروبية. ألغيت المعاهدة في عام 1954 بسبب رفض الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق عليها. برز اقتراح حديثا يقضي بإنشاء مجلس أمني خاص أوروبي [2]جديد يمكن أن يشمل بريطانيا التي تعتبر إحدى القوتين النوويتين المستقلتين في القارة.

تبرز عوائق عديدة امام هذا الاقتراح تتلخص:

1) عدم رغبة الدول الصغيرة بتأثير الدول الكبرى على أمنها الوطني في ظل سيطرة فرنسا وألمانيا على مفاصل القرار السياسي داخل الاتحاد [3]
2) وجود تشريعات وطنية في عدة دول أوروبية بينها النمسا وايرلندا وقبرص ومالطا تحظر الانضمام تحالفات عسكرية خارجية.
3) اختلاف السياسات الدفاعية للدول الأعضاء وغياب القيادة العسكرية الأوروبية الموحدة

[1]Alberto Cunha, Rebuilding European defense? Rethinking fiscal and financial capacities for a strategically autonomous,www.realinstitutoelcano.org last accessed 15 January 2026

[2] جدل في الاتحاد الأوروبي بعد تصريحات كوبيليوس حول التسلح أو التهديد الروسي, https://ilkha.com تاريخ الدخول 17–آذار 2026

[3] Sophie Meunier, Kathleen McNamara Making history: European integration and institutional change at fifty, the state of the European union oxford university press, volume 8,p38

في ظل تشكيل الاتحاد الأوروبي من دول قومية لكل منها سياستها الخارجية المتمايزة عن الأخرى[1] وغياب العقيدة العسكرية المشتركة له.

4) تتمسك دول أوروبا الغربية بمشروع الاستقلال الأوروبي كأولوية وتتركز فيها معظم الصناعات الدفاعية بالمقابل تتمسك دول أوروبا الشرقية والتي كانت خاضعة للنفوذ السوفياتي سابقا ولم تترسخ لديها حالة الاستقلال الكامل والهوية الوطنية بالقدر الكبير بالحماية الأمريكية. وأن السياسات الأمنية والعسكرية الأوروبية يجب أن تكون مكملة للناتو وليست منافسة له[2].

تعتبر فرنسا وألمانيا قاطرة الصناعة الدفاعية الأوروبية حيث عملوا على إطلاق سلسلة من المبادرات والمشاريع الصناعية والتي تباينت نتائجها في ظل تضارب المصالح الوطنية والقومية للشركات الدفاعية. كذلك تبرز مبادرات لدول أوروبية جنحت نحو التحالفات الثنائية خارج إطار الاتحاد الأوروبي. نذكر منها:

1. مبادرة درع السماء الأوروبية: حيث أطلقت ألمانيا في عام 2022 مشروع (European Sky Shield Initiative) لسد الفجوات في الدفاع الجوي الأوروبي، حيث اختارت المزاوجة بين أنظمة أمريكية (patriot) واسرائيلية (arrow) والمانية (IRIS) واستبعدت النظام الفرنسي– الايطالي (SAMP/ T[3]) .بالمقابل رفضت فرنسا وايطاليا الانضمام لهذه المبادرة واعتبرتها مثال على غياب التنسيق بين الأطراف الأوروبية وتقويض السيادة الصناعية الأوروبية وتسبب تبعية عسكرية .

[1] الاستقلال الدفاعي الأوروبي بين الطموح السياسي والقيود الواقعية, المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات, https://www.europarabct.com

[2] European countries will not create one united army, says Poland's Sikorski, https://www.reuters.com, accessed 17 march 2026

[3] Alice Duman, European Sky Shield Initiative, European land force commanders organization, https://finabel.org, accessed 16-3-2026

2. مشروع نظام القتال الجوي المستقبلي: الذي يجمع كل من فرنسا والمانيا واسبانيا (Future Combat Air System in Europe) وهو مشروع لإنتاج طائرة من الجيل السادس. وهو متوقف بسبب اختلافات بين الدول المشاركة حول متطلبات التصميم وتقاسم الملكية الفكرية والصراع حول القيادة الصناعية. حيث تصر فرنسا تصر على اقلاع الطائرة من حاملات الطائرات وقدرتها على حمل سلاح نووي بينما تصر ألمانيا على المدى الطويل مما أدى إلى التأخير المتكرر في المشروع[1] إلى 2040 بينما تعمل بريطانيا وايطاليا واليابان على مشروع منافس يمكن أن يقسم دول الاتحاد الأوروبي[2] .

3. نظام القتال البري الرئيسي (Main Ground Combat System) وهو عبارة عن مشروع الدبابة المشتركة بين فرنسا وألمانيا. يعترض المشروع اختلاف العقيدة القتالية بين جيشي البلدين حيث يفضل الجيش الفرنسي دبابة خفيفة وسريعة الحركة تتناسب مع عمليات التدخل بينما يفضل الجيش الألماني دبابة ثقيلة مدرعة جدا تتناسب مع حرب في السهول الأوروبية[3] .

4. مشروع الكورفيت الأوروبي (European Patrol Corvette) وهو مشروع تطوير سفن حربية معيارية(modular) تشارك فيه ايطاليا، اسبانيا، اليونان، وفرنسا. نجح المشروع في الحصول على التمويل من صندوق الدفاع الأوروبي وانتقل إلى مرحلة التنفيذ[4] .

---

[1] Brent M. Eastwood, Europe's FCAS 6th-Generation Fighter Mistakes Still Sting, national security journal, https://nationalsecurityjournal.org

[2] بريطانيا وإيطاليا واليابان يشتركون في تطوير مقاتلة الجيل السادس.. تحالف جديد يغير قواعد اللعبة، الموقع: https://defensearabia.com، تاريخ الدخول: 13-نيسان-2026

[3] Fabrice wolf, Between SCAF at an impasse and MGCS under threat, should Franco-German cooperation be rethought on new bases?,https://meta-defense.fr

[4] European Commission Selects EPC Corvette for Second Call of Modular and Multi-role Patrol Corvette Program, https://www.deagel.com

المطلب الثاني: التحول من القوة المعيارية إلى القوة الجيوسياسية: الاستقلال الاستراتيجي في الرؤى الأوروبية

انطلاقا من نظرية البريطاني ارنولد توينبي* التحدي والاستجابة والتي تركز على أن الأمم التي تتعرض لمخاطر كبرى ويكون توازن القوى في غير مصلحتها تعود إلى إرثها الحضاري لاستنهاض قدرتها على التحدي. لذلك تبرز الحاجة الى للإجابة على السؤال حول مدى إمكانية أن يكون الاتحاد الأوروبي قطبا مستقلا في النظام الدولي
سنحاول معالجة هذا المطلب من خلال فرعين:

الفرع الاول: مشروع الاستقلال الاستراتيجي

الفرع الثاني الإصلاحات الأوروبية المنشودة في ضوء تقريري دراغي ولاتي

الفرع الاول: مشروع الاستقلال الاستراتيجي الاوروبي

قدمت فرنسا مشروع الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي (European Strategic Autonomy) عام 2017، هدفت من خلاله إلى تحويل الاتحاد من قوة اقتصادية وتجارية إلى قوة جيوسياسية مستقلة وإيجاد نوع من التوازن في العلاقات الأوروبية مع واشنطن عبر العمل على تعزيز استقلاليته مع الحفاظ على تعاون مع كل الأطراف وفق المصالح. تطور مفهوم الاستقلال الاستراتيجي تدريجيا من مجرد طموح دفاعي وأمني محدود لتنسيق السياسات العسكرية إلى استراتيجية شاملة يغطي قطاعات واسعة من الاقتصاد، الصناعة، والتكنولوجيا، وإمدادات الطاقة، وسلاسل الإمداد.

تطمح باريس إلى قيادة الاتحاد الأوروبي سياسيا بحكم امتلاكها المقعد الدائم في مجلس الأمن والسلاح النووي الوحيد في الاتحاد الأوروبي، وعلى قيادة الجهود لتحويل الاتحاد من مجرد

* مؤرخ بريطاني ولد في عام 1889 وتوفي عام 1975 ويعتبر من أبرز مؤرخي القرن العشرين.

مجموعة اقتصادية وتجارية الى قطب له قدرات دفاعية وعسكرية ويكون قادرا على فرض احترام مصالحه في الساحة الدولية. لكن اعتماد الدول الأوروبية المزمن على قوات حلف الناتو يعزز منطق التبعية الأطلسية ويضعف الطموحات الفرنسية بإنشاء قوات دفاع أوروبية ذاتية.

تواجه مبادرة الاستقلال الاستراتيجي الأوروبية تحديات عديدة أبرزها:

1. تركيز كل دولة على علاقاتها الثنائية مع واشنطن. حيث تقوم استراتيجية الامريكية على العمل على شق وحدة الصف الأوروبي عبر تعميق علاقاتها مع العواصم الأوروبية على حساب المؤسسات الأوروبية. وهنا تنقسم الدول الأوروبية بين: قسم يخاف من فك الارتباط عن أميركا وحلف الناتو ويصفه بالخطر الاستراتيجي الكبير وتصر على ربط سياساتها الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية [1] في المقابل تبرز دول أخرى كألمانيا وفرنسا التي تريد دعم السيادة الأوروبية عبر إعطاء مزيد من الثقة بالمؤسسات الأوروبية تشكيل سياسة أوروبية خارجية أكثر استقلالية وامتلاك أوروبا للقدرة على الرد عسكريا ضد التهديدات.
2. طبيعة الاتحاد الأوروبي فهو ليس تكتلا لاستعراض القوة بل أن دافع انضمام معظم الدول اليه جاء بهدف جني الفوائد الاقتصادية للسوق الأوروبية أن ما ينقص الاتحاد الأوروبي للتحول إلى قطب مستقل وفاعل في النظام الدولي ليس نقص الإمكانيات بل يتمثل في غياب الإرادة السياسية وغياب قدرة دفاع حقيقية قادرة على ردع الأطماع الروسية.
3. افتقاد بروكسل إلى رؤية جيو سياسية موحدة في مجال التخطيط الدفاعي والتكامل الصناعي. وهنا تبرز التساؤلات حول قدرة أوروبا على اتخاذ قرارات مستقلة في ظل تفرد

[1] مستقبل الناتو ومشروع الاستقلال استراتيجي الأوروبي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية RASANAH، تشرين الثاني 2021

واشنطن في قيادة الناتو عسكريا وسياسيا ورفضها أي مشروع أوروبي مواز خارج هيكل الناتو. وتصطدم الأفكار الاوروبية في بناء قدرة دفاعية مستقلة برفض أمريكي قاطع يتم تغليفه بخطاب الوحدة الأطلسية وتعمل واشنطن على حشد كل المقدرات الأوروبية تحت الإمرة الأطلسية تبقي القرار العملياتي بيدها[1] .

تجمع الآراء الاوروبية على اهمية مبادرة الاستقلال الاوروبي فرئيسة المفوضية الأوروبية اورسولا فون دير لاين تقول أن الحماية الأمريكية الكاملة لم تعد مضمونة في ظل السياسات الامريكية العدائية[2].

تتوالى التحديات الاقتصادية والجيوسياسية مما يجعل مشروع الاستقلال الأوروبي سياسة واقعية[3] أكثر من مجرد شعار خاصة مع تهديد واشنطن بتعليق التزامها بتطبيق المادة الخامسة من ميثاق الناتو الخاصة بالدفاع المشترك إذا لم تزد الدول الأوروبية إنفاقها الدفاعي إلى 5%[4]. لذلك تعمل بروكسل على تنسيق السياسة الخارجية الأوروبية والاستثمارات المباشرة مع البلدان الغنية بالموارد وبناء مخزونات في قطاعات حيوية مختارة وإنشاء شراكات صناعية لتوريد التكنولوجيات الرئيسية.

أجرى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية استطلاعا للراي في عام 2025 أظهر أن 74% من المواطنين الأوروبيين يريدون دوراً اكبر للمؤسسات الاوروبية في حمايتهم من المخاطر الأمنية الناجمة عن الحرب الاوكرانية [5] ، كذلك أيد 53% من المستطلعين رفع سقف الإنفاق

---

[1] Perotto Gabriella, The Legal Framework of the EU Defence Industry and the Pursuit O OF Strategic Autonomy, European 8, issue 1, 2023, p 475

[2] رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين تدافع عن "أوروبا مستقلة ضمن نظام عالمي جديد الموقع:https://www.france24.com تاريخ الدخول 13 نيسان 2026

[3] محمود طلعت, بعد وصفه بـ"الميت سريريًا".. ماكرون يشعل "النار تحت الرماد" بين أعضاء الناتو, الموقع www.roayahnews.com تاريخ الزيارة 20-11-2025

[4] ترامب يهدد أوروبا بعقوبات ورسوم جمركية ويطالب بزيادة إنفاق الناتو إلى 5% الموقع https://arabic.euronews.com تاريخ الدخول 13 نيسان 2026

[5] survey confirms Europe's citizens want the EU to protect them and act in unity, press news, European parliament ,www.europarl.europa.eu

العسكري من خلال تخفيف الانفاق على قطاعات الصحة والتربية بالمقابل أعلن 29% من المستطلعين عن رفضهم زيادة الإنفاق الدفاعي[1].

أصدرت المفوضية الأوروبية كتاب الأبيض للدفاع الأوروبي[2] في نيسان 2025 حيث صنفت روسيا على أنها تهديد أساسي وأعلنت عن مبادرة لإعادة تسليح أوروبا بقيمة 800 مليار يورو باسم الاستعداد 2030 readiness[3] وهذا ما شكل نقطة تحول في نهج الأمني الأوروبي[4]. حددت المبادرة سبع أولويات دفاعية للاتحاد الأوروبي حيث توجد فجوات يجب معالجتها: الدفاع الجوي والصاروخي، أنظمة المدفعية، الذخيرة والصواريخ، الطائرات المسيرة وأنظمة مكافحة المسيرات، الحركية العسكرية، الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والحرب الإلكترونية، والأنظمة الاستراتيجية وحماية البنية التحتية الحيوية[5].

تقوم الاستراتيجية على 4 محاور أساسية: الاستجابة، الاستثمار، الشراكة، والتأمين.

1. تعزيز قدرات البحث والتطوير وتشجيع التعاون بين الشركات الأوروبية بهدف إنشاء بنية تحتية صناعية دفاعية.
2. الامتناع عن التعامل مع الموردين غير الأوروبيين وإعادة توجيه المشتريات نحو الشركات الأوروبية لتعزيز الاستقلال التقني.
3. تنسيق الإنفاق الأوروبي العسكري عبر زيادة نسبة مشتريات الأسلحة بشكل

---

[1] Ivan Krastev and Mark Leonard, Peace versus Justice: The coming European split over the war in Ukraine, European council of foreign relations, June 2026

[2] الاتحاد الأوروبي يستعد للحرب:المفوضية الأوروبية تحدد سياسة الدفاع لعام 2030, الموقع www.defense-arabic.com, تاريخ الدخول 2-11-2025

[3] ناصر السهلي, الاستعداد 2030 خطة دفاع أوروبية من 4 مشاريع كبرى, الموقع : www.alaraby.co.u

[4] Viram Mittal, Rearm Europe Plan Will Help Address Shortages In Europe's Militaries, Forbes, www.forbes.com,March 11 2025

[5] Perotto Gabriella, Op.cit

جماعي من قبل الدول الأعضاء من 40٪ بحلول عام 2030 إلى 60٪ بحلول عام 2035[1].

4. تركز المبادرة على السيادة الرقمية والتكنولوجية كجبهة جديدة تعاد فيها صياغة مفهوم القوة والسيطرة. معارك اليوم لا تخاض بالدبابات والطائرات فقط بل بالبيانات والخوارزميات لذلك هناك ضرورة لاستعادة أوروبا لقرارها التكنولوجيا وعدم الارتهان التكنولوجي للولايات المتحدة أو الصين.

أن نجاح مبادرة الاستقلال الاستراتيجي سيؤدي إلى ازدهار في قطاع الصناعات الدفاعية مما سيخلق استقلالية عسكرية أكبر، وواقع أوروبي أكثر استقرارا يعيد صياغة العلاقات بين ضفتي الأطلسي، حيث تصبح أوروبا أقل ارتباطا بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية ويتم تقليل حجم التهديدات الروسية. أما في حال فشل المبادرة بسبب سوء التمويل والتخطيط فسوف يؤثر ذلك على مصداقية الاتحاد الأوروبي كقوة عسكرية ناشئة وتبقى التبعية العسكرية الأوروبية ويتعزز الشكوك حول قدرة أوروبا على حماية نفسها دون تدخل واشنطن والناتو.

الفرع الثاني: الإصلاحات الأوروبية المنشودة في ضوء تقريري ماريو دراغي وانريكي لاتي.

يعتبر تقريري ماريو دراغي وانريكي لاتي بمثابة وثيقتان تأسيسيتان يمتد تطبيقهما بين الفترة الزمنية الممتدة من 2024– 2029, عمل التقريرين على فحص الواقع الأوروبي، وتشخيص ما يعتريه من مشاكل، وتقديم التوصيات المناسبة. يقدم التقريرين رؤية موحدة لإنقاذ النموذج الاقتصادي الأوروبي فالاستقلال الاستراتيجي المأمول يعتمد على توفر القدرات العسكرية،

[1] الاتحاد الأوروبي :استراتيجية تعزيز صناعات الدفاع ، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الموقع https://www.europarabct.com تاريخ الدخول: 17–اذار 2026

و,القدرة على إنتاج تكنولوجيا حيوية متطورة، وتمويل ذاتي الابتكار، وتوفير الطاقة المستدامة، وحماية الأسواق والبنية التنظيمية من الاستغلال الخارجي[1].

أصدر ماريو دراغي* (Mario Draghi) تقريره بناء على طلب المفوضية الأوروبية في أيلول 2024 ليضع التشخيص الاقتصادي، والخطة العملياتية التي تتناول مستقبل قدرة التنافسية الأوروبية (The Future of European Competitiveness). أشار دراغي إلى أن أوروبا تواجه تباطؤ اقتصادي كبير يهدد قدرتها على تمويل نموذجها الاجتماعي والاقتصادي وتأمين مكانتها كقوة جيوسياسية [2]. وتحدث عن انهيار النموذج الاقتصادي الأوروبي الحالي القائم على ثلاث ركائز: الغاز الروسي الرخيص، والاسواق الصينية المفتوحة للصادرات الأوروبية، والمظلة الأمنية الأمريكية المجانية[3]. ورسم صورة قاتمة لمستقبل الاقتصاد الأوروبي في ظل الارتفاع القياسي لأسعار الطاقة، وضعف تنافسية الصناعات الأوروبية، التخلف الأوروبي التكنولوجي وضعف في التحول الرقمي الذي قد يخرج القارة الأوروبية من سباق المستقبل ويعرض اقتصادها إلى الانهيار.

عمل ماريو دراغي على تشخيص الأخطار الوجودية والمتمثلة بالانحدار الديمغرافي الناتج عن شيخوخة المجتمع، والانكماش الاقتصادي، والافتقار إلى التمويل المناسب للاستثمار، وعدم التوسع في استخدام التكنولوجيا المتقدمة. لذلك دعا إلى زيادة النمو الأوروبي عبر التركيز على

---

[1] Michele Chang, The Letta and Draghi Reports in Europe's Geopolitical Moment, journal common market studies, https://jcms.ideasoneurope.eu

* رئيس الوزراء الإيطالي السابق بين 2021– 2022 ومحافظ البنك المركزي الأوروبي بين2011–2019

[2] Draghi report: what do you need to know- securities services, BNP Paribas Securities Services - The bank for a changing world accessed march 31 2026

[3] Federico Steinberg and max Bergmann, The Draghi Report: A Strategy to Reform the European Economic Model, center for strategic and international studies, https://www.csis.org last accessed 20 DEC 2025

قطاعات الابتكار، والطاقة، والسلامة وتحدث باستفاضة عن نقاط الضعف الأوروبية المتمثلة[1]:

1. ضعف آليات صناعة القرار والتمويل الأوروبية لذلك دعا التقرير الى ضرورة الاعتماد على التصويت بالأغلبية المؤهلة.
2. تعزيز المرونة الاقتصادية والتبسيط التنظيمي وزيادة التعاون بين الدول عبر وضع تقييم مشترك الأهداف وتحديد الأولويات وتنسيق السياسات من أجل خلق بيئة صناعية اوروبية أكثر تنافسية[2].
3. تراجع في الانتاجية الأوروبية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتباطؤ أوروبي في مجاراة سرعة الابتكار مقارنة بالصين. وهذا يؤدي إلى تضاؤل القدرة على تحويل نتائج البحث والتطوير إلى منتجات جاهزة للتسويق ويضعف الاقتصاد الأوروبي. وهذا ما يفسر اتساع فجوة النمو بشكل كبير بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من 15% عام 2002 إلى 30% [3] 2023.
4. ويؤكد التقرير على أهمية الأسواق المفتوحة وممارسة التجارة العادلة وتوجيه الدعم المالي إلى القطاعات التكنولوجية (Artificial intelligence) وإصلاح القوانين الأوروبية من أجل السماح للشركات الأوروبية بالنمو (scaling up) بدلا من بيعها للمنافسين. حيث تعمل الشركات الأمريكية والصينية على زيادة إنفاقها على البحث والتطوير بمقدار 3 أضعاف إلى 12% من إيراد مبيعاتها وهو ما يعادل 3 أضعاف النسبة التي تخصصها

---

[1] István Ábel,, and others . "The competitiveness of the European Union in the light of human capital–what the Draghi report leaves out." Public Finance Quarterly= Pénzügyi Szemle 71, no. 1 (2025): 9-30.

[2] Philip, McCAnn. "Some Observations on the Draghi Report on the Future of European Competitiveness." Scienze Regionali 24, no. 1 (2025): 17-24.

[3] كفاية اولير، لماذا تتزايد الفجوة الاقتصادية بين أوروبا وأميركا؟، الموقع: https://www.independentarabia.com تاريخ الدخول 14-نيسان 2026

الشركات الأوروبية التي ظلت على مستوى 4% في العقود الأخيرة[1]

5. دعا تقرير دراغي الى تحقيق التوازن بين هدف العمل على إزالة الكربون والقدرة التنافسية، فاللوائح البيئية الصارمة للمفوضية الأوروبية تلحق الضرر بالصناعات الأوروبية مقارنة بالمنافسين العالمين الذين لديهم معايير أقل صرامة[2] ، لذلك يشدد دراغي على تحويل الصفقة الخضراء إلى خطة نمو اقتصادية، والتوجه نحو مصادر نظيفة ومنخفضة الكلفة مما سيؤدي إلى حماية الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة من الضغوط الاقتصادية وضمان عدم هجرة تلك الصناعات أوروبا بحثا عن اسواق تؤمن لها طاقة رخيصة. وهنا يبرز استثمار شركة BASF الالمانية الرائدة في قطاع الكيماويات ل 15 مليار يورو من أجل افتتاح مصنع لها في في الصين[3].

6. يدعو التقرير إلى إصلاح قطاع الصناعات الدفاعية والتكنولوجية الأوروبي الذي يعاني من تجزئة شديدة حيث أن 80% من ميزانيات المشتريات الدفاعية الأوروبية ذهبت إلى السوق الأمريكي مما حرم الاقتصاد الأوروبي من استثمارات ضخمة ونسف الادعاءات بالاستقلال الأوروبي الفعلي[4].

كذلك يسلط ماريو دراغي الضوء على نقاط القوة الأوروبية يمكن الاستفادة منها والمتمثلة بأنظمة

---

[1] Vincenzo, Bavoso. "The Quest for European Competitiveness, the Draghi Report, and the Chimera of EU-wide Capital Markets." *The Company Lawyer, Editorial brief October* (2024).

[2] Michele, Chang. "The Letta and Draghi Reports: Economic Efficiency versus Political Exigency." JCMS: Journal of Common Market Studies 63 (2025): 131-137.

[3] شركة "باسف" الألمانية تبدأ تشغيل موقع "فيربوند" التابع لها في جنوبي الصين، الموقع: https://www.chinainarabic.org، تاريخ الدخول 14نيسان 2026

[4]Federico Steinberg and max Bergmann, The Draghi Report: A Strategy to Reform the European Economic Model, center for strategic and international studies, https://www.csis.org last accessed 20 DEC 2025

التعليم، والصحة، والرفاهية وخلص إلى العديد من التوصيات:

1. زيادة الاستثمارات المالية بحدود تقارب 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 800 مليار يورو سنويا [1]وذلك في قطاعات الطاقة النظيفة، ورقمنه الاقتصاد، والتكنولوجيا المتقدمة وذلك لردم فجوة الابتكار مع الولايات المتحدة والصين.
2. إنشاء هيئة صناعة للاتحاد الأوروبي (EU Defense Authority) مهمتها تجميع وادارة المشتريات العسكرية الأوروبية وتطوير الصناعات الدفاعية المستقلة.
3. إقرار مبادئ تشريعية وحوافز مالية قوية تشجع الحكومات والمؤسسات على شراء الاسلحة والانظمة المصنعة داخل حدود الاتحاد وهذا مبدأ محوري لتوطين التكنولوجيا داخل القارة الأوروبية.
4. أما عن مصادر تمويل الخطة فيشير التقرير إلى ضرورة إصدار ديون أوروبية مشتركة لتمويل المشاريع الاستراتيجية المشتركة.

بينما ركز تقرير دراجي على المنافسة العالمية والصناعة يركز تقرير أنريكو لاتي* Enrico Letta الذي كان بعنوان أكثر بكثير من مجرد سوق: السرعة، الأمن، والتضامن Much more than a market: speed, security, and solidarity وصدر في نيسان 2024, وضع تقرير انريكو لاتي الإطار المفاهيمي والتنظيمي المعمق للإصلاح الداخلي للسوق الأوروبية المشتركة التي تعد من اعظم انجازات التكامل الأوروبي منذ أن أطلقها جاك ديلور* في عام 1985 والتي كانت مدفوعة بقوة اقتصادية أوروبية هائلة ، أما حاليا فهناك هيمنة واضحة

[1] Maria Dermertzis and others, Strategic autonomy and European competitiveness: Security now comes first ,Economic Governance and EMU Scrutiny Unit, December 2025

*سياسي إيطالي تولى رئاسة الوزراء في إيطاليا 2013–2014

* سياسي فرنسي شغل منصب الرئيس الثامن للمفوضية الأوروبية منذ 1985–1995

للصناعات الأمريكية والصينية. فالسوق الأوروبية التي صممت لاقتصاد السلع وحماية الصناعات المحلية والوظائف هي حاليا غير قادرة على المنافسة في اقتصاد المعرفة والبيانات، وهي حاليا صغيرة لأنها مجزأة وتواجه الفشل في القطاعات الاستراتيجية الكبرى كالمال والطاقة والاتصالات[1].

شخص لاتي في تقريره الواقع الاقتصادي الأوروبي مشيرا إلى أن السوق الأوروبية ولدت في حقبة كان العالم فيها ابسط واصغر في ظل انقسام ألمانيا ووجود الاتحاد السوفياتي وسيطرة الهند والصين معا على أقل من 5% من الاقتصاد العالمي، أما الآن فتعاني الدول الأوروبية من تراجع ديمغرافي ملحوظ و تأخر اقتصادي حاد .حيث تعاني الأسواق الأوروبية من تباطؤ هيكلي يضعف موقفها أمام قاطرات النمو العالمي مثل الهند والصين ، فحجم الاقتصاد الأوروبي كان يوازي للاقتصاد الأمريكي في 2008 بحجم 14 تريليون دولار أما الآن تجاوز الاقتصاد الأمريكي حاجز 28 تريليون دولار بالمقابل لم يتخطى الاقتصاد الأوروبي حاجز 19 تريليون دولار[2]. فزاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بنحو 60% فيما لم تتجاوز الزيادة المماثلة في أوروبا حاجز 30%[3] . هناك آراء تعزو الواقع العسكري المزرى للقوات الأوروبية إلى الضعف الاقتصادي وتباطؤ النمو وعبء الديون التي جعلت القارة تفتقر إلى المال اللازم للاستثمار في الأمن.

قامت السوق الأوروبية منذ إنشائها على حريات أربعة أساسية وهي حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال[4] لذلك دعا لاتي إلى إضافة الحرية الخامسة(the fifth freedom)

---

[1] Daniel, Gros. "The Draghi and Letta Reports: Overloaded Messages and Limited Impact." JCMS: Journal of Common Market Studies 63 (2025): 138-145.

[2] أكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي وأقوى الولايات الأميركية: مقارنة في الناتج المحلي الإجمالي، الموقع: https://arabic.euronews.com، تاريخ الدخول 14-نيسان 2026

[3] Giorgio, Monti. "Much more than a market?" D'Kart Journal (2024): 14-18.

[4] Carlos Gorriz. Lopez “Productivity, Competitiveness and the Internal Market: A

وهي حرية البحث والابتكار والتعليم عبر إزالة الحدود أمام تبادل المعرفة، والبيانات، والكفاءات التعليمية، مما يخلق سوق معرفية أوروبية مشتركة تمنع هجرة الأدمغة إلى أميركا وتقوي التعاون بين الجامعات والشركات الأوروبية. يشدد التقرير على أن الابتكار ليس مجرد تحسن تكنولوجي تدريجي بل هو شرط مسبق لبقاء النموذج الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي. ورغم امتلاكها لقدرات بحثية هائلة ومجمع بيانات ضخمة لا تزال تلك الإمكانيات الأوروبية تعاني من التجزئة ضمن صوامع محلية ضيقة والدليل هجرة الشركات الناشئة الأوروبية (startups firms) إلى الولايات المتحدة سعيا وراء التمويل والبيئة التنظيمية المرنة[1]. لذلك يوصي لاتي بعدة إجراءات تنفيذية منها: بناء بنية تحتية اوروبية قوية ترتكز على الذكاء الاصطناعي التطبيقي، الحوسبة الكمية، واستكشاف الفضاء، وخلق مشاع المعرفة الأوروبي التي هي منصة رقمية تخول الشركات الخاصة والجامعات الوصول إلى الأبحاث الممولة من القطاع العام.

أشار التقرير إلى ضرورة توسيع نطاق القطاعات الاستراتيجية عبر دمج قطاعات الخدمات المالية، والتمويل، والطاقة، والاتصالات وهي قطاعات جرى استثنائها سابقا من السوق الموحدة وتشكل حاليا نقاط ضعف قاتلة في الاقتصاد الأوروبي لأن حجمها الوطني المجزأ أصبح كابحا للنمو في ظل المنافسة العالمية. لذلك دعا لاتي إلى بناء سوق طاقة أوروبية موحدة والسماح لشركات الاتصالات الأوروبية بالاندماج مع بعضها البعض مما يؤدي إلى إنشاء شركات أوروبية تكون فرصتها أكبر على مقارعة نظرائها الصينية والامريكية وعلى ضخ الاستثمارات في شبكات الجيل السادس 6G[2]. كذلك تحدث عن الحاجة إلى ربط العواصم الأوروبية بشبكة واسعة

Critical Analysis of the Letta and Draghi Reports." Cuadernos Derecho Transnacional 17 (2025): 334.

[1] Bertin Martens, Research, innovation and data: a fifth freedom in the EU single market?, Bruegel, website:https://www.bruegel.org, last accessed 14 April 2026

[2] Philip, McCann and Stierna, Johan, OP. cit

من القطارات فائقة السرعة لتعزيز التكامل اللوجيستي والبيئي. كذلك أكد التقرير على ضرورة الانتقال الحتمي نحو سوق مشتركة لصناعة الدفاع لتعزيز الأمن الأوروبي.

أشار التقرير إلى الخلل الناتج عن المساعدات الحكومية التي تقدمها بعض الدول الأوروبية الغنية مثل فرنسا وألمانيا لشركاتها الوطنية مما يخلق تشوهات في المنافسة في السوق المشتركة ويضر بالدول ذات الإمكانيات المحدودة. لذلك يدعو لاتي إلى الحفاظ على تكافؤ الفرص ومنع توسع في مستويات التنمية بين الشمال والجنوب الأوروبي.

تتمثل أكبر التحديات التي تعيق العمل الاوروبي بالبيروقراطية والذي أصبح عائقا أمام النمو ويحد من تنافسية وانتاجية الشركات الأوروبية. ومن أبرز مظاهرها إجبار الشركات على التعامل مع قانون تجاري خاص لكل دولة أوروبية لذلك اقترح أنريكو لاتي إلى إنشاء قانون اعمال أوروبي اختياري يسهل عمل الشركات الأوروبية في البلدان المختلفة وضرورة الانتقال من نظام الإجماع إلى نظام الاغلبية المؤهلة في القرارات الاستراتيجية والاقتصادي[1].

كذلك اقترح التقرير تعزيز مرفق السلام الأوروبي (PEACE facility) وهي مبادرة جرى إطلاقها في 22 آذار 2021 لتعزيز قدرة الاتحاد على تجنب النزاعات وبناء السلام وسد الثغرات المالية في سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي ودعم البلدان الشريكة في المجال العسكري.[2]

يشير التقريران إلى خطورة تآكل القدرة التنافسية الاوروبية ويؤسسان إلى عقد اجتماعي واقتصادي أوروبي، حيث خلص تقرير لاتي أن لا استقلال بدون سوق مالي يمول الصناعات الدفاعية أما تقرير دراغي فقد نعى الاستقلال الأوروبي بدون قاعدة صناعية وتكنولوجية تكون قادرة على منافسة

[1] Carlos Gorriz. López, Op. cit

[2] Athena - financing security and defense military operations, European Council of the European Union HTTP://bit.ly/2QGSCYB

بكين وواشنطن.

تبرز عوائق عديدة تعيق تنفيذ التقريرين لعل ابرزها: صعود اليمين الأوروبي الداعي إلى الحمائية وتقليص الصلاحيات الأوروبية ، وغياب التمويل في ظل سياسة التقشف التي تتبعها ألمانيا ومديونية الهائلة للدولة الفرنسية .

الخاتمة:

يجد الاتحاد الأوروبي نفسه محاصرا في مشهد جيوسياسي شديد التعقيد، قائم على تاريخ طويل في الاعتماد الأمني والعسكري على حلف الناتو بقيادة واشنطن، وتحديات يفرضها الصعود الصيني السريع في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والتكنولوجية، فضلا عن التهديدات الروسية في شرق القارة الأوروبية.

يعتمد الاتحاد الأوروبي على قوته الناعمة وجاذبية نموذجه الاقتصادي لتشكيل محيطه، يعاني الاتحاد من تراجع دوره على الصعيد العالمي حيث لعبت عوامل عديدة على تآكل قوته المعيارية أبرزها: تزايد النفوذ الصيني والروسي في دول الجوار الأوروبي، وتقلص دور الاتحاد الأوروبي كمستثمر في مشاريع التنمية والبنى التحتية لصالح مبادرة الحزام والطريق الصينية، وتراجع تنافسية الصناعات الأوروبية بسبب التبعية المزمنة في قطاع الطاقة، فضلا عن أزمة المديونية التي تعصف باقتصاديات الدول الاوروبية.

حاول الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه بموجب اتفاقية ماستريخت في عام 1992 صياغة سياسة دفاعية وأمنية مشتركة، لكنه فشل بسبب الزيادة الكبيرة في عدد أعضائه التي زادت من حدة التباينات بين العواصم الأوروبية، وعقدت آلية صناعة القرار وأدت إلى تعميق الهوة في التنمية بين الجناح الشرقي والغربي للاتحاد، وزيادة الأعباء على المؤسسات الأوروبية.

ان طموح الاتحاد الأوروبي في تحقيق السيادة الاستراتيجية عبر التحول الى قطب مستقل وفاعل في النظام الدولي يواجه اختبارا حقيقيا بين الإرادة السياسية والواقع الهيكلي. حيث يمتلك الاتحاد المؤهلات القطبية المتمثلة بقوة اقتصادية، وتجارية، وسياسية لكنه يفتقر الى أدوات السيادة الكاملة. لذلك نعتقد ان زيادة تأثير ودور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية لا يتوقف فقط

على حجم اقتصاده، بل على مدى قدرته على تسيس قوته الاقتصادية وتحويلها الى أدوات ردع عسكرية وتكنولوجية. ولهذا يتطلب التحول من قوة معيارية الى قطب جيوسياسي حل معضلة التبعيات المعقدة التي تقيد القرار الأوروبي.

تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية نقطة تحول تاريخية في التفكير الاستراتيجي الأوروبي، فأجبرت الاتحاد على تجاوز عقود من التردد في قضايا الدفاع، كذلك تم استخدام "مرفق السلام الأوروبي" لتمويل نقل الأسلحة الفتاكة لأول مرة في تاريخه. إعادت التذكير على ان المظلة الأمنية الامريكية ما زالت حجر الزاوية في الدفاع الأوروبي. رغم المحاولات الأوروبية الحثيثة في بناء قدرات دفاعية مستقلة ما زالت الفجوة في التصنيع العسكري والقيادة الموحدة تحول دون استقلال عسكري حقيقي مما يبقي أوروبا في حالة تبعية بنيوية لواشنطن حيث وجدت الدول الأوروبية نفسها مضطرة للاعتماد على الحماية والعتاد الأمريكي لمواجهة التهديد الروسي المباشر.

كذلك يواجه الاتحاد الأوروبي تحديا وجوديا في سباق التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، فالاعتماد الكبير على سلاسل التوريد الصينية يضعف قدرة بروكسل على فرض معاييرها ويجعلها عرضة للضغوط الرقمية مما يستوجب سياسة ابتكارية لتقليل هذا الخطر.

عكست استراتيجية الأمن القومي الأمريكية تراجع أهمية الاستراتيجية لأوروبا بعد أن أضحت الأولوية الأمريكية التوجه نحو آسيا وإطلاق الممر الاقتصادي الهندي المتوسطي الأوروبي لاحتواء الصين في المحيطين الهندي والهادئ ووقف تمدد نفوذها في النصف الغربي.

يُمثل مشروع الاستقلال الاستراتيجي حجر الزاوية في النقاشات الأوروبية، حيث تحول من مجرد شعار سياسي صاغته فرنساً إلى ضرورة وجودية تبنتها بروكسل لتعزيز النفوذ الأوروبي استجابةً

للتحولات العميقة في بنية النظام الدولي. ان المفهوم في جوهره لا يعني الانعزال او الاكتفاء الذاتي المطلق، بل يُعرف على انه تعزيز قدرة الاتحاد على تحديد أولوياته الخاصة واتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل مستقل عندما يلزم الأمر، وبالتعاون مع الشركاء عندما يكون ذلك ممكناً. وبالتالي فهو يمثل فرصة لتقليص التبعية الأوروبية في قطاع الطاقة، وبناء قدرات عسكرية مستقلة، وتخفيف الاعتماد المفرط على الصين في سلاسل التوريد والمواد الخام والعناصر الأرضية التي تحول دون الاستقلالية الصناعية والتكنولوجية.

تعمل كل من فرنسا وألمانيا على تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية بين الأعضاء، والعمل على صياغة سياسة خارجية موحدة، وتقوية صناعة الدفاع الأوروبية. بالمقابل تنظر واشنطن إلى أوروبا ككيان تابع لها اقتصاديا وعسكريا وتعمل على إجهاض تنامي الدور الأوروبي المستقل في النظام الدولي. في ظل تركز العلاقات الدولية على مفهوم الدول تعمد واشنطن إلى التعامل مع القارة الأوروبية كدول متفرقة وليس كوحدة سياسية من أجل تسهيل عملية الاختراق، وتعمل على توثيق علاقاتها الثنائية مع الدول الأوروبية مثل بولندا والمجر وهولندا كل على حدي على حساب العلاقة مع الكيان الأوروبي الموحد وهذا ما يفسر الاختلافات الأوروبية تجاه مبادرة الاستقلال الاستراتيجي.

يمثل الاتحاد الأوروبي حاليا فاعلا طموحا لكنه غير مكتمل الاستقلال في النظام الدولي، بالرغم من قوته الاقتصادية والتجارية، يفتقر إلى البنية المؤسسية الموحدة، والقدرات العسكرية اللازمة لترجمة تلك القوة إلى نفوذ جيوسياسي فعال. كل تلك العوامل تؤدي إلى خلاصة أنه لا يمكن للاتحاد الأوروبي المفتقر إلى وحدة القرار السياسي، والقدرة العسكرية الفاعلة أن يتحول إلى قطب مستقل بالمعنى الكلاسيكي للقوة العظمى لكن بإمكانه الاستفادة من قوته التجارية، والتنظيمية من

أجل فرض معايير عالمية تجبر الشركات الأمريكية والصينية على الامتثال للقيم الأوروبية مستغلة اتساع السوق الأوروبية.

من خلال ما تقدم نرى أن قدرة الاتحاد الأوروبي على أن يكون فاعلا في النظام الدولي يعتمد على قدرته على إدارة تراجعه النسبي، وزيادة تماسكه الداخلي، وتطوير آلية صناعة القرار من خلال اعتماد التصويت بالأغلبية المؤهلة، وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار، وتقليل فرص الاختراق الخارجي سواء من بكين او واشنطن، ومعالجة الفجوات الحرجة في القدرات الدفاعية الأوروبية. كذلك يجب العمل على تطوير استراتيجية سياسة الجوار الأوروبية لتشمل منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بدلا من الاكتفاء بالشراكات الانتقائية التي فشلت في تثبيت النفوذ الأوروبي.

كذلك يجب على المفوضية الأوروبية بصفتها الذراع التنفيذي للاتحاد تعزيز التماسك الداخلي والقيام بالإصلاحات الجذرية التي أوصى بها تقريري ماريو دراغي وانريكي لاتي عبر تقليص الفروقات الهائلة في التنمية بين الجناح الشرقي والغربي وتقليل قدرة واشنطن وبكين على استغلال الخلافات البينية الأوروبية، وتنويع الشراكات مع القوى الصاعدة كالهند واليابان.

تبرز ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للمستقبل الأوروبي:

1. أوروبا أكثر تفتتا في ظل عالم يشهد مزيد من التعاون وتوثيق التحالف عبر الأطلسي.

يتطلب هذا السيناريو اعتماد واشنطن استراتيجيات أكثر عقلانية وأقل عدائية تجاه حلفائها الأوروبيين. يذكي هذا السيناريو إلى تجدد الانقسامات الأوروبية التاريخية في ملفات الهجرة، الطاقة، والمعايير البيئية فيما يتعلق بالصفقة الخضراء الأمر الذي قد يؤدي الى استغلال أحزاب اليمين الأوروبي للمطالبة بإصلاحات تعيد السلطة لصالح السيادة الوطنية.

2. زيادة هشاشة العلاقات الأوروبية –الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تنامي سياسات واشنطن العدائية مما يدفع بروكسل إلى الدفع قدما بمشروع الاستقلال الأوروبي. تسعى دول الاتحاد إلى تعزيز تحقيق استقلال أكبر في مجالات الدفاع والأمن والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز الجهود المشتركة لتوحيد السوق الداخلية.

3. أوروبا مفككة وبيئة عالمية قائمة على الصفقات والتبادلات المصلحية إلى جانب المزيد من تفكك الروابط عبر الأطلسي. يقوم السيناريو على تراجع مستوى الثقة بقدرة الاتحاد الأوروبي على ضمان أمن القارة من خلال قضيتي الدفاع الهجرة في ظل تصاعد شعبية التيارات اليمينية المتطرفة الهادفة للإمساك بالسلطة من أجل تقويض المعاهدات الأوروبية وحصر وظائف الاتحاد بتنظيم التجارة والتنسيق الأمني وبعض المهمات الرئيسية.

لائحة المصادر والمراجع

أولا المراجع العربية:

I. الكتب

1. أبو سيف، عاطف، الإتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين أوروبا والبحث عن دور، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
2. إسماعيل، محمد صادق، ماذا تعرف عن البريكست؟ دار العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018.
3. ال كردي(ال)، محمد، مستقبل الاتحاد الأوروبي دراسة في التأثير السياسي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013
4. بوسكين، إدريس، أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2013
5. حتى، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، ط –1، لبنان، 1985
6. حجار (ال)، باسل، جيوبوليتيك الأنظمة الإقليمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط1، بيروت، 2025
7. خضر، بشارة، عملية الاندماج الأوروبي النشأة–العقبات–والتحديات المستقبلية مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات, 2010
8. شلبي، جمال، العرب وأوروبا، رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2000
9. عقابي(ال)، علي عودة، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دار الرواد ، بغداد, 2010
10. علام، مصطفى شفيق، صعود اللاجئين وإشكالية اللاجئين جدليات الواقع الغربي، المركز العربي للدراسات، القاهرة, 2018
11. قصير(ال)، ماهر، المشروع الأوراسي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين القطبية والنظام المتعدد الأقطاب، لندن، 20017
12. قلعجية وسيم، روسيا الأوراسية كقوة عظمى، دار العربية للعلوم ناشرون. ط1 بيروت 2019

13. كمال، محمد مصطفى ونهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012
14. مبيضين مخلد عبيد، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ط1، الأردن، 2012
15. مجذوب (ال) أسامة، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2001
16. محمد فهمي، عبد القادر، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2010
17. مخادمي(ال) عبد القادر رزيق الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009
18. مصري (أل) شفيق، النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت 1992
19. مصلوح، كريم. سياسة الدفاع الأوروبي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2022.
20. نافعة، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى, 2004
21. يحياوي (ال)، يحيى، الإسلام الأوروبي صراع الهوية والاندماج، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، دبي ،2010

كتب معربة:

1. بورتشويل، سكوت وآخرين، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة ،2014
2. تيرسكي، رونالد واود ينارت، جون ففان ترجمة طلعت الشايب، السياسة الخارجية الأميركية هل ما زالت أوروبا مهمة؟ القاهرة، ط1 2016

3. دورتيجيمس، بالستغراف روبرت، ترجمة وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ط 01، الكويت، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1985
4. دوغين، ألكسندر، أسس الجيوبوليتيك: مستقبل روسيا الجيوبوليتيك، ترجمة عماد حاتم، دار الكتب الجديدة، لبنان , 2004
5. كيسنجر، هنري، النظام العالمي، ترجمة فاضل جتكر, دار الكتاب العربي، ط1، بيروت،2016

دوريات ومجلات علمية

1. أبو القاسم خشيم ومصطفى عبد الله، النظام الإقليمي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة دراسات، المجلد 22 العدد 7 ,2001
2. إسماعيل إبراهيم، عبد الجبار، العلاقات الروسية وحلف الناتو: دراسة في التعاون والصراع، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 69، 2025.
3. أصفهاني(ال)، نبيه، معاهدة ماستريخت بين الواقع والتطبيق، مركز الأهرام، مجلة السياسة الدولية، مجلد 29 . العدد 111 ,
4. الحديثي، هاني، العلاقات الأوروبية الأمريكية في ضوء المستجدات وسيناريوهات المستقبل، المركز الديمقراطي العربي آذار 2025
5. بشارة، عزمي، روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدي إلى الحرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط 2022
6. بوبصلة، امينة، الاتحاد الأوروبي بين تداعيات تفشي كورونا واستراتيجيات التعاون، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 9 ،عدد 2 ، كانون الأول 2023
7. جابري (ال)، ستار جابر، الدستور الأوروبي بين الرفض والقبول، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، العدد 18 2006
8. جانبين، صلاح، واقع الاتحاد الأوروبي والأزمات المتلاحقة، مجلة الدفاع الوطني، العدد 126 ,تموز 2024
9. جوني حسن ,25 دولة أوروبية وقعت دستور الاتحاد الأوروبي، مجلة الجيش، العدد 234 ، كانون أول 2004

10. جوهري(ال)، أسامة، سباق المعادن الحرجة: كيف تعيد الولايات المتحدة وأوروبا تشكيل الاقتصاد العالمي؟ ، معهد تريندز للبحوث والاستشارات، كانون الأول 2025
11. حسن، محمد فوزي، الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الاوسط واوروبا الأهداف والدلالات، آفاق آسيوية، العدد 14، المجلد 8، نيسان 2024
12. حفار(ال) توفيق صالح، الوظيفية الجديدة وتجربة التكامل الأوروبي: الآفاق والمضامين والقدرات التفسيرية، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي، العدد 33، أيار 2017
13. خلف، خميس بسمة، جمال وآخرون، تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على الأمن الأوروبي، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية 2023.
14. خليل، انور اسماعيل، نظريات التكامل في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جزء 2، العدد 24، ايلول 2025
15. دله، أمينة مصطفى، الاتحاد الأوروبي فاعلا أمنيا، مجلة سياسات عربية، العدد 46، ايلول 2020
16. ذهبي، عبد الحكيم–دبش، إسماعيل، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروربي: بين أسباب المعلنة وارتباطات الأطلسية، جامعة الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد 11 العدد 2 ,2020
17. رتيبة برد، "صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي: دراسة الأطر الهيكلية والمؤسساتية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، السنة 2021 .
18. رشيد واضح، انتشار جائحة كورونا ونظام البطالة الجزئية، مجلة قانون العمل والتشغيل مجلد 5 العدد 2
19. زغواني، رابح، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية، المستقبل العربي آذار 2014
20. شرقاوي(ال)، يسرا، معاهدة لشبونة الدستور الأوروبي سابقا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام.
22. فرح، محمود انور محمد، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009
21. ظاهر(ال) سمير، مستقبل الحلف الأطلسي بعد توسيع الاتحاد الأوروبي، مجلة

الدراسات الدولية، العدد: 66، جامعة بغداد،2004
22. عبد الجواد، جمال ومجموعة مؤلفين، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2001
23. عبد الفتاح، سماح محسن صبري، البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبي، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، العدد الأول السنة الثالثة أبريل 2023
24. عبد الكريم محمد زهير، سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه قضية الهجرة غير الشرعية، جامعة تكريت، مجلة العلوم السياسية، العدد 14، 2020
25. علام خلاف ومولاي لخضر عبد الرزاق، تعليق القواعد المالية للاتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، مجلد 15 عدد 2، الجزائر 2021
26. علي، أكرم السيد، اليمين المتطرف في أوروبا: صعود وتداعيات، دورية مرصد شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات، 2022
27. عوضين نوران وعبد العزيز آية، توظيف التناقضات: إلى أين تتجه العلاقات الأوروبية–الصينية؟ ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
28. عوني، مالك، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، تشرين الأول2000
29. غربي هيبة و حمدوش رياض، تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الامنية في الاتحاد الأوروبي، ط 1 ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 2017.
30. فقي(ال)، سنية محمود، التأثيرات الدولية لليورو على الصعيد العالمي، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولي، مجلد 38، عدد 148 ،2002
31. قاسم، حسين احمد، العلاقات الأوربية–الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح، مجلة سياسات عربية، المجلد 4 العدد 23 , تموز 2016
32. ماركو، جان، اليمين المتطرف يغزو الديمقراطية الاوروبية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مجلد 38, العدد 149 , تموز 2024
33. محمد صقر، علي احمد علي، واقع وتداعيات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، مجلد 1 ,العدد 1, تموز 2023
34. مخيمر، أسامة فاروق. "أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: النظرية والواقع." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مجلد21، العدد 1 ،2020

35. مرعي، جهاد، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في علاقة حلف شمال الأطلسي والدول الأوروبية، مجلة الدفاع العربي، عدد تشرين الأول 2025
36. مستقبل الناتو ومشروع الاستقلال استراتيجي الأوروبي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تشرين الثاني 2021
37. المكيمي، هيله، "العوامل المؤثرة في المنطلقات الفكرية للمنظِّر الروسي ألكسندر دوغين في الجيوبوليتكية والأوراسية والنظرية السياسية الرابعة." مجلة كلية الآداب–جامعة القاهرة، مجلد 83, العدد 1 2023.
38. مطاوع، محمد، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 37،العدد 431, 2015
39. مقداد (ال)، محمد سرحان (ال)، صايل، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي الأردن، مجلة المنارة، مجلة علمية محكمة، المجلد 19، العدد 2، 2013
40. نهرا، فؤاد، الشرق الأوسط الجديد في الفكر الأمريكي، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، العدد 10، السنة 2000

المواقع الالكترونية

1. https://attaqa.net
2. https://democraticac.de/ موقع المركز الديمقراطي العربي
3. https://www.al-jazirah.com موقع صحيفة الجزيرة السعودية
4. https://www.almasryalyoum.com
5. https://www.independentarabia.com
6. ww.eremnews.com
7. www.aawsat.com موقع جريدة الشرق الاوسط
8. www.acpss.ahram.org.eg مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
9. www.alchourouk.com موقع جريدة الشروق
10. www.aljazeera.net موقع قناة الجزيرة
11. www.almayadeen.net موقع قناة الميادين
12. www.alshareqbusiness.com موقع اقتصاد الشرق
13. www.defense-arabic.com موقع مجلة الدفاع العربي
14. www.democratic.de موقع المركز الديمقراطي العربي
15. www.europarabct.com موقع المركز الأوروبي لمكافحة الارهاب والاستخبارات

16. www.futureuae.com موقع المستقبل للأبحاث والدراسات
17. www.i24news.tv
18. www.lebarmy.gov.lb موقع الجيش اللبناني
19. www.reuters.com,
20. www.rtarabic.com موقع قناة روسيا اليوم
21. www.tamihoun.com موقع جريدة طامحون

ثانيا: المراجع الأجنبية

Books

1. Bellezza, Simone Attilio. "Ukraine and Russia: From Civilized Divorce to Uncivil War by Paul D'Anieri." Slavonic and East European Review 100.3 (2022).
2. Buzan, Barry and Weaver Ole, region and power: the security Cambridge studies in international relations, Cambridge University, press 2003.
3. Česnakas, Giedrius, and Justinas Juozaitis, eds. European strategic autonomy and small states' security: In the shadow of power. Taylor & Francis, 2022.
4. D'Anieri, Paul, Ukraine and Russia: From Civilized Divorce to Uncivil War Cambridge: Cambridge University Press, 2019
5. Evans, Geoffrey and Menon, Anamed, Brexit and British politics, Cambridge: policy press 2017
6. Friedman, George. Flash points: The emerging crisis in Europe. Anchor, 2016.
7. Haass, Richard. A world in disarray: American foreign policy and the crisis of the old order. Penguin, 2018.
8. Harrison, R.J. (1974). Europe in Question: Theories of Regional International Integration (first Ed.). Routledge.
9. Kaplan, Robert, the Revenge of geography, random house, New York,2012
10. Mearsheimer, John J., and Sebastian Rosato. How states think: The rationality of foreign policy. Yale University Press, 2023.
11. Meunier, Sophie, and Kathleen R McNamara, The State of the European Union: Making History: European Integration and Institutional Change at Fifty (Oxford, 2007; online edn, Oxford Academic, 31 Oct. 2023),
12. Pinder, John, and Simon usher wood. The European Union: A very short introduction. OUP Oxford, 2007.
13. Schake K. Safe passage: The transition from British to American

hegemony. Harvard University Press; 2017 Nov 27.

Dissertations, theses and studies

1) Ábel, István, Máté Lóga, István Attila Szabó, and Orsolya Éva Tóth. "The competitiveness of the European Union in the light of human capital–what the Draghi report leaves out." Public Finance Quarterly= Pénzügyi Szemle 71, no. 1 (2025)
2) Baldassarre, Brian, and Samuel Carrara. "Critical raw materials, circular economy, sustainable development: EU policy reflections for future research and innovation." Resources, Conservation and Recycling 215 (2025)
3) Bavoso, Vincenzo. "The Quest for European Competitiveness, the Draghi Report, and the Chimera of EU-wide Capital Markets." The Company Lawyer, Editorial brief October (2024).
4) Beaucillon, Charlotte Strategic Autonomy: A New Identity for the EU as a Global Actor, European papers
5) Betz, Hans George, the new politics of resentment: radical right wing populist parties in western Europe, comparative politics, university of New York
6) BRINZA Andrea and others , EU-China relations: DE-risking or DE-coupling − the future of the EU strategy towards China, Policy Department for External Relations European parliament ,march 2024
7) Buchanan, Elizabeth," Russia's 2021 National Security Strategy: Cool Change Forecasted for the Polar Regions, "Commentary, Royal United Services Institute for Defense and Security Studies RUSI.
8) Cincu, Adina-Elena, Far Right Populist Challenge in Europe: Alternative for Germany and the National Front, Euro polity.
9) Coekin Rhian and Marsh Nicola, What do people want from Brexit? Joseph Rowntree foundation, July 2019
10) Cornago, Elisabetta, Europe's clean tech industry between Trump's policies and Chinese pressure, center for European reforms https://www.cer.eu
11) Dermertzis , Maria, and others, Strategic autonomy and European competitiveness: Security now comes first, Economic Governance and EMU Scrutiny Unit, December 2025
12) Duchene, Francois, "Europe's role in world peace", Richard Mayne, Europe tomorrow: sixteen European looks ahead p32-47

13) Elsner, Benjamin and Concannon, Jeff, Immigration and Redistribution, discussion paper, institute of labor economics, Dublin, September 2020
14) Embree, Jordan, and Wilson Beaver. "Next Steps in US–Polish Strategic Cooperation."
15) Erlanger, Steven, and Stephen Castle. "In 'Brexit'Vote, David Cameron Faces a Problem of His Own Making." New York Times (2016).
16) Evans, Geoffrey, and Anand Menon. Brexit and British politics. John Wiley & Sons, 2017.
17) Fetting, C. (2020). "The European Green Deal", ESDN Report, December 2020, ESDN Office, Vienna.
18) GabriellaPerotto , The Legal Framework of the EU Defence Industry and the Pursuit of Strategic Autonomy, European 8, issue 1, 2023
19) Guntram Juan Mejino-López, "Europe's dependence on US foreign military sales: evidence for policy makers from a new database." Defence and Peace Economics (2026)
20) Heinze, Anna-Sophie, Dealing with the populist radical right in parliament: mainstream party responses toward the Alternative for Germany, European Political Science Review, Vol. 14, 2022
21) Jacquemin, Ode, "La conditionnalité démocratique de l'Union européenne. Une voie pour l'universalisation des droits de l'homme? Mise en œuvre, critiques et bilan," CRIDHO, Working Paper (2006)
22) Jones, Eric, from the end of history to the retreat of liberalism, survival, vol 59, no 6, December 2017,
23) Jones, Eric, populism in Europe what scholarship tells us, survival, vol 6, July 2019,
24) Kant, Immanuel. Essai philosophique sur la paix perpétuelle. G. Fischbacher, 1880.
25) Keohane, Robert O. and. MartinLisa L "The Promise of Institutionalist Theory". International Security 20, No. 1 (1995),
26) Klemensits Péter, the European Union and China – How will Donald Trump's second term as president affect relations between the EU and China? ,China CEE institute, feb 2025 volume 7
27) Krastev, Ivan and Leonard, mark, Peace versus Justice: The coming European split over the war in Ukraine, European council of foreign relations, June 2026
28) Lefébure, Maxime, l'Allemagne et l'Europe, revue international et stratégique, IRIS éditions, 2009
29) Lewis, David G. "Geopolitical imaginaries in Russian foreign policy:

The evolution of ‘Greater Eurasia’." In The European Union, Russia and the Post-Soviet Space, pp. 70-95. Routledge, 2022.
30) Lopez, Carlos Gorriz. "Productivity, Competitiveness and the Internal Market: A Critical Analysis of the Letta and Draghi Reports." Cuadernos Derecho Transnacional 17 (2025).
31) Masci, David. "An uncertain road: Muslims and the future of Europe." Insight Turkey (2004)
32) McCann, Philip. "Some Observations on the Draghi Report on the Future of European Competitiveness." Scienze Regionali 24, no. 1 (2025)
33) McCormick, John and Olsen Jonathan. “The European Union: politics and policies”, London, Routledge, 2018.
34) Mearsheimer. John J. "The False Promise of International Institutions." International Security 19, no. 3 (1994)
35) Mejino-López, Juan, and Guntram B. Wolff. "Europe’s dependence on US foreign military sales: evidence for policy makers from a new database." Defence and Peace Economics (2026)
36) Micossi , Stefano and Gros, Daniel, confronting crisis in the European Union: a fresh start, center for European policy studies No. 117 December 2006
37) Migration policy debate report, how will the refugee surge affect the European economy? Migration Policy Debates, OECD n°8 November 2015
38) Mix, Derek E., The United Kingdom: Background, Brexit, and Relations with the United States, Congressional Research Service, APRIL 2020
39) Patel, Oliver, and Christine Reh. "Brexit: the consequences for the EU’s political system." UCL Constitution Unit Briefing Paper 1, no. 5 (2016).
40) Penn, William. An essay towards the present and future peace of Europe. American Peace Society, 1912.
41) Ragonnaud Guillaume, Powering the E U's future: Strengthening the battery industry,European Parliamentary Research Service, Jan 2025.
42) Satta, Marianna, US national security strategy and the imperative of European autonomy,atlas institute for international affairs, Dec 2025
43) Schumann, Declaration of 9 May 1950, Robert Schumann Foundation,
44) Sluijter, Rutger , EU lithium dilemma in serbia, Hague research institute, november 2025,
45) Smith, Karen E. "A European Union global strategy for a changing world?" International Politics 54, no. 4 (2017).

46) Steinberg Federico and Bergmann max, The Draghi Report: A Strategy to Reform the European Economic Model, center for strategic and international studies
47) Swielande, Struye, Les États-Unis face aux puissances émergentes: Quelles stratégies à disposition des protagonistes**?** Université catholique de Louvain, Note d'Analyse 6, 2009,
48) Teer, Joris, Beyond Trump: Xi's price wars and weaponisation of critical raw materials threaten European prosperity, European Union institute for security studies.
49) Wachtmeister, Henrik, china mineral export restriction: market impacts and implications, Swedish national china center, Nov 2025
50) Wójtowicz, Anna. "EU Energy Security After Russia's Invasion of Ukraine–Substance, Strategy and Lobbying." *Studia Europejskie* 28, no. 2 (2024)

Journals

1) Bull, Hedley, civilian power Europe: a contradiction in terms? Journal of common market studies, vol 21 no 2 December 1982
2) Chang, Michele. "The Letta and Draghi Reports: Economic Efficiency versus Political Exigency." JCMS: Journal of Common Market Studies 63 (2025).
3) Gros, Daniel. "The Draghi and Letta Reports: Overloaded Messages and Limited Impact." JCMS: Journal of Common Market Studies 63 (2025.
4) Monti, Giorgio. "Much more than a market?." D'Kart Journal (2024).
5) Sjursen, Helene the European as a normative power, journal of European public policy, vol 13 no 2 2006
6) Sperling James and Webbeۃ mark NATO and the Ukraine crisis: Collective securitisation. European Journal of International Security. 2017
7) Wellings, Ben. "Brexit, nationalism and disintegration in the European Union and the United Kingdom", Journal of Contemporary European Studies, (April 2020)
8) Zatchman, George overcoming the european energy,international monetary fund, journal of finance and development, Dec 2022

Websites

1. www.swp-berlin.org German institute for international and security affairs
2. https://about.bnef.com
3. https://www.ajot.com
4. https://www.europarl.europa.eu
5. https://www.foreignaffairs.com
6. https://www.industrialinfo.com
7. https://www.parkerpoe.com
8. https://www.politico.eu
9. https://www.theparliamentmagazine.eu
10. ww.eremnews.com
11. Www. entrevue.fr
12. www.ec.europa.eu موقع المفوضية الاوروبية
13. www.economics.com
14. www.ecss.com.eg
15. www.eeas.europa.eu
16. www.eurobact.com
17. www.euronews.com
18. www.forbes.com
19. www.france24.com
20. www.friendsofeurope.org
21. www.fullfact.org
22. www.gmfus.org
23. www.infomigrants.ne وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية فونتكس
24. Www.Ntrevue.fr news France ET international
25. www.nytimes.com
26. www.pewforum.org
27. www.telegraph.co.uk
28. www.theguardian.com

فهرس المحتويات

الاهداء 3

شكر وتقدير.....4

ملخص الرسالة.....5

المقدمة.....ا

الفصل الأول: تحديات التكامل والتماسك الداخلي وتأثيرها على استقلالية الاتحاد الأوروبي - 1 -

المبحث الأول: الهيكلية المؤسسية للاتحاد الأوروبي وصعوبة اتخاذ القرارات - 2 -

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي بين التكامل الاقتصادي والضعف الأمني..... - 3 -

الفرع الاول: فلسفة النشأة ومنظومة القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي..... - 3 -

الفرع الثاني : معضلة الدفاع الأوروبي: بين الاعتماد المزمن على الناتو وطموح الاستقلال الاستراتيجي .- 11 -

المطلب الثاني: الوظيفية الجديدة الأوروبية من التكامل الى معضلة صناعة القرار.....- 16 -

الفرع الاول : النظرية الوظيفية الجديدة: الأسس والمفاهيم وتطبيقها على التكامل الأوروبي. .....- 16 -

الفرع الثاني : تعقيدات صنع القرار الأوروبي بين اشكالية الإجماع وتحدي الفيتو.....- 20 -

المبحث الثاني: تأثير صعود التيارات اليمينية على وحدة القرار الأوروبي ..... - 28 -

المطلب الأول: تحولات السياسة الأوروبية بين الخوف من الهجرة وصعود الشعبوية.....- 29 -

الفرع الاول : اليمين الأوروبي: بين صيانة الهوية وطموحات الحكم. .....- 30 -

الفرع الثاني : اشكالية الهجرة غير الشرعية وصراع الهوية في الوجدان الأوروبي .....- 34 -

المطلب الثاني: ديناميات المرونة الأوروبية: بين تحدي البريكست وجائحة كورونا .....- 40 -

الفرع الاول : البريكست قراءة في كلف الانفصال ومكاسب السيادة . .....- 40 -

الفرع الثاني : تأثير جائحة كورونا على التماسك الأوروبي : صراع بين الأنانية والمصير المشترك ....- 46 -

الفصل الثاني: المكانة الدولية في الصراع الدولي: دراسة آليات التوازن وتحقيق الاستقلال الاستراتيجي. ..... - 50 -

المبحث الأول: السياسة الأوروبية بين إعادة صياغة التحالف مع واشنطن وإدارة التنافس مع بكين. ..... - 51 -

المطلب الأول : تأثير الحرب الروسية– الاوكرانية في الجيوبوليتيك الأوروبي .....- 52 -

الفرع الاول: مأزق الجيوبوليتيك وجذور الأزمة الأوكرانية.....- 52 -

الفرع الثاني : رد الفعل الأوروبي تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا وإشهار سلاح العقوبات.....- 57 -

المطلب الثاني: المكانة الأوروبية بين القوى الكبرى: دراسة التوازن في العلاقة مع بكين وواشنطن. ....- 63 -

الفرع الاول : العلاقات الأوروبية – الصينية من منظور جيوسياسي. .....- 63 -

الفرع الثاني : العلاقات الأمريكية الأوروبية وتشابك المصالح.....- 69 -

المبحث الثاني : جدلية التبعية والسيادة: تشخيص الفجوات الاستراتيجية ومسارات الإصلاح المقترحة ..... - 76 -

المطلب الأول: معضلة التبعية الاوروبية في القطاعات الاستراتيجية : التحديات وأفاق المستقبل. .....- 77 -

الفرع الاول : تبعية الطاقة والصناعة والتكنولوجيا.....- 77 -

الفرع الثاني : تبعية عسكرية.....- 84 -

المطلب الثاني: التحول من القوة المعيارية إلى القوة الجيوسياسية: الاستقلال الاستراتيجي في الرؤى الأوروبية.....- 89 -

الفرع الاول : مشروع الاستقلال الاستراتيجي الاوروبي.....- 89 -

الفرع الثاني: الإصلاحات الأوروبية المنشودة في ضوء تقريري ماريو دراغي وانريكي لاتي. .....- 93 -

الخاتمة:..... - 102 -

لائحة المصادر والمراجع ..... - 107 -

فهرس المحتويات..... - 119 -